

مكتبة شوقي ضيف

دار المعارف

٦٦٢٦٦٣



Bibliotheca Alexandrina

تَسْبِيرَاتُ لُغَوَيَّةٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسِيرَاتُ الْعُوَيْنَةِ

يَقْدِمُ

الدَّكْتُورُ شُوقُ ضَيْفٍ



سَارَ المَعَادِفَ

الناشر : دار المعرف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج ٠٢٠ ع .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُتَّهِمَةٌ

هذه تيسيرات في جوانب من استعمالات اللغة وقواعد العربية رأيت أن أعرضها على الكتاب والقراء، حتى أتّحى عن طريقهم ما قد يظلونه إزاء بعض الصيغ من انحراف عن جادة العربية وقواعدها السديدة. والصيغ والاستعمالات في الكتاب موزعة على ثلاثة أقسام: قسم يتناول بعض القواعد تصحيحاً وتبييناً، وقسم يتناول بعض تعبيرات يظن أن بها شوّباً من خطأ وهي بريئة منه، وقسم يعرض بعض ألفاظ دارجة تمت إلى الفصاحة بعرق أحيل.

وأول ما عرضت في القسم الأول: تبادل اللزوم والتعدى في الفعل الثالثي الواحد إذا استلزمت ذلك حاجة علمية أو بلاغية. وأوضحت أن الفعل الثالثي المبني للمعلوم يستغنى ببادئه عن فاعله باطراد في أفعال الاستثناء والتعجب. وأفعال: قلماً وكثراً وطالماً. والفعل الأول في باب التنازع. كما أوضحت أن الفعل المبني للمجهول يستغنى ببادئه عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار و مجرور.

ووجدت اضطراباً بين الباحثين في أفعال المطاوعة القياسية ثارة بالزيادة وتارة بالنقص، فيبيت أن لها أربع صيغ لا تبعدها. وتحدّت عن الجموع وأوضحت أنها جميعاً مطلق الجمع قلة وكثرة مع شمولها لاسمي الجمع والجنس الجمعي، وحاوت تحرير قياسية الغالب من جموع التكسير في فرارات بمجمعية سابقة.

ونظرت في قياسية جمع الجمع، ولاحظت أن الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً لا يدخلان في هذا القياس، وأن القياس ينصب فقط على جمع التكسير، فهو وحده الذي ينقاوس جميعه عند الحاجة جمع تكسير ثانياً أو جمع مؤنت سالماً.

ونظرت في فكرة التضمين التي فسر بها تحاة البصرة ما ذهبوا إليه من أن لكل حرف جر معنى وظيفياً خاصاً، إذ رأوا أن فعلاً متعدياً بحرف جر قد يتركه إلى حرف جر يتعدى به فعل آخر، فقالوا إنه ضمن معناه، وبالمثل رأوا أن فعلاً متعدياً بنفسه قد يتعدى بحرف يتعدى به فعل

آخر فقالوا أيضاً إنه ضمّ معناه، أى أن الفعل في الحالين أشرب معنى فعل آخر فأخذ حكمه في التعدي بنفس حرفه. ولما كان هذا التصور يُحُجَّ في أحوال كثيرة إلى تكليف شديدرأيت الأخذ في حالتي الفعلين السالفين برأي الكوفيين، وهو أنواع حروف الجر بعضها عن بعض في حالة الفعل الأول قياساً على الاستعمالات اللقوية المأثورة. أما في الحالة الثانية وهي التي تلْحُقُ فيها حروف الجر ببعض الأفعال المتعددة فإنها تعد حروفاً زائدة. وبذلك تلغى في الحالتين جيداً فكرة التضمين وما يجرُ إليه أحياناً من التكليف الشديد.

ولاحظت خلطًا بين صيغ أسماء المبالغة وصيغة الصفة المشبهة، فميّزت صيغ كل نوع، وأفردتتها على حدة حتى لا يمسها الاختلاط أبداً. وأضفت إلى صيغ الأفعال المذكورة عند سيبويه - وهي اثنتا عشرة - صيغةً كانت أمثلتها نادرة في القديم، وتستخدم الآن بكثرة، وهي صيغة تُفعَّل في مثل: تُخطر - تُرجح - تُعْظِم - تُعلَم.

وكان المجتمع قد اتَّخذ قرارين بخروج صيغة «ماذا» في الاستفهام عن الصدر وپتسويف أسلوب في ظاهرها خروج أسماء الاستفهام عن حداتها، وقد أوضحت مراد النحوة بصدارة الاستفهام، كما أوضحت ما في القرارات المذكورين من خطأ، إذ المراد بالصادرة أنها لا تعرّب مع ما قبلها، إنما تعرّب مع ما بعدها في داخل جملتها، وأن ما قبلها من أفعال وغير أفعال لا يعمل فيها البتة. ومنثلها في ذلك أسماء الشرط جازمة وغير جازمة.

وكان قد شاع في الصحف تسكون أواخر الأعلام المتتابعة مع حذف الكلمة «ain» في قال منها: «تحدث أحد حسن على» وفي أثناء دراسة لجنة الأصول للموضوع قدمت إليها مذكرة تحمل من كتب النحو والقراءات ما يسُوَغُ ذلك إذ رجمت إلى سيبويه وغيره من القدماء فوجدهم يشيرون إلى تسكون العرب أحياناً للحركة الإعرابية، وكذلك رجمت إلى قراءات الذكر الحكيم فوُجِدَت بها صوراً مختلفة من تسكون الحركة الإعرابية، ورأيت في ذلك كله رخصة لتسكون الأعلام المتتابعة في الكلام مع حذف الكلمة «ain». وتعرّب الصيغة تقديرًا مثل كلمة واحدة رفعاً ونصباً وجراً.

وأضفت إلى ما تقدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعنى المضاف مثل وكيل أول الوزارة. وعادة يضع النحو لفظي غير سوى في باب الاستثناء، ويعربونها مستثنين، مع أن ما يُضافان إليه هو المستثنى في مثل: «قام القوم غير - أو سوى - زيد» فزيد هو المستثنى فعلاً، ولذلك أخرجتهما من باب الاستثناء وأعربتهما - في مثل الصيغة السالفة - حالاً أخذنا

برأى أبي على الفارسي الإمام التحوى المشهور، وكل التصححات السالفة للقواعد أقرها بجمع اللغة العربية في مؤشرات له مختلفة.

وفي القسم الثاني من الكتاب أوضحت جواز بمحى فعل الشرط ماضياً بعد «مهما» في مثل: «مهما كان عمله يحسنه - مهما شاء يفعل - مهما كلفته يعمل» وكان قد توهם بعض الباحثين أن فعل الشرط مع «مهما» لابد أن يكون مضارعاً، وهو توهם غير صحيح بشهادة أبيات في الشعر القديم، ومثل ذلك ما يتبارد لبعض الباحثين من أن «بينما» لا تأتي إلا في صدر جملتها، ولا يصح أن تتوسط بينها، وتتوسطها سائغ ولا غبار عليه، ويكثر في لغة الصحف العصرية حذف حرف العطف بين كلمتين مثل: «قطار القاهرة - أسوان» وهذا الاستعمال أمثلة خرجت منه في بعض آى الذكر الحكيم وأمثلة في نصوص الشعر والنشر القديمين مما يشهد بجوازه، وتتصدر صيغة «ما دام» جملتها في تعبيرات عصرية مثل: «ما دام على مجدها في دروسه فسيكتب له النجاح» وهو تصدر سائغ بتقدير أن «ما» في مثل ذلك التعبير زمانية شرطية، وتألق «حق» عاطفة في بعض صيغ عصرية مع حذف المعطوف عليه مثل: «يؤمن بتقدير خالد حتى أنصاره» وهو حذف تسيغه العربية من قديم، ويكثر في استعمالات عصرية دخول «لا» التافية غير مكررة على المغير والتنت والحال في مثل: «هذا العمل لا إنساني - هي فكرة لا منطقية - صنع ذلك لا متزداداً» وهي استعمالات صحيحة تحييزها اللغة، كما تحييز لأصحاب العلم والفلسفة - عند الحاجة - أن يعدوا الكلمة المنفية بلا، والصيغة المسقوقة بما الموصولة، كلمة واحدة، ويدخلون عليها أداة التعريف: «ألا» ويصوغون منها مصدرًا صناعيًّا كما صنع أسلافهم في مثل: «اللاأدرية - الماصدق»، وما يجري على ألسنة المعاصرين قوله: «لم ولن أفعل - لا ولن أفعل» وهما صيغتان سائفتان مقبولتان، وكذلك يجري على لسانهم إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد مثل: «جلست حيث على» ولذلك أمثلة قديمة في الشعر والنشر، وما سوّغته تسهيل الهمزة في مثل: «آيل للستقوط»، وبمعنى صيغة فاعل للدلالة على التتابع والمواارة كما في مثل دافع - ماطل - واظب، وهو إقرار لواقع الصيغة في العربية، وسوّغت حذف تاء التأنيت من المؤثر المجازي المصغر إذا اقتضت ذلك ضرورة علمية، كما سوّغت النسبة إلى المثلث في المصطلحات العلمية وأن تكون النسبة إلى نظرية النسبية نسبويًا، وكل هذه الصيغ أقرها المجمع في مؤشرات له مختلفة.

وفي القسم الثالث من الكتاب كلمات قد يظن أنها عامية، حتى إذا عرضت على معاجم الفصحى وقواعدها ظهر أنها تمت إليها بحسب وثيق، وتبه لذلك صفة من علمائنا فكتبوها

مؤلفات جمعوا فيها ألفاظاً عامية كثيرة وتوهوا بفصاحتها، على نحو ما نقرأ عند محمد على الدسوقي في كتابه: *تهذيب الألفاظ العامية* وأحمد تيمور في كتابه: «*معجم تيمور الكبير*» وأحمد عيسى في كتابه: «*المحكم في أصول اللغة العامية*»، ومحمود تيمور في كتابه «*العامية الفصحى*»، وعبد المنعم سيد عبد العال في: «*معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية*»، والدكتور محمد داود التلير في كتابه: «*الفاظ عامية فصيحة*». فالقرابة وبنية بين عاميتنا وفصاحتنا. وقد اخترت نحو ستين لفظة عامية أصوّر فيها كيف أن لفظة عامية – كما يتبادر – هي في حقيقتها فصيحة، إما أن العامية ورثتها عن الفصحى، وإما أن العامة بسلفيتهم العربية الموروثة عبر مئات السنين اشتقوها أو وضعوها على هدى ما استقر في فطرتهم من الصياغة العربية. وهي أمثلة اخترتها وقد أقررت مؤشرات المجمع ما عرضتها منها عليها، ووراءها مئات على شاكلتها يجدها القارئ في الكتب التي ذكرتها، وعلى غرارها كثير مما يجري على السنة العامة، حتى ليظن في كثير من الأحيان أن المواجرز بين بنية الفصحى وبنية العامية إنما هي أقواس وهيبة، والله ولئلا الهوى والتوفيق.

شوقي ضيف

القاهرة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ م

القسم الأول

تصحيح بعض القواعد

١ - تبادل اللزوم والتعدي في الفعل الثلاثي

الفعل اللازم

هو ما وليه فاعل مرفوع فقط، إما على أنه قائم به مثل: حَسْنَ زَيْدَ – قَبَحَ عَمَرَو، وإما على أنه واقع منه مثل: قَعَدَ زَيْدَ – جَلَسَ عَمَرَو، وسمى ابن هشام هذا الفعل قاصراً.

الفعل المتعدي

هو ما وليه فاعل مرفوع، ومفعول به منصوب أو جار ومحروم، وهو بذلك قسمان: قسم يلي الفاعل المرفوع بعده مفعول به منصوب مثل: «كَتَبَ زَيْدَ رِسَالَةً، ظَنَّتْ زَيْدًا مَسَافِرًا». وقسم يلي الفاعل المرفوع بعده جار ومحروم مثل: «مَرَ زَيْدَ بِالدَّارِ – أَذْنَتْ لَهُ – عَكْفَ عَلَى الْقِرَاءَةِ». وسمى بعض النحاة الفعل المتعدي واقعاً لوقوعه على ما بعد الفاعل من مفعول أو محروم، وسماه آخرون بمحاوراً لتجاوزه الفاعل إلى ما بعده.

واختلف النحاة في القسم الثاني من الفعل المتعدي، فيبعضهم جعله قسماً ثالثاً له كما صنعت، وبعضهم ضمه إلى اللازم، وقال إنه إما أن يكتفى بفاعل، وإما أن يضم إلى الفاعل جار ومحروم، ورجحت الرأى الأول، لأن الفعل مع الجار والمحروم يقع على المجرور كما يقع على المفعول به، فإذا قلت مثلاً: «لَفَظَ زَيْدَ بِالْكَلَامِ – لَفَظَ زَيْدَ الْكَلَامِ» كان النطق في الجملتين – واقعاً على الكلام. فمن التحكم أن نسمى الفعل في الجملة الأولى لازماً وفي الثانية متعدياً، وال فعلان متساويان في المعنى. وهو ما جعلني أضم الفعل مع الجار والمحروم إلى الفعل المتعدي، ويؤكد ذلك أنه يجوز العطف على الجار والمحروم مع الفعل بالنصب، كما قال ابن جني، فيقال: مررت بزيد وعمرأ، ورغبت فيه وجعفرا، ونظرت إليه وسعیداً. وبذلك يكون الفعل المتعدي قسمين: قسماً يتعدى بنفسه أو مباشرة، وقسم يتعدى بواسطة أي بحرف المجر. ويتبين ذلك في فعل، «ذهب زيد» اللازم، فإليك إذا أردت أن تحوله من باب اللزوم إلى باب التعدي كنت بالمخياط، إما أن تقول: «أَذْهَبَ زَيْدَ عَمَرَاً» وإما أن تقول: «أَذْهَبَ زَيْدَ بِعَمَرِو». وقد يقال إن الباء في الجملة الثانية تفيد معنى «مع» أو معنى المصاحبة، وهو ما لا تفيده الجملة الأولى،

وينقض هذا الفهم قوله عز شأنه في سورة البقرة: «وَذَبَّ اللَّهُ بِنُورِهِمْ». وهي قاعدة لا تختلف أن الفعل المتعدى كما يقع على المفعول به يقع على المجرور دائياً أبداً.

تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته

يكثُر في العربية كثرة مفرطة أن يتحول الفعل اللازم إلى فعل متعد له مفعول به بنفس صيغته، وسمى ذلك ابن حني في كتابه *الخصائص* «تسوية بين المتعد وغير المتعد» وساق منه سبعة وعشرين فعلاً، وهذا بيانها كما جاءت عنده:

«غاض الماء وغضنته - وجبرت يده وجبرتها - وعمر المنزل وعمرته - وسارت الدابة وسرتها - ودان الرجل ودنته - وهلك وهلكته - وهبط وهبطته - ورجنت الدابة بالمكان (إذا أقامت فيه) ورجنتها - وعاب الشيء وعيته - وهجمت على القوم وهجمت غيري عليهم - وعفا الشيء (كتر) وعفوته كترته - وفَرَّ فوه وفَرَّ فاه - وشحأ (فتح) فوه وشحاه - وعنت يده وعنتها أى جبرتها على غير استواء - ومد النهر ومدته - وسرحت (رعت) الماشية وسرحتها - وزاد الشيء وزدته - وذرا الشيء وذروته (طيرته) - وخسف المكان وخسفه الله - ودلع لسانه ودلعه زيد (أى أخرجه) - وهاج القوم وهاجهم زيد - وطاخ الرجل وطخته أى لطخته بالقيبيع - ووفر الشيء ووفرته - ورفع البعير في السير (بالغ) ورفعته - ونفى الشيء أى بعد ونفيته - وتذكرت البئر ونكرتها أى أفللت ماءها - ونَزَفت الدماء ونزفتها.

ونسوق بجانب هذه الأفعال التي ذكرها ابن حني أفعالاً ماثلة ليتضمن مدى صناعية العربية في التحول بالفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته، فمن ذلك: «أى القوم وأناهم - أكر البئر وأكرها أى حفرها - بت الحيل وبته أى قطعه - برد الماء وبرده - وبرع زيد وبرعه عمرو - ويبلغ الأمر وبلغه - وتميل الماء في الموض وتمله أى أبقاءه - وحندر زيد وحندره عمرو - وحرر الماء وحرره أى سخنه - وخسر الكل وحسره أى كشفه - وحشد القوم وحشدتهم - وحاش زيد وحاشه أى أفرعه - وخضب الشعر وغضبه - وخاس زيد وخاسه أى أذله - ورعت الماشية ورعاها - ورغم زيد ورغمه أى أذله - ورفت الإناء ورفته أى كسره - وسفح الدُّم وسفحه - وفطر الشيء وفطره أى شقه - وقطر الماء وقطره - ولزم العمل ولزمه - ونبط الماء ونبيطه أى أظهره - ونشف الشيء ونشفه - ونصر الشيء ونصره أى حسته - ونقض الماء ونقضه - وهزل القرس وهزله أى أضعفه - ووقف العمل ووقفه - ووهجت النار ووهجها أى أودها - ووهن زيد ووهنه».

ولم يقف النحاة من قديم في تعددية الفعل الثلاثي اللازم عند هذه الصورة والنظر في قياسها اكتفاء بأن تتعديه ينقاض - كما هو معروف - بزيادة هزة أفعال عليه مثل: «خرج زيد وأخرجه» وبتضعيف وسطه مثل: «فرح زيد وفرّحه» وبين زيادة ألف المفاعة مثل: «جلس زيد وجالسه، ويصوغه على استفعل للطلب وللصيغة مثل: «نبط الماء واستنبطه». وأرى أن تضم إلى هذه الصور الأربع القياسية في تعدي الفعل الثلاثي اللازم جواز تعديه بنفس صيغة الفي أوضحتها مع تقدير ذلك بأن تطلبـه - أو تستلزمـه - حاجة علمية أو بلاغية. وقد عدّى شوقى فعل فاءً بمعنى نطق - وهو فعل لازم ويتعدى بالباء - في قوله مقدساً وطنـه:
 أديـر إـلـيـك قـبـلـ الـبـيـت وـجـهـي إـذـا فـهـتـ النـهـادـةـ وـالـمـسـائـاـ

التسوية بين الأفعال المتعددة بواسطة حرف جر والمتعلقة مباشرة

ذكرنا آنـا أنـ الأـفـعـالـ المـتـعـدـيـةـ قـسـمـانـ: قـسـمـ يـتـعـدـيـ بـوـاسـطـةـ حـرـفـ جـرـ، وـقـسـمـ يـتـعـدـيـ بـنـفـسـهـ مـيـاـشـرـةـ. وـيـكـثـرـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ أـنـ يـجـتـمـعـ فـيـ الـفـعـلـ التـلـاثـيـ الـواـحـدـ الـقـسـمـانـ مـعـاـ، كـأـنـ يـقـالـ مـثـلاـ: «نـزـلـ زـيـدـ الـمـكـانـ - نـزـلـ زـيـدـ بـالـمـكـانـ» فـمـدـلـولـ الـجـمـلـتـيـنـ وـاـحـدـ، وـالـفـعـلـ فـيـهـاـ وـاقـعـ عـلـىـ «ـالـمـكـانـ» وـلـاـ فـرـقـ بـيـنـ الـجـمـلـتـيـنـ فـيـ شـيـءـ، مـاـ جـعـلـ بـعـضـ النـحـاـةـ يـسـمـيـ كـلـمـةـ «ـبـالـمـكـانـ» الـمـكـوـنـةـ مـنـ جـارـ وـبـحـرـ وـرـوـ فيـ الـجـمـلـةـ الـثـانـيـةـ: «ـنـزـلـ زـيـدـ بـالـمـكـانـ» مـفـعـوـلـ بـهـ بـحـرـفـ أـوـ بـحـرـفـ الـجـرـ. وـكـأـنـ هـذـهـ الـتـعـدـيـةـ بـحـرـفـ الـجـرـ قـاتـلـ تـعـدـيـةـ الـلـازـمـ بـالـهـمـزـ أـوـ التـضـعـيفـ، فـاـنـقـولـهـ فـيـ تـعـدـيـةـ الـفـعـلـ الـلـازـمـ فـيـ مـثـلـ: «ـخـرـجـ زـيـدـ وـأـخـرـجـهـ عـمـرـوـ» فـقـولـهـ فـيـ تـعـدـيـةـ بـحـرـفـ الـجـرـ: «ـخـرـجـ زـيـدـ وـخـرـجـ عـمـرـوـ بـهـ» فـاـنـفـعـلـ يـتـعـاـزوـ فـيـ الـصـوـرـتـيـنـ فـاعـلـهـ إـلـىـ مـاـ وـرـاءـهـ مـنـ مـفـعـوـلـ بـهـ مـنـصـوبـ وـمـفـعـوـلـ بـهـ بـحـرـوـرـ بـحـرـفـ الـجـرـ. وـهـذـاـ إـنـاـ يـقـالـ فـيـ تـحـلـيلـ صـيـغـةـ «ـخـرـجـ زـيـدـ بـعـمـرـوـ» أـمـاـ فـيـ إـعـرـابـهـ لـلـنـاشـيـةـ فـتـعـرـبـ كـلـمـةـ «ـعـمـرـوـ» وـجـارـاـ وـبـحـرـوـرـاـ مـتـعـلـقـيـنـ بـالـفـعـلـ «ـخـرـجـ» نـيـسـيـرـاـ عـلـيـهـمـ وـتـخـفـيـفـاـ. وـنـحـنـ نـسـوـقـ طـافـةـ مـنـ الـأـمـنـةـ لـتـعـدـيـةـ الـفـعـلـ التـلـاثـيـ بـوـاسـطـةـ حـرـفـ الـجـرـ تـارـةـ، وـبـنـفـسـهـ مـيـاـشـرـةـ تـارـةـ ثـانـيـةـ، لـتـضـعـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ وـضـوـحـاـ يـبـشـرـ.

«ـبـحـتـ فـيـ الـمـوـضـوعـ وـبـحـثـهـ - جـمـحـ بـالـدـيـنـ وـجـمـحـهـ - حـفـلـ بـالـشـيـءـ وـحـفـلـهـ - حـلـمـ بـالـشـيـءـ وـحـلـمـهـ - خـشـيـ منـ زـيـدـ وـخـشـيـهـ - خـفـرـ بـالـعـهـدـ وـخـفـرـهـ - درـىـ بـالـشـيـءـ وـدرـاهـ - دـانـ لـهـ وـدـانـهـ - رـضـىـ بـهـ وـعـلـيـهـ وـعـنـهـ وـرـضـيـهـ - رقمـ عـلـىـ الصـفـحةـ وـرـقـمـهاـ أـىـ كـتـبـهاـ - سـلـكـ بـالـطـرـيقـ وـسـلـكـهـ - شـكـرـ لـهـ وـسـكـرـهـ - شـكـاـ مـنـ الدـاءـ وـشـكـاهـ - صـدـفـ عـنـ الشـيـءـ وـصـدـفـهـ - صـدـفـ فـيـ

السلم وصعده - ضل عن الطريق وفيه وضله - ضم من ماله وضمه - عد له وعده - عاد إليه وعاده - غض من بصره وغضبه - غفر له وغفره - غفل عن الشيء وغفله - قبض على النقد وقبضه - قدح بالزند وقدحه - قدح بالحجر وقدحه - لغز في أبياته ولغزها - كال له وكاله - مد في سيره ومده - مل عن الشيء ومله - مكر به ومكره - نصح له ونصحه - نظر إليه ونظره - نص على الشيء ونصه - نقط على الحرف ونقطه - نأت عنك ونأتك - هد في المائط وهذه - هرج في النوم وهرجه أى كثره - هر بالشيء وهزه - هز في الكلام وهزه أى أكثر منه - وشى بالكلام ووسأه أى افتراه - وصل إلى المكان ووصله».

ومعاجم اللغة تكتظ بكثير من نظائر هذه الأمثلة للفعل الثلاثي المتعدد بصيغة واحدة، تارة بواسطة حرف الجر، وتارة مباشرة بدون واسطة.

إنما ذكرنا هذه الطائفة من الأمثلة ليتضمن مدى التواصل بين هاتين الصورتين للفعل الثلاثي المتعدد، وأن اللغة لم تضع بينها أسواراً حادة، كما تبادر إلى بعض النحاة من القدماء والمخدين. والمعروف أن النحاة البصريين توقفوا إزاء أفعال يكثر دورانها في العربية متعددة بنفسها، وإذا وجدوا لها أمثلة قرآنية أو غير قرآنية تتعدد فيها بواسطة حرف الجر، قالوا إن ذلك حادث في استخدامها، وسوغه أن الأفعال في تلك الأمثلة ضُمِّنتْ - في رأيهم - معنى أفعال أخرى تتعدد بنفس الحروف، وخالقهم الكوفيون فقالوا إن تلك الحروف الدالة على مفاعيل الأفعال المتعددة حروف جر زائدة.

وتوقف النحاة المصريون أيضاً إزاء أفعال يكثر دورانها في العربية متعددة بواسطة حرف الجر، إذ وجدوا لها أمثلة قرآنية وغير قرآنية تتعدد فيها نفسها مباشرة بدون واسطة، فقالوا إن ذلك أيضاً حادث في استعمالها، ولم يستطعوا التفوذ إلى تعليل لهذا النوع أو ما يشبه التعليل، فقالوا: إن المجرور نصب بإسقاط الجار توسعًا، إما على المفعولية، وإنما على التشبيه بالمفعول به، وإنما يتزعز المضاف. وحقاً ذكروا التضمين هنا، ولكن مع أمثلة قليلة - كما سرى - ولم يعمموه على نحو ما عمموه مع الأفعال المتعددة بنفسها حين تتعدد بواسطة حرف الجر. ونحن توقفنا قليلاً إزاء التضمين وإسقاط الجار والنصب على تزعز المضاف لعله يتضح لنا استخدام العربية لصيغ الباءين اتصاحاً دقيقاً.

التضمين في الفعل الثلاثي المتعدد مباشرة

التضمين هنا هو أن يودى فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر، فيأخذ حكمه في التعدي غير المباشرة. ونسوق شواهد لأفعال ثلاثة متعدية بنفسها استحالات متعددة بواسطة الحروف المجازة.

شواهد

أولاً: في القرآن الكريم

١ - قال تعالى في سورة الأعراف: **(أَوْلَمْ تَهِدِ الَّذِينَ يُرِنُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُرُوبِهِمْ)**. وفعل: «يهدى» متعدد بنفسه، فقال التحاة إنه ضُمن في الآية معنى «يتبيّن» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو : «اللام».

٢ - قال عز شأنه في سورة إبراهيم في إحدى القراءات: **(فَاجْعُلْ أَقْيَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهُوَى إِلَيْهِمْ)**. وفعل «تهوى» يفتح الواو متعد بنفسه، فقال التحاة إنه ضُمن في هذه القراءة معنى «تُغْيِل» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر، هو: «إلى».

٣ - قال تعالى في سورة الكهف: **(وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)** وفعل «تعدو» في الآية يعنى تتجاوز، وهو متعد بنفسه، فقال التحاة إنه ضُمن في الآية معنى «تبعد» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو: «عن».

٤ - قال عز شأنه في سورة الحج: **(وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَادِيَةِ)**. وفعل «يريد» متعد بنفسه فقال التحاة إنه ضُمن في الآية معنى «يهم» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو: «الباء».

٥ - قال تعالى في سورة النمل: **(رَدِفَ لَكُمْ)** وفعل «رِدَفَ» متعد بنفسه، فقال التحاة إنه ضُمن في الآية معنى «اقترب» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو: «اللام».

٦ - قال تعالى في سورة الإنسان: **(عَيْنَاهَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)** وفعل «يشرب» متعد بنفسه، فقال التحاة إنه ضُمن في الآية معنى «يرُوي» ولذلك تحول مثله متعدياً بحرف جر هو: «الباء».

ثانياً: في النثر والشعر

ساق التحاة تحول الأفعال الثلاثية المتعددة مباشرة إلى أفعال متعددة بواسطة الحروف المجازة أمثلة محدودة من النثر في دعاء الصلاة والحديث النبوى، وأيضاً أمثلة محدودة من الشعر.

(أ) في النثر

- ١ - دعاء الصلاة في القيام: «سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدَهُ»: قال النحاة: إن «سمع» فعل يتعدى بنفسه، وقد ضمن في الدعاء معنى «استجابة» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «اللام».
- ٢ - جاء في الحديث نبوي روى عن الرسول ﷺ: «مَنْ حَافَ عَلَى يَمِينٍ» وفعل «حلف» يتعدى بنفسه، فقال النحاة إنه ضمن في الحديث معنى «جسر» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر، هو: (على).

(ب) في الشعر

- ١ - قال أبو ذؤيب الهمذاني في وصف سحب:

شَرِبَنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ لَمْ تَرْفَعْتْ مَتَى لَبَحْجِ حَضَرٍ لَهُنَّ تَنْسِيْجُ
فقال النحاة إن «شربن» فعل متعد بنفسه، و ضمن في البيت معنى «روين» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو «الباء» ومتى في البيت يعني من. والنسيج: ثُرُّ السحاب السريع مع ما فيه من ضجيج الرعد.
- ٢ - قال الراعي

هُنَّ الْمَرَايَرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمَرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرُ لَا يَقْرَأُنَّ بِالسُّورِ
ويروى: أحمراء جمع خمار، وأخمراء جمع حمار، أي أنهن بدويات راغبات. المحاجر جمع محجر: العين، وقال النحاة إن فعل «يقرأ» متعد بنفسه، و ضمن في البيت معنى «يتبرك» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر، هو «الباء».
- ٣ - قال ذو الرمة في وصف ناقة:

وَانْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْقِ يَجْرِحُ فِي عَرَاقِيهَا تَصْلِي
قال النحاة إن فعل «يجرح» متعد بنفسه، و ضمن في البيت معنى «يعيت» ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: «في»، والمحل: الجدب. ذي ضروعها: لبنيها.
- ٤ - قال راجز من بنى ضبة

نَحْنُ - بَنِي ضَبَّةً - أَصْحَابُ الْفَلَجِ نَضْرُبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجِو بِالْفَرَجِ

قال النحاة إن فعل «نرجو» متعد بنفسه، وضمن في البيت معنى «نطمع» ولذلك تحول منه متعداً بحرف جر، هو «الباء». والفلج = النصر.

تعليق على الشواهد

يلاحظ على شواهد التضمين السابقة ما يلي:

أولاً، في الآيات القرآنية

نبدأ بالأيتين: الأولى والخامسة، لأن الحرف الذي حول الفعلين فيها من التعدي المباشر إلى التعدي غير المباشر هو «اللام» وذكر المبرد في كتابه المتضب أن اللام في الآية رقم (٥) زائدة، وحرث أن تحمل في الآية الأولى على الزيادة أيضاً، بل لعل ذلك فيها أولى وأوضح. ونقل ابن هشام في «المغني» عن القراء أن «إلى» في الآية الثانية زائدة في قراءة من قرأ: ﴿تَهُوَ إِلَيْهِمْ﴾ بفتح الواو والأية الثالثة يقرنها النحاة بأية سورة النور ﴿فَلَيُحَتَّرِ الدِّينُ يُخَالِقُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ إذ يقولون إن فعل «يختلف» متعد بنفسه وضمن في الآية معنى «يخرجون» ولذلك تحول منه متعداً بحرف جر، هو «عن». وذكر السيوطي في عرضه لحرف الجر «عن» ومعانيه واستعمالاته بكتابه «الهَمْعُ» أن أبو عبد الله المعروف ذهب إلى جواز زيادة حرف الجر «عن» في الاختيار مستدلاً على ذلك بمجيئها زائدة في آية سورة النور السالفة، وأوضح أن تحمل في الآية الثالثة المذكورة مع الفعل «تعدو» على الزيادة لا على أن الفعل ضمّن معنى «تبو». والآية الرابعة استشهد بها ابن هشام في كتابه «المغني» على زيادة حرف الجر: «الباء» بين الفعل ومفعوله، ثم أضاف أنه، قبل إن الفعل في الآية ضمن معنى «يَهُمْ» وتعبيره إزاء عرضه لهذا الرأي بكلمة قبل تضييف له، وأنه يرجح عليه القول بأن الباء زائدة في الكلمة «بالحاد». وذكرنا مع الآية السادسة الرأي القائل بأن دخول الباء على مفعول «يشرب» جعله يتضمن معنى «يروي» وذهب ابن هشام في كتابه «المغني» إلى أن الباء في الآية للنبيغرض وبذلك تخلو من التضمين.

ثانياً: في النثر والشعر

إذا تركنا الآيات القرآنية إلى أسلة النثر والشعر لاحظنا أن فعل «سمع» في دعاء الصلاة، كا يأق متعداً بنفسه في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجِيبًا﴾ يأق متعداً بواسطة اللام الجارة كما في قوله جل شأنه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنَ﴾ وهو ما فات

القائلين بأن دعاء الصلاة: «سمع الله لمن حمده» فيه تضمين، والمثال التالى الثانى وهو الحديث النبوى «من حلف على يين مثلك على» فيه مثل «اللام» في دعاء الصلاة، إذ ذكر السيوطى في كتابه «المجمع» أن ابن مالك جوز زيادة «على» بين الفعل ومفعوله مستشهادا على ذلك بالحديث النبوى المذكور، وحملها على الزيادة في الحديث أولى وأوضح من حمل «حلف» على معنى «جسر» الذى لا يتادر إلى الذهن.

والباء الواقعه في البيت الأول بين كلمي «شرين» و«باء البحر» التي جعلت بعض النحاة يقولون إن الفعل ضمن معنى «روين» ذكر ابن هسام في كتابه «المغنى» أنها للتبسيط مثلها مثل آخرها في الآية رقم (٦) السالفة أى أنه لا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين.

وذكر ابن هسام أيضا في مبحث الباء الجارى بكتابه «المغنى» أن الباء الواقعه بين الفعل ومفعوله في البيتين: الثاني والرابع زائدة مثل الباء في الآية رقم (٤). وبقى البيت الثالث بيت ذى الرُّمَءَة، وقول ابن هسام فيه إن فعل «يَبْرُحُ» ضمن معنى «يعيش» لا يتضح، وأول منه وأكثر وضوحاً الأخذ برأى أبي عبيد القائل بأن «في» قد تأتي زائدة مستدلا على ذلك بجيئها زائدة في قوله تعالى على لسان نوح عن السفينة في سورة هود: «وَقَالَ ارْكِبُوهَا إِنَّمَا أَنْهَا أَرْكِبُوهَا».

وواضح أن جميع الأمثلة القرآنية وغير القرآنية التي ساقها بعض النحاة للدلالة على تضمين الفعل المتعدى بنفسه فعلاً متعدياً بواسطة حرف من حروف الجر ليس شيء منها قاطعاً في هذه الدلالة بشهادة نحاة آخرين، ذهبوا إلى أن تلك المعرفة الواقعه بين تلك الأفعال المتعدية مباشرة ومقاعيلها حروف زيادة، وقد رأينا أنها سهلت عندهم حروف الباء واللام وإلى وعن وعلى «في».

ومثل هذه الحروف في الزيادة بين الأفعال والمقاعيل «من» الجارى، وتطرد زيارتها مع المفعول به إذا كان تكراً وتقديماً نفي أو استفهاماً، مثل قوله: «لا تؤذ من أحد» وقوله سبحانه: «فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ قُطُورٍ».

ومعنى ذلك أن حروف الجر قد تأتي زائدة بين الفعل ومفعوله، وليس المعمول في ذلك على تضمين الفعل معنى فعل آخر، سواء الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية، إنما المعمول على الظاهرة اللغوية الكبرى في العربية، ظاهرة بحسب الفعل المتعدى مباشرة متعدياً بواسطة حرف من حروف الجر. ومن المؤكد أن النحاة الكوفيين الذين تنبهوا إلى أن حروف الجر الداخلة على المقاعيل مع الأفعال الثلاثية المارة حروف زيادة كانوا أدق فقهأً وإحساساً بطبيعة العربية.

وليس معنى زيادتها أنها لا تفيد معنى، فهي دائياً تفيد تأكيد الفعل، وقد تقوى عمله كما لاحظ النحاة، وأيضاً قد تصيف إليه شيئاً من معناها وهو عادة معنى لا يكاد ينضبط في استخدامه مع الأفعال المتعدية بنفسها، ولذلك عند النحاة الكوفيون ومن تابعهم معنى تلك الحروف، ونضرب لذلك مثلاً الياء التي قد تصاف إلى المفاعيل، فإن سببويه لم يذكر لها إلا معنى واحداً، هو الإلصاق، ويقول ابن هشام إنه المعنى الأساسي الذي لا يفارقه، بينما النحاة الكوفيون ومن تابعهم أضافوا إلى هذا المعنى ثلاثة عشر معنى ذكرها ابن هشام من مثل الاستعانة والسببية والمصاحبة، وكلها ترد إلى معنى الإلصاق الأساسي بصورة أو بأخرى.

ومثل الياء حرف الجر «عن» فمعناه الأساسي المجاورة ولم يذكر البصريون سواه، وأضاف ابن هشام إليه تسعة معانٍ أخرى، ومثل عن والياء حرف الجر «على» فأصل معناه الاستعلاء وأضاف إليه ثمانية معانٍ.

وإذا أخذنا الحرف الأخير وأضفناه إلى فعل «حمل» وجدنا المعاجم تثبت له حينئذ طائفة من المعانى المختلفة بجانب معناه الحسى الأصلى فى مثل: «حمل كتاباً معه» إذ قد يفيد الجهد الشاق فى مثل: «حمل على نفسه» وقد يفيد الكُرُّ فى المحراب فى مثل: «حمل عليه فى ساحة القتال» وقد يفيد النم فى مثل: «حمل عليه ولم يذكره بخير» وقد يفيد النقد العنيف فى مثل: «حمل على شعره فى مقالة». وارجع إلى الفعل نفسه بدون استخدام حرف الجر «على» مع مفعوله، فإنك ترى المعاجم تثبت له معانٍ متعددة بجانب معناه الحسى الأصلى فى مثل: «حمل حقيقته» إذ قد يفيد ستار الشيء مثل: «حمل الضغينة لخصمه» وقد يفيد الكفالة والضمان فى مثل: «حمل عنه دينه» وقد يفيد تحمل على ظهر دابة فى مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَنْوَكْتَ لِتَحْمِلُهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ وقد يفيد الحفظ فى مثل: «حمل القرآن الكريم» وقد يفيد الفهم فى مثل: «حمل العلم». وكل فعل متعدد بنفسه وبحرف من حروف الجر - على هذا التحو - له ظلال تمتد فى معناه بصور مختلفة فى جمِع اللغات.

ومن التحكم ما ذهب إليه بعض النحاة إذن في بعض أمثلة الفعل المتعدى بنفسه راعمين أنه ضمن معنى فعل آخر، وأخذ حكمه في التعدي غير المباشرة، فإن فكرتهم إذا طبقناها بدقة شملت استعمالات جميع الأفعال المتعدية مباشرة وبواسطة حروف الجر، وأصبحنا إزاء تضمين في الأفعال المتعدية لا حدود له ولا ضفاف، وهو ما يدفع إلى القول باللغاء فكرة التضمين وما ترتب عليه منأخذ المجمع بقياسيته مع ما استرط له من تحقق المناسبة بين الفعل في معناه قبل التضمين ومعناه مضمناً سرّاً لمعناه الجديد، إذ الحقيقة أن لكل فعل في اللغة استخدامات

مختلفة، سواء كان متعدّياً بنفسه أو بواسطة حرف الجر، بل سواء كان متعدّياً أو لازماً، ولذلك كان ينبغي قبول هذه الاستخدامات مع الانصراف عن قاعدة التضمين وقياسيتها، إلى قاعدة تحويل الفعل المتعدّى مباشرة إلى فعل متعدّد بواسطة حرف من حروف الجر، وقياسية هذا التحويل، ما دام يلائم الذوق العربي، ويؤدي حاجة علمية أو بلاغية، وسنعود إلى بيان ذلك بياناً مفصلاً في بحث تالٍ عن التضمين.

إسقاط الجار للمفاعيل

عرضنا - فيها أسلفنا - بجموعة غير قليلة من أفعال ثلاثة تتعدى تارة مباشرة، وتارة بواسطة أحد الحروف المجرأة، وهي أكثر من أن يُحاط بها في العربية، مما يؤكد أن سلبيّة العرب اللغوية اعْتَدَتْ - من قديم - بصيغة الفعل الثلاثي المتعدّى إلى المفعول بنفسه تارة وبحرف الجر تارة ثانية، وأنها أكثرت من استخدام هذا الفعل. ويلاحظ في استخدام العربية له أنها آثرت أحياناً - في التداول على الألسنة - إحدى الصورتين من التعدي مع عدم الإهمال نهائياً للصورة الثانية.

وقد رأينا آنفاً أن بعض النحوة - حين رأوا بعض الأفعال الثلاثية التي يسعى تداولها متعددة مباشرة إلى مفاعيلها قد تعددت بواسطة حرف من حروف الجر - قالوا إنها تضمنت معنى أفعال مماثلة، ولذلك أخذت حكمها في التعدي بتلك الحروف. وناقشت الرأي في تصور هذا التضمين ذاهلين إلى أن تحول الفعل المتعدّى مباشرة إلى التعدي بحرف جر صورة أصلية في العربية، ولا تصور تضميناً ولا ما يتبعه التضمين. ويقابل هؤلاء النحوة من أصحاب قاعدة التضمين نحوة توقفوا إزاء الصورة المقابلة للفعل الثلاثي المتعدّى بواسطة حرف الجر الذي يدور كثيراً في الألسنة حين رأوا حرف الجر يسقط معه أو يمحى من المجموع، ويتحول منصوباً مثل: «رضي عن الأمر - رضي الأمر» وقالوا: كيف تعرب كلمة «الأمر» التي كانت مجرورة بحرف الجر «عن» في المثال الأول، وتحولت منصوبة بعد فعل «رضي» في المثال الثاني؟ فقيل تعرب منصوبة على المفعولية أو على التشبيه بالمفعول به، وقيل تعرب منصوبة بنزع المخاض أي الجار. و واضح أن فعل «رضي» واقع في المثال الثاني على كلمة «الأمر» المنصوبة بالضبط كما يقع الفعل المتعدّى مباشرة على المفعول به في مثل: «فقيه الدرس - حفظ القصيدة»، ولذلك كنا نرد الرأيين المذكورين: في نصب الاسم الذي سقط عنه الجار بنزع المخاض، أو على التشبيه بالمفعول، إذ هو مفعول به على الحقيقة كما ذكر ذلك سيبويه في تعليقه على بيت

عمر وبن معد يكرب الذي سذكره بعد قليل، وعلى آية سورة الأعراف: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى فَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ أي من قومه. وتبعه المبرد في هذا الرأى فائلاً: إنه لما حذف حرف الإضافة، أي الجر في الآية، وصل الفعل إلى الاسم المنصوب فعمل فيه النصب.

شواهد

توقف قليلاً لعرض أمثلة ذكرها النحاة سقط فيها الجار للمقاييل مع أفعال ثلاثة في القرآن الكريم وفي الشعر وفي أفعال مسموعة.

أولاً: في القرآن الكريم

- ١ - قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَيَمْدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَلُونَ﴾ فقال النحاة إن فعل «يمدهم» في الآية متعد بنفسه وهو يتعدى باللام الجارة، يقال: «يد لهم» وسقطت «اللام» في تقدير النحاة كما سقطت في آية سورة الأعراف: ﴿وَإِخْرَاجُهُمْ يَمْدُهُنَّهُمْ فِي الشَّيْءِ﴾ أي يمدون لهم.
- ٢ - قال عز شأنه أيضاً في سورة البقرة: ﴿فَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي الزواج فقال النحاة إن فعل «تعزموا» في الآية متعد بنفسه وهو يتعدى بعل الجارة، أي على عقدة النكاح، وسقطت «على» الجارة.

- ٣ - قال تعالى في سورة آل عمران: ﴿لَمْ تَصْدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عَوْجًا﴾ أي تطليون لسبيل الله العوج والميل عن الحق. وقال النحاة إن فعل «تبغون» متعد بنفسه في الآية إلى مفعولين، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، ويتعدي إلى الثاني باللام الجارة فيقال مثلاً: «تبغون لإخوانكم الخير» وفي تقديرهم أن اللام الجارة سقطت من الضمير في «تبغونها». ومثل هذه الآية في سقوط اللام الجارة مع الفعل «بغى» سقوطها في آية سورة الأعراف: ﴿وَيَبْغُونَهَا عَوْجًا﴾ وهي تطابق الآية السابقة، ومثلها آية سورة التوبة: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ أي يبغون لكم الفتنة.

- ٤ - قال جل شأنه أيضاً في سورة آل عمران: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَيْلًا﴾ أي لا يمنعونكم فساداً يقدرون عليه، فقال النحاة: إن فعل «يألونكم» في الآية لا يتعدى بنفسه إلى مفعولين، إنما يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، ويتعدي إلى الثاني باللام الجارة مثل فعل «بغى»

واستعمالاته في الآيات السالفة، وفي تقديرهم أن اللام الجارة سقطت من الضمير في الفعل «يألونكم» أي لا يألون لكم خبلاً.

٥ - قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿لَا قَعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطُكُمُ الْمُسْتَقِيمُ﴾ فقال التحاة إن فعل «أقعد» في الآية متعد بنفسه إلى مفعول به، وهو يتعذر إليه بحرف البر: «على» أي لا قعدن لهم على صراطكم المستقيم، وسقطت «على» المبارزة. ومثل هذه الآية في سقوط «على» المبارزة آية سورة التوبة: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ أي على كل مرصد.

٦ - قال عز شأنه في سورة الأعراف أياً: **﴿أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾** أي أسيقتموه، وقال النحاة إن فعل «أعجلتم» في الآية متعد بنفسه، وهو إنما يتعذر بحرف المبر «عن» يقال: **«أعجلت عن الأمر»** وسقطت من الآية: عن الجارة.

٧ - قال تعالى في سورة سباء: ﴿صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ بدون تضعيف المدال في «صدق» كما جاء في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر من السجدة، وقال التحفة إن فعل «صدق» في الآية متعد بنفسه، وهو إنما ينبعى بحرف الجر: «في» أى في ظنه وفي تقديرهم أن «في» «سقطت» من الآية.

٨ - قال عز شأنه في سورة الإنسان: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ فقال النّحاة إن فعل «هدى» في الآية متعد بنفسه، وهو يتعدد يالى الجارة، أي هديناه إلى السبيل فسقطت من الآية «إلى».

ثانياً: في الشعر

١ - قال عمرو بن معد يكرب: أمرتك الخبر فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وهذا نسب
فقال سيبويه والنحاة: إن فعل «أمر» في البيت تعدى بنفسه إلى مفعولين، هنا الضمير
و«الخبر»، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعوليه واحد، ويتعذر إلى الثاني بواسطة الباء الجار،
فيقال «أمرتك بالخبر» وسقطت من الاست «الباء».

٢ - قال ساعدة بن جويبة المهدلني في وصف رمح:

لَدُنْ يَهْزِ الْكَفْ يَعْسُلُ مَتْهَ فيه كما عَسَلَ الطريق التَّعَلَّبُ
لَدُنْ: لين، يعسل: يهتز. وقال النحاة: إن فعل «عسل» في البيت متعد بنفسه، وهو إنما يتعدى
بواسطة «في» الحرارة. يقال: «عسل في الطريق» أي اهتز، وسقطت من البيت: «في».

٣ - قال عروة بن حرام العذري:
 تَحْنُّ فَتُبَدِّي مَا بِهَا مِنْ صَيَابِةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسْرَى لَقَضَانِي
 وقال النحاة أن فعل «قضى» في البيت متعد بنفسه. وهو إنما يتعدى بعرف الجر: «على»
 أى: «ل قضى على» فسقطت من البيت «على» الجارة.

ثالثاً: في أفعال مسموعة

ذكر السيوطي يكتابه «هيع الهوامع» في حديثه عن العوامل طائفة من الأفعال سمع فيها حذف الجار من المفعول الثنائي، وما ذكره من الأفعال الثلاثية فعل «أمر» الذي مررتنا في بيت عمرو بن معد يكرب وفعل «كى» يقول: «كتبه بأبي الحسن - كتبته أبا الحسن «و فعل» دعا» يقول: «دعوه بأحمد - دعوه بأحمد» وفعل «هدى» ومثل له بآية سورة الإنسان التي مرت بنا. وستعود إلى هذا المثال عنها قليل.

وبجانب ذلك ذكر السيوطي طائفة من الأفعال المتعدية بعرف جر إلى مفعول به واحد قائلاً: إنه سمع فيها حذف الجار، ويدلها بفعل صدق «بخفي الدال عند من قرأها مخففة في الآية الكريمة التي مرت بنا: (صدق عليهم إبليس ظنه) أى في ظنه». وأضاف السيوطي إلى هذا الفعل الثلاثي الذي سقط حرف الجر من مفعوله في تقدير النحاة ثمانية أفعال ثلاثة له في سقوط الجار من مفعولها، وهي: «فرق» يقال: «فرق منه - فرقه» أى خافه خوفاً شديداً، «وفزع» يقال: «فزع إليه - فزعه» أى أغاثه، وجاز يقال: «جاز بالطريق - جاز الطريق» أى قط .. «وشاق» يقال: «شاق إليه - شاقه» أى اشتاقه، و«راح» يقال: «راح إلى القوم - راح القوم» أى ذهب إليهم، وتأنى «يقال: «تأنى عن زيد - تأنى زيداً» أى بعد عنه، و«مل» يقال: «مللت من الشيء» - مللت الشيء» وخشي يقال «خشى من زيد - خشى زيداً» أى خافه.

تعليق على الشواهد

يلاحظ على شواهد إسقاط الجار السابقة من مفعول الأفعال الثلاثية ما يلي:

أولاً: في الآيات القرآنية

نبدأ بالآية الأولى وما قاله النحاة فيها من أن فعل «يدهم» فيها متعد بنفسه وهو يتعدى

باللام، وسقطت معه من المفعول به، وهو قول غير دقيق، لأن المعاجم نصت على أن هذا الفعل يتعدى بنفسه حيناً، ويعرف الجر: اللام حيناً آخر فيقال: «مده في الغي والضلal - مد له». فمن النحوم أن يقال في المثال الأول أن اللام الجار سقطت منه، لأن هذا هو الاستعمال اللغوي للفعل بشهادة القرآن، إذ تارة تختلف اللام الجار مع المفعول الثاني له، وتارة تذكر كما في قوله تعالى: «وَنَمَدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًا»، وبذلك مضى القرآن ومضت العربية، ومثل فعل «مد» في التعدي إلى المفعول بنفسه ويعرف الجر فعل: «تعزموا» في الآية الثانية، إذ في المعاجم أنه يقال: «عزمت على الأمر وعزمته».

وقال الأسود بن عمار:

وقولاً لها هذا الفراق عزّمتـ فهل موعد قيل الفراق فيعلمـ

وبذلك تخرج الآية مثل سابقتها من القول بأن الفعل فيها متعد بنفسه وهو يتعدى بعل، إذ يتعدى بالصورتين جميعاً.

ومثل الفعلين في الخروج من تصور سقوط الجار مع المفعول به فعل. «بغي - تبغون - بيعون» في الآية الثالثة فقد ذكر النحاة أنه يتعدى إلى مفعوله الثاني بواسطة اللام الجار وأنه حذف من الآية المذكورة في رقم ٣، وفي المعاجم يقال. «بغي له الخير - بغاه الخير» وقال كعب بن زهير يشكو حظه، وأنه إذا نتج له أربع نوقي في عام يعني لها حظه خناصير - أي دواهي - فأهلكتنه:

إذا ماتتْجنا أربعاً عام كفأـ بغاها خناسيرـ فما هلك أربعاـ

والكافأة: نتاج العام الواحد، وكما أن يعني مثل أخيه السابقين يتعدى بنفسه وبالجار كذلك فعل «يألونكم» في الآية الرابعة، إذ تذكر المعاجم أنه كما يقال: «لا يألون لكم جهداً» يقال: «لا يألونكم جهداً».

وفعل «قعد» في الآية الخامسة لا يتعدى بنفسه، وإنما يتعدى بحرف جر كما ذكر النحاة غير أنه في الآية: «لَا تَقْعُدُنَّ لَهُمْ صِرَاطَكُمُ الْمُسْتَقِيمَ» وكذلك في الآية الثانية: «وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ» ليس متعدياً كما ظن النحاة، إذ المقصوب بعد هما، وهو «صراطك - كل مرصد» ليس مفعولاً به، وإنما هو ظرف مكان في رأي الرجال وبين الطراوة الأندلسي، ولذلك حذفت معها «في» إذ تختلف مع الظروف كثيراً.

ومثل الأفعال السابقة في التعدي نفسها وبواسطة حرف الجر فعل «عجل» في الآية

السادسة: **﴿أَعِظُّتُمْ أَمْرَ رَبُّكُمْ﴾** فقد ذكرت المعاجم أنه يتعدى بحرف الجر فيقال «عجل عن الأمر» ويتعدى بنفسه فـيقال «عجل الأمر» أي سقه. وذكر ابن جن في الآية السابعة أن الفراء ذهب إلى أن كلمة «ظنه» على معنى «في ظله» وقال هذا تحل للإعراب وتحريف المعنى، وبذلك رفض ابن جن ما ذهب إليه الفراء وبعض النحاة في الآية من أنه حذف من مفعولها: «ظنه» حرف في وقال إن قراءة «صدق» في الآية بالتحقيق مثل قراءة «صدق» بتشديد الدال أي أنه تحقق لإيليس ما كان ظنه فيهم من طاعتهم له وعصياتهم لربه. والآية الثامنة فعلها: **«هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ»** كالأفعال السابقة يأتى في اللغة متعدياً بنفسه وبحرف جر، ومعنى ذلك أنه لا يبقى للنحوة مجال فراغ من أمثلة الأفعال الثلاثية التي ذكروها يتبعن فيه أن الفعل كان حقه أن يتعدى بحرف جر وتعدى بدونه، إذ الحق الصحيح في العربية بجميع الأفعال القرآنية في الأمثلة المذكورة أنها تتعدى تارة تعدياً مباشراً، وتارة تتعدى بواسطة حرف من حروف الجر.

ثانياً: في الشعر

فعل «أمر» المتعدى إلى مفعوله الثاني في البيت الأول، وهو الخير «ذكر النحوة أنه لا يتعدى إليه إلا بواسطة حرف الجر الباء» وأنه سقط منه أو حُذف، غير أن المعاجم ذكرت أنه يأتى متعدياً إلى المفعول الثاني بنفسه وبحرف جر، فـيقال: «أمره بالصدقة» كما يــقال «أمره الصدقة». وبيت ساعدة بن جويه نصب فيه «الطريق» وتهادر إلى بعض النحوة أنه مفعول به، وهو ظرف مكان كما في الآية رقم ٥. وفعل «قضى» في بيت عروة مثل فعل «أمر» ذكرت المعاجم أنه يتعدى بنفسه وبحرف الجر: «على» فــيقال: «قضى - قضى على». وإن لا يبقى في أيدي النحوة شاهد شعري مما تخلوا به لسقوط الجار من مفعول الفعل الثالثي.

ثالثاً: الأفعال المسموعة عند السيوطي

رأينا السيوطي يذكر طائفة من الأفعال، ويقول إنه سمع فيها حذف الجار، وذكر من بينها فعل «هدى» في آية سورة الإنسان: **«إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ»** التي مررت بها، ومن يرجع إلى هذا الفعل ووصله بالمفعول في أي الذكر الحكيم مباشراً وبواسطة حرف الجر مهتمداً بالمعجم المفهرس لــمحمد فؤاد عبد الباقي، يجد أن - الفعل ماضياً ومضارعاً - جاء نحو عشرين مرة متعدياً بنفسه، ونحو ثلاثين مرة متعدياً بحرف جر، ويكثر أن تأتي الصيغة الواحدة مرة مع هذا الفعل ومرة مع ذاك، فــفى سورة النساء: **«وَلَهُدَيْنَاهُمْ حِرَاطاً مُسْتَقِيمَاً»**، وفي سورة الأنعام

﴿وَهَدِينَاهُمْ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾ وفي سورة الصافات: **﴿وَهَدِينَاهُمْ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾**. وفي رأى أن النحاة لو تنبهوا في هذا الفعل إلى استخدام القرآن الواسع له بصورته في التعدي بنفسه وبحرف الجر لما قالوا إن حرف الجر «إلى» حذف من آية الإنسان: **﴿إِنَا هَدَيْنَاهُمْ السَّبِيلَ﴾**, بل لتبهوا أكثر من ذلك إلى أن بقية الأفعال التي لاحظوا أنها تأتي في القرآن وفي الشعر مرة متعددة مباشرة ومرة بواسطة الجار أن ذلك جزء لا يتجزأ من طبيعتها اللغوية، وبذلك تلغى فكرة إسقاط الجار مع الأفعال المتعددة التي كان يظن النحاة أن أفعالها لا تتعدى إلا بجار، لتحول محلها فكرة أن تلك الأفعال جميعاً تدخل في الدائرة الكبرى للأفعال التي جاءت متعددة ب نفسها تارة وبحروف الجر تارة ثانية.

وكما أتينا قاعدة التضمين وقياسيتها وأثبتنا مكانها قاعدة استعمال الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعدد بواسطة حرف من حروف الجر وقياسيتها، مادام هذا الاستعمال يستوفى حاجة علمية أو بлагوية، كذلك تلغى هنا قاعدة إسقاط الجار مع الأفعال المتعددة بواسطة الجار، وتبني مكانها قاعدة تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف من حروف الجر، إلى فعل متعدد بنفسه، وقياسية هذا الاستعمال إذا استوفى غرضًا علميًّا أو بлагويًّا. لا يعرب الاسم المنصوب بعد هذا الفعل منصوبًا بإسقاط الجار أو حذفه، ولا منصوبًا يتزع المخاض ولا منصوبًا على الاتساع بالمحفوظة، كما قال بعض النحاة، وإنما يعرب مفعولاً به منصوبًا، كما أعربه سيبويه والبرد.

النتائج

نستطيع أن نلخص نتائج كل ما قدمناه في ثلاثة صور:

صورة تضاف إلى الوجوه التي أثبتها النحاة لتعدي الفعل الثلاثي اللازم، وصورة ثانية لقياسية تحويل الفعل الثلاثي المتعدى مباشرة إلى متعدد بحرف من حروف الجر، وصورة ثالثة لقياسية تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف جر إلى متعدد بنفسه، وفيما يلي بيانها:

- ١ - يجوز أن يتعدى الفعل الثلاثي اللازم بنفس صيغته إلى مفعول به منصوب إذا استلزمت ذلك حاجة علمية أو بлагوية.

- ٢ - يجوز أن يتحول الفعل الثلاثي المتعدى بنفسه إلى متعدد بحرف من حروف الجر إذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بлагوية.

- ٣ - يجوز أن يتحول الفعل الثلاثي المتعدى بحرف من حروف الجر إلى متعدد مباشرة بنفسه إلى مفعول به إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بлагوية.

المراجع:

- ١ - كتاب سيبويه ١٥/١ وما بعدها.
- ٢ - المقتضب للمبرد ٣٦/٢ و ٣٢١/٢ و ٣٣٠/٤.
- ٣ - المحتبس لابن جنى (في أكثر الآيات القرآنية المذكورة).
- ٤ - الخصائص لابن جنى ١٠٢/١، ٣٤١، ٢١٠/٢.
- ٥ - ابن يعيش على المفصل ٦٢/٧.
- ٦ - الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٢٧٣/٢.
- ٧ - المغنى لابن هشام (في أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعديه).
- ٨ - الهمج للسيوطى (طبعة الكويت) ٢٥٦/٢، ٩/٥ وما بعدها.
- ٩ - حاشية الصيان على الأسمونى (في باب تعدد الفعل ولزومه).

٢ - استغناه الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل في صيغ مطردة

رأى ابن مضاء في دلالة الفعل بمادته على الفاعل

ذهب ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة إلى أن الفعلين الماضي والمضارع يدلان بمادتها على الفاعل المضرر الذي يقدر النحاة مستترًا جوازًا مع الفعل الماضي للغائب المفرد، وكذلك للفائنة المفردة في مثل: «زيد قام - هند قامت» إذ هذان المثالان لا يفتران - في رأيه - عن قوله: «زيد قائم - هند قائمة»، وكما أنت لا تقدر في «قائم - قائمة» ضميرًا، كذلك يتبعى أن لا تقدر في «قام - قامت» ضميرًا مستترًا وتعرب به فاعلاً، لأن الفعلين: «قام - قامت» يدلان على الفاعل تمامًا، كما تدل كلمتا «قائم - قائمة». وبذلك يصبح الفعل الماضي للغائب المفرد والفائنة المفردة دلائل على الفاعل بمادته، كما يدل بها - عند النحاة - على الحدث والزمان. وبالمثل يدل الفعل المضارع على الفاعل بمادته حين يكون للمتكلم المفرد في مثل: «أكتب» وللمتكلمين في مثل: «نكتب» وللمخاطب المذكر في مثل: «تكتب» مما يقال معه إن الفاعل ضمير مستتر وجوابًا تقديره على الترتيب - أنا، نحن، أنت.

وكل ذلك في رأى ابن مضاء تحصل لا داعى له، إذ الواقع أن الفعل يعبر بمادته عن فاعله، فإذا قلت «قام» دلت نفسها على أن شخصًا قام، وبالمثل المضارع مع الضمائر المستتر فيه وجوابًا فبمجرد أن نسمع شخصًا يقول: «أكتب» نعلم أنه يتكلم عن نفسه وأنه يكتب، وبالمثل أفعال المضارع الأخرى التي يضرر النحاة فيها الفاعل، فجميعها تدل عليه بمادتها، حتى ليظن بعض علماء السامييات أن هزة المضارع في مثل: «أكتب» مقطعة من الضمير «أنا» والتون من الضمير «نعن» والثاء من الضمير «أنت». وفي هذا دليل قوى على سداد رأى ابن مضاء في أن الفعل المضارع يدل بمادته في الصيغ السابقة على الفاعل، تماماً مثل قام في قوله: «زيد قام»، ونستطيع أن نعد رأيه لميتمل الأمر للمفرد المخاطب في مثل: «أكتب» فهو يدل بصيغته على الفاعل، بل ربما كانت دلالته أقوى، لأن الفاعل معه في تقدير النحاة ضمير مستتر وجوابًا مثل فواعل المضارع حين تكون ضميرًا مستترًا وجوابًا، فإنها واجبة الاستثار دائمًا مثله. وعدم ظهور الفاعل بأى صورة في الأمر وأمثلة المضارع المذكورة من أقوى الأدلة على

صحة رأى ابن مضاء، إذ لا يوجد بحال من الأحوال، أما مع الماضي للغائب والغائبة فقد يوجد في مثل: «زيد قام - قام زيد» ولذلك قال النحاة إنه مستتر في صيغة: «زيد قام»، جوازاً لا وجوباً، لأنه قد يلي الفعل في مثل: «قام زيد» وجود الفاعل الظاهر مع الماضي للغائب في مثل هذا التعبير لا يجوز أن يتحقق به أو يعترض به على رأى ابن مضاء في مثل: «زيد قام»، وأن الفعل دال بادته على الفاعل، لأن ذلك مقيد بأن يكون الماضي للمفرد الغائب أو الغائبة، وليس معه اسم ظاهر فاعل، أما حين يكون الفاعل ضميراً أو اسمًا ظاهراً مع قام في مثل: «قام زيد - قاما - قاموا - قام الزيرون» فإن الفعل حيث يليه فاعل كما يلي المضارع والأمر الفاعل ضميراً أو اسمًا ظاهراً في مثل: «يقومان - يقومون - تقومين - يقمن - يقوم الرجال - قومي - قوما - قوموا - قمن» فكل هذه فواعل تلي الفعل، أما مثل: «زيد قام» فلم يلـ الفعل فاعل، لا ضمير ولا اسم ظاهر، لذلك نقول - مع ابن مضاء - إن الفعل دل بادته عليه، كما دل على فاعله بادته في مثل: «أقوم - قم».

ولا ريب في أن ابن مضاء كان دقِيقاً متهي الدقة حين فرر هذه القاعدة مع الفعل الماضي للغائب والغائبة، ومع المضارع للمتكلم والمتكلمين والمخاطب والمخاطبة مثل تقوم، ومثل ذلك الأمر للمخاطب، وهي قاعدة تحمل مشاكل غياب الفاعل في صيغ يطرد فيها هذا الغياب... وفي أمثلة كثيرة نص عليها النحاة، وهو ما سمعنا بالحديث عنه في السطور التالية.

أولاً: صيغ يطرد فيها غياب الفاعل

(أ) أفعال باب الاستثناء: «خلا - عدا - حاشا - لا يكون - ليس»
 يقول القائل: قام القوم خلا - عدا - حاشا - زيداً. وقد تسبقها ما المصدرية فيقول القائل قام القوم ما خلا - ما عدا - ما حاشا زيداً. وفي الصورتين جميعاً لا تذكر فواعل هذه الأفعال وختلف النحاة في تصورها، فقال البصريون إنها فيها جميعاً ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام. والتقدير في مثل: «قام القوم خلا زيداً» هو: «قام القوم عدا هو، أي بعضهم زيداً» وهو تقدير متعدد غاية التكليف. وقال الكوفيون إنها ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق، والتقدير في مثل المثال السالف هو: «قام القوم خلا هو، أي قيامهم زيداً» وهو تقدير متعدد سابقه. وقيل الفاعل ضمير يعود على اسم فاعل الفعل السابق، أي: «قام القوم خلا هو، أي القائم زيداً». وأولى من هذه الآراء جميعاً ما ذهب إليه الفراغ في مثل: «قام القوم حاشا زيداً» من أن حاشا فعل لا فاعل له، قال

أبو حيان: ويمكن القول بذلك في: «خلا وعدا»، وبذلك تصبح الأفعال الثلاثة: «حاشا - خلا - عدا» لا فواعل لها، وهو رأى سديد، إذ من الصعب إيجاد فواعل لها، وهي تدل بوضوح على صحة رأى ابن مضاء في أن الفعل إن لم يكن معه فاعل - ضمير أو اسم ظاهر - كان دالا على فاعله يعادته، ولا حاجة له إليه، إذ هو مستغن عنه بصيغته.

ونفس التقدير السالف مع خلا وأختيها قدره النهاية في اسمى: «لا يكون وليس» في مثل «قام القوم لا يكون زيداً» - قام القوم ليس زيداً «فقال البصريون» اسم «لا يكون وليس» ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، أي «قام القوم لا يكون هو، أي بعضهم زيداً» و«قام القوم ليس هو، أي بعضهم زيداً» وقال الكوفيون بل هو المصدر المفهوم من الفعل السابق، أي «قام القوم لا يكون هو، أي قيامهم زيداً» و«قام القوم ليس هو، أي قيامهم زيداً». وهو تأويل متكلف عند الكوفيين والبصريين جميعاً، والأولى أن تطرد فيه قاعدة الفراء في «حاشا» وأختيها، وتقول إن الفعلين «يكون - وليس» في العبارتين السالفتين لا اسم لها، أو كما يعرّيهما الكوفيون لا فاعل لها أو تأخذ برأي ابن مضاء، وهو أن الفعلين استغناهما بعادتها عن الفاعل، وبذلك يجعل لنا ابن مضاء مشاكل إعراب أفعال الاستثناء جميعاً: ليس، ولا يكون وحاشا، وخلا، وعدا.

وطبيعي أن يعفينا الأخذ بأن ليس فعل ولا اسم لها أو لا فاعل من التقدير في مثل قولهم «قبضت عشرة ليس غير أو ليس إلا» فليس في المثالين لا تحتاج إلى اسم على رأى البصريين ولا إلى فاعل على رأى الكوفيين، وكان أصل التعبير «ليس هو، أي المقوض أو القبض - غير أو إلا - ذلك» وفي رأينا أن «ليس» في المثالين دال بعادته على اسمه، أو على فاعل وغير يحتاج إليها أي احتياج.

(ب) فعلاً التعجب: «ما أفعله - أفعل به»

١ - ما أفعله

هذه هي صيغة التعجب الأساسية التي يكثر دورانها في العربية، فيقال: ما أحسنَ الرياضَ! تعجبًا من حسنها. وقدر البصريون أن «ما» في مثل هذا التعبير نكرة تامة مبتدأ، بمعنى «شيء»، وأحسن فعل ماضٍ به ضمير فاعل يعود على «ما» و«الرياض» مفعول به منصوب، والفعل وفاعله ومفعوله خبر «ما». ولم يوافق الأخفش الأوسط على أن تكون «ما» نكرة تامة، وقال: إنما أن تكون «ما» نكرة موصولة وجملة: «أحسن الرياض» بعدها صفة لها، والخبر محذف.

والتقدير: «أى شيء أحسن الرياض عظيم» وإنما أن تكون «ما» اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها صلة لها والخبر أيضاً ممحذف، والتقدير: «الذي أحسن الرياض عظيم».

والتقديران اللذان قدرهما الأخفش يحملان غير قليل من التكليف، وأولى منها الرأى السالف لغيره من البصريين القائل بأن «ما» التعبيرية تكرة تامة بمعنى شيء، وتقدير العبارة السالفة معها: «شيء حسن الرياض» ولا بد أن تعرف بأن هذا التقدير يحمل أيضاً شيئاً من التكليف، لأنـه يجعل العبارة «ما أحسن الرياض» خبرية بينما هي تعبيرية إنسانية، ولا ريب في أنه يسقط منها معنى التعبير. ولعل ذلك ما جعل الكسائي إمام المدرسة الكوفية يذهب إلى أن «ما» تعبيرية ولا موضع لها من الإعراب، فهو ليست مبتدأ كما رأى البصريون والأخفش، إنما هي حرف للدلالة على التعبير كدلائلها في مثل: «ما جاء أحد» على النفي، وإذا أخذنا برأي الكسائي في «ما» التعبيرية كان الفعل الماضي بعدها لا يحمل ضميراً مستترًا وجواهراً فاعلاً لها، بل كان فارغاً تماماً من الضمير، فكيف نحل مشكلة هذا الفعل الذي ليس له فاعل في تقدير الكسائي لما التعبيرية، والمحل مفتاحه بسيط، هو رأى ابن مضاء في أن الفعل قد يستغني عن الفاعل لدلالته عليه بعادته، فجعل «أحسن» في قوله «ما أحسن الرياض» لا فاعل له و«الرياض» مفعول به.

٢ - أَجْعَلْ بِهِ

هذه هي صيغة الفعل الثاني المطردة في باب التعبير إذ يقال: «أَجْعَلْ بِالرُّوضِ» بمعنى ما أَجْعَلَ الرُّوضَ، واختلف النحاة إزاء هذا الفعل: فقال البصريون إن «أَجْعَلْ» وما يماثل صيغتها في التعبير فعل ماض جاء على صورة الأمر، فأصل «أَجْعَلْ بِالرُّوضِ»: «أَجْعَلْ الرُّوضِ» والهمزة فيه للتصير ورة، أى «صار الروض ذا جمال» وغيرت صيغة الماضي إلى صيغة الأمر، وقبع إسناد الفاعل إلى ما هو أمر في الصورة، فزيدت عليه الباء ليصير على صورة المفعول به، وهو في حقيقته فاعل للماضي السابق له الذي حُوّل إلى صيغة الأمر، وهي لغة طويلة، ولا يؤديها ظاهر التعبير.

وقال القراء الإمام الكوفي المشهور ومثله الزمخشري: «أَجْعَلْ» في قوله «أَجْعَلْ بِالرُّوضِ» فعل أمر حقيقي، والباء في كلمة «بِالرُّوضِ» زائدة دخلة على المفعول به، وضمير الفاعل - وهو أنت للفعل أَجْعَلْ - يعود في رأى كثirين إلى المخاطب، ولزم الإفراد لأن العبارة تجري

بجرى الأمثال، ويقولون لأن قائل العبارة يقول: «اجعل أيها المخاطب الروض جيلاً، أى صفةً - أو احکم عليه - بالجسال كيف شئت». ويجعل ابن كisan الصمير عائداً على المصدر الذي يدل عليه الفعل، فكان قائل العبارة يقول: «أحسن يا حُسْنَ بِزِيدٍ» أى دُمْ به والزمد، وفي هذا التوجيه لفَّة طويلة لا يؤديها ظاهر التعبير، والسبب في هاتين اللَّفْتين الطويلتين عند البصريين وابن كisan البغدادي البحث عن فاعل فعل «أجل» وما يناله في صيغة التعجب الثانية، وإذا افترضنا من ابن مضاء رأيه في أن الفعل قد يستغنى بعادته عن الفاعل - كما افترضناه في صيغة التعجب السابقة - وقلنا إن «أجل» في قولنا: «أجل بالرَّوض» فعل تعجب لا فاعل له، أرجحنا النحاة جميعاً من اللَّفْت المتكلف حول إيجاد فاعل للفعل أجمل دون حاجة إلى البحث عنه - إذ هو محاولة لإيجاد ما ليس موجود فعلاً. وبذلك نعرب مثل: «أجل بالرَّوض» هكذا «أجل» فعل تعجب لا فاعل له، ولا يعنيها إن كان أمراً على حقيقته أو جاء ماضياً بصيغة الأمر، فَخَسِبْتُنا أنه فعل تعجب والباء بعده زائدة - ويمكن أن لا تكون زائدة - وما بعدها إما منصوب محلًّا على أنه مفعول به لفعل التعجب، وإنما مجرور، وهو مع المجر متصل بالفعل، وسواء أكانت الباء زائدة أو غير زائدة فما بعدها هو التعجب منه.

(جـ) أفعال مكتوفة بـ«ما» لا فواعل لها، «قلـ ما - كـ ما - طـ ما»

يلى الأفعال: «قلـ - كـ - طـ» فواعل: فيقال: «قلـ السـ» - كـ العمل - طـ الطريق». وإذا وليتها جميعاً «ما» منتها من العمل في فواعل بعدها، إذ لا تليها أسماء، إنما يليها أفعال، فيقال مثلاً: «قلـا يحدث ذلك - كـ ما تحقق ظنك - طـالما تنهيك» ومعنى ذلك أن التحاق «ما» بها جيئاً كفها عن العمل، على نحو ما تكتـ «ربـ» عن المجر حين تدخل عليها إذ تحولها من الدخول على الأسماء في مثل «ربـ عجلة جـرت ندامة» إلى الدخول على الأفعال في مثل «ربـا يود عـلـ لقاءك» فـكـا فارقت «ربـ» حكمها في جـرـ المبتدآت التكـرة بعدها حين لحقـتـ بها «ما» وجعلـتـ الفعلـ لا الاسمـ يقعـ بعدهـا كذلكـ فـارـقتـ الأـفـعالـ «قلـ - كـ - طـ» حـكمـهاـ فيـ وـقـوعـ أـسـماءـ فـوـاعـلـ بـعـدـهاـ حـينـ لـحـقـتـ بهاـ «ما»ـ فـلـمـ تـعدـ تـليـهاـ أـفـعالـ فـحـسبـ، بـحيـثـ لـاـ يـصـحـ أـنـ تـقـولـ: «قلـا وـفـاءـ فـيـ النـاسـ - كـ ماـ حـدـيـثـ عـنـ المـقـبـيـ - طـالـاـ بـرـ فـيـ الـأـبـنـاءـ». كـلـ ذـلـكـ لـاـ يـجـبـ لـأـنـ لـاـ يـقـعـ بـعـدـهاـ أـسـماءـ، إـنـماـ يـقـعـ بـعـدـهاـ أـفـعالـ فـقـطـ، وـهـوـ مـاـ جـعـلـ سـيـبـويـهـ يـذـهـبـ فـيـ قـوـلـ الـمـارـ الـفـقـعـيـ:

صادـتـ فـاطـولـتـ الصـدـوـدـ وـقـلـاـ وـصـالـ عـلـ طـولـ الصـدـوـدـ يـدـوـمـ

إلى أن مجىء اسم مرفوع بعد «قلياً» إنما هو ضرورة شعرية لجأ إليها المَرَأَة، إذ حق «قلياً» مثل أختيها: «كثير ما» و «طالما» أن يليها فعل لا اسم، وأعرب سيبويه كلمة «وصل» التالية للفعل «قلياً» في البيت فاعلاً مرفوعاً بفعل «يدوم» محذف يفسره الفعل «يدوم» في آخر البيت.

وهذه الأفعال الثلاثة: «قلياً - كثريما - طالما» تعد برهانًا قوياً - مثل أفعال التعجب والاستثناء - على صحة ما ذكره ابن مضاء من أن الفعل حين لا يليه فاعل ظاهر منطوق به يدل على فاعله بمادته، وحين تعرّبها نكتفي بأن كُلَّا منها فعل، ولا نذكر له فاعلاً.

(د) الفعل الأول في صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل

المعروف أن باب التنازع يتنازع فيه فعلان اسماً واحداً بطلبيانه، إما على أنه فاعل لكل منها، مثل: «جلس وكتب زيد» فجلس وكتب يطلب كل منها زيداً فاعلاً له، وإما على أنه مفعول به لكل منها مثل: «زيد كتب وقرأ القصيدة» فكتب وقرأ يطلب كل منها «القصيدة» مفعولاً له، وإما على أن الفعل الأول يطلب فاعلاً ويطلب الفعل الثاني مفعولاً به، مثل «أكرمني وأكرمت الأخلاء»، وإما على أن الفعل الأول يطلب مفعولاً والفعل الثاني يطلب فاعلاً، مثل: «لقيت ولقيتني زيد» والصيغتان الأولى والثالثة غائب فيها الفاعل، وأنشد سيبويه مثالاً من أمثلة الصيغة الثالثة هو قول طفيلي الغنوي يصف خيلاً كُمْتاً مدْمَأة، أي أن لونها مُشَرِّب بالحمرة:

وَكُمْتاً مُدَمَّأةً كَانَ مُتَوْنَهَا جَرَى غُوفَهَا وَاسْتَشَعَرْتُ لَوْنَ مَذْهَبِ
يقول: إن ظهور هذه الحليل الضارب لونها إلى الحمراء كائناً جرّى غوفها لون مذهب أو لون ذهبي، واستشعرته أى ليست شعراً، واضح أن طفانياً جعل كلمة «لون مذهب» مفعولاً به لل فعل استشعرت بينما الفعل «جري» يطلبها فاعلاً له، وإن فهوا في البيت لا فاعل له، ويقول سيبويه في هذه الصورة من صور التنازع والصورة الأولى بما يغيب فيها الفاعل مع الفعل الأول: إنهم استغنو بالفعل الثاني ومعه عنه عن فاعل الفعل الأول لعلم المخاطب به من الكلام. وهو يلتقط في ذلك مع الكسائي القائل بأن الفاعل حذف مع الفعل الأول لوجود ما يدل عليه، ويرى القراء أن الفاعل في الصورة الأولى فاعل للفعلين معاً، ورأى الكسائي وسيبوه يلتقط مع ابن مضاء وما يقوله من أن الفعل حينئذ استغنى بمادته عن الفاعل، وما جاء على صورة التنازع الأولى التي يطلب فيها فعلان أو أكثر فاعلاً متأخراً قوله أحد

الشعراء:

ما صَابَ قلْبِي وأَخْنَاهُ وَتَمَّةُ ، إِلا كَواعِبُ مِنْ ذُهْلٍ بْنِ شَبَيْبَانَ
فَالْفَعْلَانُ: صَابَ وَأَخْنَاهُ يَطْلَبُانِ كَلْمَةً «كَواعِبُ» فَاعْلَأَهُ وَعَمِلَ فِيهَا فَعْلٌ «تَمَّةُ» وَإِمَّا أَنْ تَقُولَ
مَعَ الْكَسَائِيِّ: حُذِفَ الْفَاعِلُ مَعَ الْفَعْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ الْلُّفْظِيَّةِ عَلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ تَقُولَ مَعَ
ابْنِ مَضَاءِ إِنَّهُ لَا فَاعِلٌ لِلْفَعْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، إِذَا اسْتَغْنَيْتَ بِمَادِهَا عَنْهُ. وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ قُولُ بَعْضُ
الشُّعُرَاءِ:

ما جَادَ رَأِيَا وَلَا أَجَدَى تَحْاولَةً إِلا امْرَأٌ لَمْ يُضْعِفْ دُنْيَا وَلَا دِينَا
فَالْفَاعِلُ غَابَ مَعَ الْفَعْلِ الْأَوَّلِ: جَادَ، وَإِمَّا أَنْ تَقُولَ مَعَ الْكَسَائِيِّ إِنَّهُ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ
الْلُّفْظِيَّةِ عَلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ تَقُولَ مَعَ ابْنِ مَضَاءِ إِنَّ الْفَعْلَ استَغْنَى عَنْهُ بِمَادِهِ، وَرَأِيَهُ أَوْسَعَ تَطْبِيقًا عَلَى
نَحْوِ مَا رَأَيْنَا فِي الصِّيَغِ السَّابِقَةِ الَّتِي يَطْرُدُ مَعَ أَفْعَالِهَا غِيَابَ الْفَاعِلِ.

ثَانِيًّا: أَفْعَالٌ بَدْوُنُ فَوَاعِلٍ فِي قِرَاءَاتِ قُرْآنِيَّةٍ وَأَمْثَالَةٍ نَثْرَيَّةٍ وَشَعْرِيَّةٍ

(أ) فِي قِرَاءَاتِ قُرْآنِيَّةٍ

مُرْفَعُ أَنْ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ آيَاتٌ أَضْمَرَ فِي فَعْلَيْهَا الْفَاعِلَ، وَدَلِيلٌ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ حَتَّمِيَّةٌ لِمَقَامِ أَوْ
الْمَحَالِ، مُثْلِ آيَةٍ سُورَةِ صِّ: «سَتَّى تَوَارَتْ بِالْجَبَابِ» أَيِ الشَّمْسُ، وَلَا مَعْدِلٌ فِي أَنْ يَعُودَ
عَلَيْهَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلٍ (تَوَارَتْ) وَمُثْلِهَا آيَةٍ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ: «فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ» وَسُورَةِ
الْقِيَامَةِ: «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التُّرَاقِيَّةِ» أَيِ الرُّوحُ، وَعُودُ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا فِي قَوْلٍ: (بَلَغَتْ) مُتَعِّنٌ.
وَمَعَ ذَلِكَ نَسْطَعِيْنُ أَنْ تَقُولَ مَعَ ابْنِ مَضَاءِ إِنَّ قَوْلَ (تَوَارَتْ) دَلِيلٌ بِمَادِهِ عَلَى الْفَاعِلِ، وَبِالْمُتَشَدِّلِ دَلِيلٌ
فِي قَوْلٍ (بَلَغَتْ) بِمَادِهِ عَلَى الْفَاعِلِ. وَبِجَانِبِ هَذِينِ الْفَعْلَيْنِ فِي الْقُرْآنِ أَفْعَالٌ لَا فَوَاعِلٌ مَعَهَا فِي
بعضِ الْآيَاتِ، وَيَقُولُ النَّحَّاجَةُ إِنَّهَا تَحْمِلُ ضَمِيرًا وَيُضْطَرِّبُونَ فِي عَائِدَةِ، هَلْ هُوَ شَيْءٌ مُتَعِّنٌ أَوْ
شَيْءٌ مِنْهُمْ أَوْ مَصْدِرُ الْفَعْلِ، وَفِي كُلِّ ذَلِكَ يَتَضَعَّ سَدَادُ رَأِيِّ ابْنِ مَضَاءِ، وَأَنَّ الْفَعْلَ استَغْنَى بِمَادِهِ
عَنِ الْفَاعِلِ، وَنَسْوَقُ مِنْ ذَلِكَ الْقِرَاءَاتِ التَّالِيَّةِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا ابْنُ جِنِّيِّ فِي كِتَابِهِ «الْمُحَسِّبِ».

١ - الآيَةُ رقم ١٤ فِي سُورَةِ آلِ عِمَرَانَ: «زَيْنُ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النَّسَاءِ وَالْأَيْمَنِ
وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقْنَطِرَةِ وَمِنَ الدُّهُبِ وَالْفِضَّةِ وَالْمَخْيَلِ الْمُسَوْمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرَثِ ذَلِكَ مَتَّاعُ الْحَيَاةِ
الْدُّنْيَا، وَاللهُ يَعْنِدُهُ حُسْنُ الْمَآبِ». قَرَأَ مُجَاهِدُ الْعِبَارَةِ الْأَوَّلِيَّةِ فِي الآيَةِ هَكَذَا: «زَيْنُ لِلنَّاسِ حُبُّ
الشَّهَوَاتِ» بِيَنْاءِ الْفَعْلِ لِلْمَعْلُومِ وَنَصْبِ كَلْمَةِ (حُبُّ الشَّهَوَاتِ) مَفْعُولًا بِهِ مَنْصُوبًا ، وَلَا تَحْمِلُ
هَذِهِ الْقِرَاءَةُ قَاعِلًا لِفَعْلِ (زَيْن)، وَقَالَ ابْنُ جِنِّيِّ: الْفَاعِلُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى إِبْلِيسِ الَّذِي يَتَرَدَّدُ

ذكره في القرآن الكريم، وتعين عائد الضمير وأنه إيليس كما قال ابن جنى لا يتضح في الآية الكريمة، إذ ليس المراد بالشهوات فيها الشهوات المريبة التي سماها الرسول ﷺ في حديثه عن الشهوات الخفية قائلًا: «إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية» يريد الفواحش المحرمة التي يستخفى فيها الشخص كراهة أن يطلع عليه أحد، وإنما المراد في الآية الشهوات الظاهرة، مما أحمله الله، وقد أدرجتها الآية في كلمة «ذلك متع الحياة الدنيا» وأشارت بقية الآية إلى أنه متع فان، وأن الله جل شأنه (عنه حسن المأب) أى متع الحينة الباقى الأحق بالشهوة إليه والرغبة فيه، ولذلك نزد توجيه ابن جنى لقراءة فعل (رُئِنْ) بالبناء للمعلوم، وأنه يستكן فيه ضمير يعود على إيليس. وخير منه أن نأخذ برأى الكسائى القائل بأن الفاعل قد يختلف، وأنه مذوق في الآية، وأولى منه وأرجح أن نأخذ برأى ابن مضاء القائل بأن الفعل قد يستغنى بآداته عن الفاعل، إذ الفرض في ذلك وما يتأتى له هو إيقاع الفعل على المفعول دون حاجة إلى ذكر فاعله كما تشهد قراءة السبعة «رُئِنْ» بالبناء للمجهول.

٢ - الآية رقم ٥٢ في سورة المائدة: **﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخَشِي أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةً فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصِيبُهُمْ عَلَى مَا أَسْرَوْا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِيْمِينَ﴾**. والآية نزلت في المنافقين الذين كانوا يُوالون يهود المدينة قاتلين إننا نخشى أن يصيبنا الدهر بدائرة أو دائبة من حوادثه فيمنعونا العون ويحرمونا منه. وقرأ يحيى وإبراهيم الفعل في أول الآية: (غيري) وقال ابن جنى في توجيه هذه القراءة إن فاعل يرى فيها ضمير يعود على رأيهم ومتآلمهم، بدليل قراءة الآية عند السبعة وغيرهم (فترى) أى أنت يا محمد أو يا حاضر الحال، وأولى من ذلك أن نأخذ في قراءة الآية - كما أخذنا في سابقتها - إما برأى الكسائى في أن الفاعل مذوق، وإما - وهو الأرجح - برأى ابن مضاء في أن الفعل استغنى عنه، إذا المراد إيقاع الرؤية على المنافقين وبيان اعتذارهم السببي عن موالة اليهود، ولذلك لم يخصص وقوع الرؤية من مخاطبه، بل أطلقه ودل عليها الفعل في هذه القراءة: (غيري) بآداته.

٣ - الآية رقم ٣٥ في سورة يوسف: **﴿وَتُمْ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيُسْجِنُنَّهُ حَتَّى جِينِ﴾**. ولا يتضح في الآية فاعل (بَدَا) فقال الكوفيون: الفاعل جملة (ليُسْجِنُنَّهُ) ورفض البصريون هذا الرأى، لأن الفاعل عندهم لا يكون جملة، وقالوا إن الفاعل ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل وهو مصدره، أى البداء، وهو يلتقي بنفس الرأى الذي يأخذ به ابن مضاء في مثل ذلك إذ يقول إن الفعل دل بآداته أى «البداء» على فاعله، مع ملاحظة أنه لا يجعل

للفعل (بدا) ضميرًا فاعلاً يعود على مصدر الفعل، إذ هو يلغى فكرة الضمير المستتر جوازًا ووجوبًا كما مر بنا.

٤ - الآية رقم ٤٥ في سورة إبراهيم: **(وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ)**. والآية مثل سابقتها لا يتضح فيها فاعل للفعل (تبين) فقال الكوفيون - كما قالوا في الآية السابقة - الفاعل جملة (كيف فعلنا بهم) وقال البصريون: إن الفاعل ضمير مقدر يعود على ما دل عليه الفعل وهو مصدره، أي التبّين، وجملة (كيف فعلنا بهم) يدل من هذا الضمير، تماماً مثل جملة (ليسجتنه) في الآية السابقة، إذ يعربونها أيضاً بدلاً من الضمير المستتر فاعلاً في (بدا). ورأى البصريين في عائد فاعل (تبين) وهو المصدر - يلتقي كالتقى في الآية السابقة برأى ابن مضاء القائل بأن الفعل في مثل ذلك استغنى عن الفاعل بعادته، وهي المصدر الذي يقدر البصريون ضميرًا فاعلاً عائداً عليه.

٥ - الآية رقم ٢ في سورة مريم: **(هُذِّكُرْ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا)**. قرأها الحسن البصري أحد القراء الأربع عشر: **(هُذِّكُرْ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا)** وقال ابن جنٍ فاعل (ذكُرْ) ضمير عائد على مفتتح السورة: (كميعرف) أي المثلو من القرآن. غير أن هذا التوجيه غير واضح، وفي رأى أنه ينبغي أن تأخذ إما برأى الكسائي القائل بجواز حذف الفاعل، فالفاعل محذوف وتقديره «هذا القرآن» وإما أن تأخذ برأى ابن مضاء - وهو الأرجح - القائل في مثل ذلك بأن الفعل استغنى بعادته عن الفاعل، إذ المراد وقوعه على المفعول به.

٦ - الآية رقم ٥٩ في سورة طه: **(قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الرِّيَّةِ وَأَنْ يُحَشَّرَ النَّاسُ ضُحَّى)** والآية في قصة موسى حين رأى فرعون الآية الكبرى من إلقائه عصاه أمامه فإذا هي تعبان ضحى، وتزعد يده من جبيه فإذا هي بيضاء للناظرين، فقال له فرعون إن هذا السحر الذى جئتني به عندنا سحر يتفوق عليه، فاجعل بيننا وبينك موعدًا نجمع فيه سحرتنا من الكهنة، فأجايه موسى بالآية المذكورة. وقرأها ابن مسعود ونفر منه من القراء: **(وَأَنْ يُحَشَّرَ النَّاسُ ضُحَّى)** بينما فعل (يُحَشَّر) للمعلوم ونصب كلمة (الناس) مفعولاً به، والفعل في هذه القراءة ليس له فاعل في الآية، فقال ابن جنٍ: الفاعل ضمير يعود على لفظ الجملة أى (وأن يحشر الله الناس ضحى). والتتكلف واضح في هذا الإضمار كما تصوره ابن جنٍ، وإنما أن يقال إن الفاعل محلوف من الآية كما يذهب الكسائي من جواز حذف الفاعل، وإنما أن الفعل لا فاعل له كما يذهب ابن مضاء وهو الأرجح، إذ استغنى عنه بعادته التي تستلزم حدوث الفعل من فاعل، إذ المراد إيقاع الفعل - وهو الحشر - على الناس لا بيان فاعله، أو بعبارة أخرى بيان من أحدث وقوعه.

٧ - الآية رقم ٢٣ في سورة سيا: «**حَتَّىٰ إِذَا فَرَغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ**» والتضعيف في الفعل للسلب، أى حتى إذا كُشف الفزع عن قلوبهم. وقرأ ابن مسعود وابن عباس وابن عامر أحد القراء السبعة الفعل: (فَرَغَ) بالبناء للمعلوم هكذا: «**حَتَّىٰ إِذَا فَرَغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ**». وليس مع الفعل في هذه القراءة فاعل، فقال ابن جنی: الفاعل ضمير، ولم يتبين بالضبط العائد عليه، فقال: إما أن يعود على الله أى كشف الله عن قلوبهم الفزع، وإما أن يعود على ما هناك من الحال الحاضرة أى كشف حاضر الحال عن قلوبهم الفزع، ومادام العائد عليه لم يتعين تماماً عند ابن جنی فخير منه أن تأخذ برأي الكسائي القائل بأن الفاعل قد يمحى، وأرجح منه - عدتنا - رأى ابن مضاء القائل إن الفعل قد يستغني بعادته عن الفاعل، إذ المراد في الآية الكريمة بيان اكتشاف الفزع عن قلوب هؤلاء الناس لا بيان من أحدهم، ولذلك جاء الفعل عند أكثر القراء للأية مبنياً للمجهول، لأن لا داعٍ لذكر الفاعل، وحين جاء مبنياً للمعلوم لم يذكر أيضاً فاعله.

(ب) في أمثلة نثرية وشعرية

١ - قال الرسول ﷺ: «لا يزف الزاف حين يزف وهو مؤمن، ولا يشرب المهر حين يشربها وهو مؤمن». فقال النحاة: إن الفعل المضارع «يشرب» في الحديث ليس له فاعل، إذ لا يتأقى أن يكون فاعله الزاف» وقالوا إنه ضمير مستكن أو مستتر في «يشرب» عائد على اسم فاعل مشتق منه هو الشارب. والتتكلف واضح في تصور هذا الضمير المستتر وعادته، ورأى الكسائي في أن الفاعل محذوف في مثل ذلك أوضع، وأكثر منه وضوحاً رأى ابن مضاء في أن الفعل «يشرب» في الحديث لا فاعل له، وأنه إنما يدل على فاعله بعادته التي تتضمن حدوث الشرب من شخص. على كل حال الفعل في الحديث استُغنى عنه بتصور حدوثه وليس الغرض بيان وقوع الشرب من شخص معين، وإنما الغرض بيان إيقاعه على المفعول به، ولذلك جاء الفعل في الحديث بدون فاعل

٢ - ذكر ابن جنی في كتابه المحاسب أثناء تعليقه على قراءة (فَرَغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ) السابقة بالبناء للمعلوم في سورة سيا وجود فاعل فيها وإضماره - في رأيه - لدلالة الحال عليه بأن ذلك كثير واسع في العربية، واستشهد له بما حکاه سيبويه في الكتاب من أنك تقول: «إذا كان غَدَ فَأَتَيْتَنِي» وإن شئت قلت: «إذا كان غَدَا فَأَتَنِي» أى إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو من البلاء في غير فاتني. وكان تامة في الصيغتين عند سيبويه وقال إن فاعلها في الت قول الثاني أضرع، لأن المخاطب يعلم ما يعني، كأنه يريد أن يقول إن دلالة الحال أغنت عنه، وفي الوقت نفسه

دلت عليه، والكسائي لا يُقدر في مثل قوله: «إذا كان غداً فاتني» ضميرًا، بل يكتفى بأن الفاعل مذوق ويدل عليه الحال أو المقام، وأين مضاء لا يقدر أيضًا في «كان» بالمثال ضميرًا بل يقول إن «كان» لا فاعل لها في العبارة إذ استفنت عنه بعادتها، وتشهد لرأيه العبارة الأولى «إذا كان غداً فاتني» إذ هي مساوية للعبارة الثانية: «إذا كان غداً فاتني» وكل ما حدث أن الفاعل غاب فيها تخففاً، وكأن المخاطب يعرف ما يعني. يقول سيبويه بأنه كان يذكر لصاحبه أمراً إما خصومة وإما صلحًا فقال له: «إذا كان غداً فاتني».

٣ - أنسد ابن جنى في كتابيه المحتسب والخصائص البيت التالي لسوار بن المضربي، وكان قد دعاه قطرى في أثناء رياسته للخوارج الأزارقة للحرب معه فهرب منه، وحاول بعض أصحابه أن يرده إليه، فأنسد:

فإن كان لا يرضيك حتى تردد إلى قطرى لا إخالك راضيا

و فعل «يرضيك» في البيت ليس له فاعل، فقدر ابن جنى ضميرًا يعود على حاضر الحال أي إن كان لا يرضيك ما جرى أو ما الحال عليه. والفاعل عند الكسائي مذوق يدل عليه السياق، وعند ابن مضاء لا فاعل للفعل، فقد دلّ عليه بعادته، أي إن كان لا يقع منك رضا حتى تردد.

٤ - قال عمرو بن ملقط، وهو شاعر جاهلي:
مها لى الليلة منها لية أودى يتعلّى ويسري بالية

ومهما في البيت مبتداً، ولـ خبر، ومها لـ الثانية توكيـد، وأودـي: هـلك وليس له فاعـل فيـ البيت، فـقال ابن هـشـام فيـ المـغـنى هوـ ضـمـيرـ مـقـدرـ يـعـودـ عـلـيـ اـسـمـ مـشـقـ منـ «أـوـدـيـ» هوـ «مـوـدـ» المـفـهـومـ منـ الـكـلـامـ. وـ فـيـ رـأـيـهـ تـكـلـفـ وـاضـعـ. وـ خـيرـ مـنـهـ رـأـيـ الكـسـائـيـ الذـيـ يـقـولـ بـأنـ الفـاعـلـ مـذـوقـ،ـ وـأـوـضـعـ مـنـ رـأـيـهـ وـأـرـجـعـ رـأـيـ اـبـنـ مـضـاءـ القـاتـلـ بـأـنـ الفـعـلـ لـاـ فـاعـلـ لـهـ،ـ وـأـنـ اـسـتـفـنـ بـعادـتـهـ عنـ الفـاعـلـ،ـ أـيـ أـنـ هـلـاكـاـ نـزـلـ أـوـ حدـثـ يـتـعلـىـ وـسـرـيـ بالـهـ.

و واضح من كل ما سبق أن في العربية أفعالاً ليس معها فواعل، أو بعبارة أخرى لا توجد معها فواعل أبداً، وهي أفعال الاستثناء والتعجب وقلماً وأختها: كثراً وطالماً والفعل الأول في التنازع في مثل: «وقف وجلس الطلاب». وحاول النحاة أن يضيفوا ضميرًا ظاهراً فاعلاً للصورة الأخيرة، إذ قال البصريون يقال «وقفوا وجلس الطلاب» وهي صيغة لم ترد عن العرب، إما وردت الصيغة السالفة، ولذلك أخذناها بأفعال الاستثناء والتعجب وقلماً، لأن الفاعل لا يذكر معها، ويصدق عليها ما قلناه عن تلك الأفعال من أن الفعل استغنى عن فاعله فيها جيئاً، واستغناؤه في صيغة التنازع المذكورة واضح بدلالة السياق.

وذكرنا بجانب هذه الأفعال التي يطرد معها غياب الفاعل أفعال جاءت في بعض القراءات وليس معها فواعل، وأفعال مماثلة في حديث تبوى وفي أمثلة نثرية وشعرية. وحاول ابن جنى في قراءات الآيات القرآنية التي نقلناها عنه أن يجعل أفعالها ضميرًا يعود على اسم بدل عليه الكلام، وهو تكلف واضح، وأولى منه أن نأخذ فيها برأي ابن مضاء القائل باستثناء تلك الأفعال عن الفاعل، ومثلها أفعال الأمثلة النثرية والشعرية التي ذكرناها، إذ ليس الغرض فيها جيئاً بيان للفاعل الذي وقع منه الفعل، وإنما الغرض بيان وقوع الفعل على المفعول، ولذلك أغفل الفاعل مع تلك الأفعال ولم يذكر، أما آيتها سورة يوسف: **﴿وَتِمْ بِدَاهُمْ﴾**، وسورة إبراهيم: **﴿وَتِبَيْنَ لَكُمْ﴾** فقد ذهب البصريون فيها - كما أسلفنا - إلى أن الفاعل ضمير يعود على مصدر الفعل، فقوله تعالى: **﴿وَتِمْ بِدَا هُمْ﴾** أى البداء، وقوله: **﴿وَتِبَيْنَ لَكُمْ﴾** أى التبيين، وهم يلتقطون - كما ذكرنا - مع ابن مضاء مباشرة في قوله في مثل: «زيد قام» إن الفعل استغنى ببادره عن الفاعل.

قاعدتان عاممتان

نستطيع أن نجمل كل ما تقدم في القاعدتين العاممتين التاليتين:

- ١ - يستغنى الفعل في العربية عن الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء، والتعجب، وقلما، وكثرا، وطلما، وكذلك في الفعل الأول بباب التنازع.
- ٢ - قد يستغنى الفعل في العربية عن الفاعل أحياناً إذا كان الغرض إيقاعه على المفعول به دون عنابة بذكر من أوقعه.

المراجع

- كتاب سيويه ١٤/١، ١٥، ١٦ و ٣٧/١ وما بعدها و ٣٧٦/١ وما بعدها.
- المتنصب للمبرد ٢، ٥٥/٢، ٦١/٣، ٧٢/٤، ٧٢٣، ٣٩١، ٤٢٦ وما بعدها.
- المحتب لابن جنى (في كثير من القراءات) وكتابه الخصائص ٤٢٢/٢.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد والنشر في القراءات العشر لابن الجوزي.
- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (الطبعة الثانية بدار المعرف) ص ٩٠ وما بعدها
- وانظر المدخل ص ٣٠ وما بعدها.
- ابن يعيش على المفصل ٧٤/١ وما بعدها، ٧٧/٢ وما بعدها، ١٤٢/٧، ١٤٩، ٤٧/٨.
- المعنى لابن هشام ١٢٩، ١٤٣، ١٤٣، ١٥٢، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٦٩، ٤٤٧، ٤٦٠، ٦٢٢.
- شرح الرضى على الكافية (طبع استانبول) ١/٧٠، ٢/١٧٩، ٢٦٩/٢، ٣٠٧.
- الجمع للسيوطى (طبعة الكويت) ٢٨٢/٣ وما بعدها، ٢١/٥، ١٣٧/٥ وما بعدها.

٣ - استغناء الفعل المبني للمجهول بأداته عن نائب الفاعل

الفعل المبني للمجهول

يسى النهاة الفعل حين يذكر معه فاعله مبنياً أو مصوغاً للمعلوم مثل: «كتب على المحاضرة - مَرَّ خالد بالجامعة». أما حين لا يذكر معه فاعله فيسمونه مبنياً أو مصوغاً للمجهول مثل: «كُتِبَتِ المحاضرة - مَرَّ بالجامعة». والفعل المبني للمجهول إما أن يكون ماضياً كما في المثالين المذكورين، وإما أن يكون مضارعاً مثل: تُكْتَبِ المحاضرة - مَرَّ بالجامعة».

صيغ الفعل المبني للمجهول

(أ) صيغ الفعل الماضي

يصاغ الفعل الماضي المبني للمجهول بضم أوله إذا كان ثلاثة مثل: كُتب، ويضم مع الأول الحرف الثاني في مثل: تُعْلَم - تُتوَقَّفَن، ويضم معه الحرف الثالث في مثل: امْتَحَن - اسْتَخْرَجَ. ويستثنى من ذلك الفعل الماضي المعتل العين فإن أوله يكسر مثل: قَبِيلَ - اخْتَيَرَ - اسْتَفِيدَ. ودائماً يكسر ما قبل آخر الماضي في الفعل الصحيح، ويقلب حرف العلة ياء في الفعل المعتل العين كما في الأمثلة.

(ب) صيغ الفعل المضارع

يصاغ الفعل المضارع المبني للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره مثل: يُكْتَبَ - يَعْلَمُ - يُتَنَاقِشَ - يُتَحْمَنَ - يُقَالَ - يُخْتَارَ - يُسْتَفَادَ.

نيابة المفعول به عن الفاعل

ينوب المفعول به عن الفاعل مع الفعل المبني للمجهول، ويرفع مثله بعد أن كان منصوباً، ويتطابق الفعل مع تذكيراً وتائيناً مثل: كُتب الدرس - أُقْرِئَتِ المحاضرة - امْتَحَنَ الطالب. وإذا كان الفعل المبني للمعلوم الذي صيغ معه الفعل المبني للمجهول متعدياً إلى أكثر من مفعول به واحد أقيم المفعول الأول مقام الفاعل مثل: أُعْطِيَ زيد عِمْراً كِتابَ - ظُنِّيَ زيد الشمس

طالعة، فيقال: أُعْطَى عِمْرًا كِتَابًا - ظُنِّتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. وأجاز بعض النحاة نبأة المفعول به الثاني لل فعلين، فيقال: أُعْطَى كِتَابًا عِمْرًا - ظُنِّتِ طَالِعَةً الشَّمْسُ وَمَنْعَ ذَلِكَ بَعْضَ النَّحَاةِ، ورأيهم أكثر سداداً. وإذا كان الفعل المبني للمعلوم متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل تختتم - حين يبني للمجهول - إنابة المفعول الأول، ففي مثل: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عِمْرًا مَسَافِرًا يقال: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عِمْرًا مَسَافِرًا.

إنابة غير المفعول به

ليس المفعول به وحده الذي ينوب عن الفاعل مع الفعل المبني للمجهول، إذ يرى النحاة - حين لا يوجد مفعول به مع الفعل - أنه يمكن أن ينوب منه المصدر التالي لل فعل، أو الظرف، أو المبار وال مجرور، مع تقييدها جيئاً بقيود ينبعى لتوضيحها تفصيل القول فيها جيئاً.

نبأة المصدر

ينوب المصدر عن الفاعل - في رأى النحاة - بشرطين: أو لها أن يكون متصرفاً بمعنى مفارقته للنصب على المصدرية، فما يلزم النصب مثل: سِيَاحَانَ اللَّهَ - مَعَاذَ اللَّهَ، لا يجوز أن يكون نائب فاعل، إما يجوز ذلك في مثل: سِيرَ - كِتابَة، لأنهما يقعان تارة مفعولاً مطلقاً منصوياً في مثل: سَارَ سِيرًا - كَتَبَ كِتابَة، ويكون أن يقعان مرفوعين أو مجرورين في مثل: سَيِّرَكَ سِيرَ مَقْتَدًا - كِتابَتَكَ جَيْلَةً - في سَيِّرَكَ يُطْهَى - في كِتابَتَكَ خَطْهَا. والشرط الثاني لنبأة المصدر أن لا يكون مراداً به التأكيد للفعل مثل: سَارَ سِيرًا - كَتَبَ كِتابَة، فلا يقال: «سَيِّرَ سِيرَ» - كَتَبَتَ كِتابَة» لعدم الفائدة من ذكر مثل هذا التعبير، ولذلك اشترط النحاة هذا الشرط الثاني، وهو أن يكون المصدر مختصاً حتى تتم الفائدة، والاختلاف إما ببيان النوع عن طريق الإضافة أو الصفة مثل: زُحْفَ زَحْفَ السَّلْحَفَةِ - زُحْفَ زَحْفَ بَطْنِي، وإما ببيان العدد مثل: (إِذَا نَفَخْتُ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً). واضح أن المصدر بهذه الصور من بيان العدد والصفة والإضافة أضاف فائدة إلى المفهوم من الفعل، وبذلك يصبح صالحًا للنبأة عن الفاعل حين لا يوجد المفعول به.

نبأة الظرف

ينوب الظرف عن الفاعل - في رأى النحاة - بشرطين ماثلين لشرطى المصادر أو لها أن يكون الظرف متصرفاً بمعنى أنه يفارق النصب على الظرفية والجر بين، فما يلزم النصب من الظروف مثل سَخَرَ - ثَمَّ - أَنِّي - ورَاءَ - أَمَامَ، لا يجوز أن يكون نائب فاعل، لأنَّ ملازم

النحيب، ونيابته للفاعل تستلزم رفعه، ولذلك لا يصلح أن يكون نائب فاعل، إنما يصلح مثل: زمان - وقت - مكان - قلعة - ضاحية - يوم، إذ يمكن أن يقع مثل هذه الظروف مجروراً أو مرفوعاً مثل: زمان الربيع بييج - مكان الجامدة بديع.

والشرط الثاني لنجاة الطرف عن الفاعل أن يكون مختصاً، والاختصاص إما بالإضافة مثل: يوم الخميس - مسجد الحسين، إذ يمكن أن يقال: أمطر يوم الخميس - مُلْئَة مسجد الحسين بالصلين، وإما بالوصف مثل: أمطر يوم كامل - مُلْئَة مسجد كبير بالصلين ~ وإما بالعلمية مثل: حِيمِ رمضان - ثُبَّت نابلسـ. واضح أن ظرف الزمان والمكان في هذه الصور من الاختصاص بالإضافة والوصف والعلمية أصبح يُؤدي عبارة واضحة مفهومـة، بخلاف لو قلت مثلاً: أمطر يوم - ملء مسجدـ، فإن العبارة لا تؤدي معنى مضبوطاً مفهومـاً. وقد أضاف النحاة إلى التصرف أن الطرف غير المتصرف إذا جر بن لا يعد بذلك متصرفاً على نحو ما هو معروف عن الطرفين غير المتصرفين: عند - فوق، إذ يقال مثلاً: هذا من عندك ~ سقط من فوق المنزل. يريدون أن دخول «من» الجارة عليها في بعض العبارات لا يخرجها من دائرة الطرف غير المتصرف، إذ لا يقعان مرفوعين أبداً.

بعض ظروف غير متصرفة تالية لأفعال مبنية للمجهول

ذكرنا أن النعمة اشتربوا لنيابة الطرف عن الفاعل مع الأفعال المبنية للمجهول أن يكون متصرفاً حتى يمكن رفعه مثل: سير يوم الخميس. أما غير المتصرف فلا يصلح أن يكون نائب فاعل، لأنه يلازم الظرفية، فهو منصوب ذاتياً ولا يرفع أبداً. غير أننا إذا رجعنا إلى القرآن الكريم والشعر الجاهلي وغير الجاهلي وجدنا ثلاثة ظروف غير متصرفة تلي الأفعال المبنية للمجهول باطراد، وهي: بين - دون - عند. ونقف عند بعض أمثلتها قليلاً:

أ (٢)

بين ظرف مبهم منصوب ذاتياً، ولا يتبيّن معناه إلا بإضافته إلى اثنين فصاعداً مثل: بين الظاهر والعاصر - بين القاهرة والجيزنة - بين زملائه - بين الطلاب. وقد جاء في القرآن الكريم تاليًا لفعل مبني للمجهول في قوله تعالى: «وَجَاهُوا بِهِمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ» و«جَاهُوا» فعل مبني للمجهول، وتلاه الطرف: «بَيْنَ» وهو ملازم للظرفية والتضيّع، وحقاً قد يغير بالحرف في مثل: أقبل من بين القوم زيد، ولكنه لا يأتي مرفوعاً أيّداً، ومن أجل ذلك لا يتوجه في الآية الكريمة أن يكون نائب فاعل، لأن نائب الفاعل مرفوع ذاتياً وسترى عما قليل تخرّج النحوة مثل ذلك.

(ب) دون

دون نقىض فوق، وهو ظرف منهم منصوب للزمان والمكان مثل «بين»، يقال مثلاً: دون العصر - دون القاهرة، أى قبلها بقليل. دون يلازم الظرفية والنصب، وقد يعبر عن المعاشرة مثل «بين» كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَيْنِ تَدْوَدَانِ﴾ وقد تدخل على «دون» الباء الجارة، فيقال مثلاً: زيد في زمانه من ليس بدونه، إلا أنها لا تأتي مرفوعة أبداً، وقد جاءت تالية الفعل مبني للمجهول في قول طرفة بن العبد:

فِي الَّذِي مِنْ ذَيْ حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهُوَ إِمْرَأٌ هُوَ نَائِلٌ

وهو يستعثث شخصاً من أجل صاحب حاجة. فعل حيل مبني للمجهول، وتلاه الطرف: «دون» وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرف الجر: من والباء. ولا يتوجه في البيت أن يكون نائب فاعل، لأن نائب الفاعل يكون دائماً مرفوعاً، وهو منصوب على الظرفية.

(ج) عند

عند تفيد حضور الشيء ودنوه، وهي ظرف منهم مثل دون وبين، تكون تارة ظرف زمان في مثل: عند الفجر - عند العصر، وتارة ظرف مكان مثل: عند الحائط - عند المدرسة. وهي دائمة منصوبة على الظرفية، وقد تغير بين مثل أختيها: دون وبين، وفي القرآن الكريم: ﴿رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ ولا ترفع مثلها الباء، وقد تجيء تالية للفعل المجهول كما في قول أحد الشعراء:

وَيُسْأَلُ بِالْتَّرْحِيبِ عَنْ قَدْمَهِ وَيُقَامُ عَنْ سَلَامَهِ وَيَقْرَبُ

وفعلاً يُسْأَلُ ويُقام في البيت مبنيان للمجهول، وتلاهما الطرف «عند» وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرف الجر «من» كما تقدم. غير أنه يظل غير متصرف إذ لا يرفع أبداً، ولذلك لا يتوجه أن يكون نائب فاعل في البيت، إذ نائب الفاعل مرفوع دائماً مثل الفاعل الذي أخذ حكمه.

رأى النحاة في الظروف الثلاثة السالفة التالية لأفعال مبنية للمجهول

اتفق النحاة جميعاً على أن الظروف: «عند - بين - دون» ظروف غير متصرفه، وعادوا فاختلقو هل الظروف غير المتصرفه تصلح أن تكون نائب فاعل وهي منصوبة وليس مرفوعة ولا يمكن رفعها؟ وأجاب الأخنس بأن كلاً منها يصلح أن يكون نائب فاعل، ومثلها بقية

الظروف غير المتصرفة مثل: سحر، فيمكن أن يقال: سير سحر، كما يقال سير عند الفجر - سير دون العصر - سير بين العصر والمغرب، وجميعها - في رأيه - ظروف غير متصرفة منصوبة لفظاً مرفوعة محلاً، منصوبة لأنها ظروف غير متصرفة، ومرفوعة لأنها في موضع نائب الفاعل المرفوع، وهي مبaitة واضحة للظاهر الملفوظ والمضر الخفي، ولذلك لم يأخذ جمهور النحاة بهذا الرأي، وطردوا الشرط في الظرف غير المتصرف فقالوا إن بين - دون - عند - سحر جميعاً حين تلي الأفعال المبنية للمجهول لا تعرّب نائب فاعل، بل تظل تعرّب من جهة الظرفية وحدها على أنها ظروف منصوبة أما نائب الفاعل معها فضيئر مستتر في الفعل المبني للمجهول قبلها يعود على مصدره المفهوم من بيته. وعلى هذا الأساس قالوا إن نائب الفاعل مع الفعل المبني للمجهول: «حيل» في الآية الكريمة وبيت طرفة ضمير مستتر تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل وهو الحول وكأن تقديره في الآية الكريمة وحيل الحول بينهم وبين ما يشتهون. وبالمثل تقديره مع ييش ويقام أى تيش البشاشة ويقام القيام، وكذلك تقديره مع سحر أى سير السير سحر.

و واضح ما في رأى الجمehor من تحمل شديد أرادوا به أن يدرأوا عن العبارة في مثل: «حيل بين زيد وبين التفوق» و «حيل دون حاجة زيد» و «ييش عند لقائه» و «سير سحر» غياب أو فقدان نائب الفاعل فقدروه ضميئاً يعود على مصدر الفعل، وفاثم أن النائب للفاعل حين يكون مصدراً لا يضيف للسامع فائدة، إلا إذا خُصص بشيء من أنواع الاختصاص، كما قرروا ذلك في حديثهم عن نهاية المصدر مناب الفاعل، إذ اشترطوا له إما الإضافة وإما الوصف وإما العدد على نحو ما مرّ بنا. وكأن ما قرروه في نهاية المصدر عن الفاعل أن لا يكون مجرد التوكيد مثل: قيم قيام لعدم الفائدة عادوا مع الظروف غير المتصرفة المارة فأقرروه، وهو إقرار صوري، لأن العبارات السالفة في الآية الكريمة والبيتين ليست في حاجة إليه، إذ لا يفيد مثلاً تصور أن في قوله: سير سحر: سير سير سحر، وهو ما لم ينطق به العرب، لأن كلمة سير المصدرية لا تفيد إضافة جديدة إلى ما يفيده الفعل. وهم إنما قدروا ذلك اضطراراً حق لا تفقد عبارة الفعل المبني للمجهول نائب الفاعل كما أسلفنا، غير ملتفتين إلى أن الفعل المبني للمجهول يدل على المصدر الذي يقدروننه بيته وأنه لا حاجة له إليه، ولو أنهما التفتوا إلى ذلك وإلى قول ابن مضاء إن الفعل قد يستغنى بذاته عن الفاعل ليادروا إلى القول بأن الفعل المبني للمجهول مع الظروف غير المتصرفة يستغنى عن نائب الفاعل بذاته.

نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

ينوب الجار والمجرور عن الفاعل بشرطين: أولهما أن لا يلزم الحرف الجار طريقة واحدة الاستعمال كأن يكون مختصاً بغير الزمان مثل: مذ - متـ، أو مختصاً بغير المقسم به وهي حروـة القسم، وهي ثلاثة: الباء والثالثة والواو، أو مختصاً بغير المستثنـى، وهي ثلاثة: خلا وعـدا وحـاشـ على تقدير أنها أحـرف جـارة، والشرط الثاني أن لا يدلـ حـرفـ الجـرـ على تـعلـيلـ، كـما يـلاحـ أـحيـاناًـ فيـ الـلامـ وـالـبـاءـ وـمـنـ، مـثـلـ: يـتـجـرـ لـلـرـبيعـ - يـؤـخـدـ بـالـذـنـبـ - يـعـاقـبـ مـنـ الـمـخـطـأـ، إـذـ جـمـيعـ هـاـ التـعلـيلـاتـ كـأـنـهـاـ مـيـنـيـةـ عـلـىـ سـؤـالـ مـقـدـرـ، وـكـانـ حـرـفـ التـعلـيلـ وـمـجـرـورـهـ مـنـ جـلـةـ أـخـرىـ، وـمـعـ ذـلـكـ أـنـ حـرـوفـ الـثـلـاثـةـ إـذـ لـمـ تـكـنـ لـتـعـلـيلـ لـمـ تـمـتـعـ إـنـابـتـهاـ مـعـ مـجـرـورـهـ عـنـ الفـاعـلـ

واختلف النـحـاةـ فـيـ نـيـابةـ الـجـارـ وـمـجـرـورـ عـنـ الـفـاعـلـ، فـقـالـ الـبـصـرـيـونـ: النـائـبـ هوـ الـمـجـرـ وـحـدهـ، إـذـ هوـ - فـيـ رـأـيـهـ - مـعـ الـفـعـلـ الـمـيـقـنـ لـلـمـعـلـومـ مـحـلـهـ الـنـصـبـ عـلـىـ الـمـفـعـولـيـةـ، فـلـمـ يـقـيـدـ الـفـعـلـ لـلـمـجـهـولـ أـصـبـحـ مـحـلـهـ الرـفـعـ، أـوـ بـعـيـارـةـ أـخـرـىـ نـائـبـ فـاعـلـ لـفـعـلـهـ، وـذـهـبـ الـفـرـاءـ إـلـىـ أـنـ حـرـوفـ الـجـرـ مـعـ الـفـعـلـ الـمـيـقـنـ لـلـمـعـلـومـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ، فـإـذـاـ يـقـيـدـ الـفـعـلـ لـلـمـجـهـولـ أـصـبـحـ حـرـوفـ الـجـرـ فـيـ مـحـلـ رـفـعـ نـائـيـاـ لـلـفـاعـلـ، وـهـوـ مـذـهـبـ - كـماـ قـالـ بـعـضـ الـأـسـلـافـ - غـاـيـةـ فـيـ الـغـرـابـةـ، لـأـ حـرـوفـ الـجـرـ لـاحـظـ هـاـ فـيـ الـإـعـرابـ، وـذـهـبـ اـبـنـ مـالـكـ إـلـىـ أـنـ الـجـارـ وـمـجـرـورـ مـعـاـ هـمـاـ نـائـبـ الـفـاعـلـ، فـلـيـسـ نـائـبـ الـجـارـ وـحـدهـ وـلـاـ مـجـرـورـ وـحـدهـ بـلـ هـوـ مـجـمـوعـهـاـ، وـهـمـاـ بـذـلـكـ فـيـ مـحـلـ رـفـعـ وـالـمـذاـهـبـ الـثـلـاثـةـ فـيـ نـيـابةـ الـجـارـ وـمـجـرـورـ عـنـ الـفـاعـلـ مـحـلـ نـظـرـ، لـأـنـهـاـ يـذـكـرـانـ مـعـ الـفـعـلـ الـمـيـقـنـ لـلـمـعـلـومـ فـيـ مـثـلـ «ـيـحـتـفـلـ النـاسـ بـالـعـيدـ»ـ كـماـ يـذـكـرـانـ مـعـهـ حـينـ يـحـولـ الـفـعـلـ مـنـ الـبـنـاءـ لـلـمـعـلـومـ إـلـىـ الـبـنـاءـ لـلـمـجـهـولـ فـيـ مـثـلـ «ـيـحـتـفـلـ بـالـعـيدـ»ـ دـوـنـ أـنـ تـعـيـرـ إـعـرـابـيـ فـيـ الـلـفـظـ كـماـ يـجـدـتـ لـلـمـصـدـ وـالـظـرفـ الـمـتـصـرـفـينـ حـينـ يـصـبـحـ أـحـدـهـاـ نـائـيـاـ لـلـفـاعـلـ، إـذـ يـرـفـعـانـ كـماـ يـرـفـعـ الـفـاعـلـ الـذـيـ حـلـهـ، وـهـوـ مـاـ جـعـلـ بـعـضـ أـثـمـةـ النـحـوـ عـلـىـ مـدـىـ الـقـرـونـ الـمـاضـيـ يـنـكـرـ أـنـ يـكـونـ الـمـجـرـورـ أـوـ الـجـارـ أـوـ مـجـمـوعـهـاـ مـعـاـ نـائـبـ فـاعـلـ وـقـبـلـ أـنـ نـعـرـضـ آرـاءـهـمـ تـذـكـرـ مـاـ قـالـوهـ مـنـ اـعـتـراـضـاتـ فـيـ ذـلـكـ

اعتراضـاتـ الـأـسـلـافـ عـلـىـ نـيـابةـ الـجـارـ وـمـجـرـورـ عـنـ الـفـاعـلـ

وـجـهـ الـأـسـلـافـ إـلـىـ نـيـابةـ الـجـارـ وـمـجـرـورـ عـنـ الـفـاعـلـ اـعـتـراـضـاتـ مـتـعدـدةـ حـاـلـلـواـ بـهـاـ نـقـضـ نـيـابـتـهـ، مـنـهـاـ مـاـ يـنـقـضـ فـيـ رـأـيـهـ مـذـهـبـ الـفـرـاءـ، وـمـاـ يـنـقـضـ مـذـهـبـ الـبـصـرـيـونـ، وـمـاـ يـنـقـضـ مـذـهـبـ اـبـنـ مـالـكـ، وـمـاـ يـنـقـضـهـاـ جـيـعاـ.

أما ما ينقض مذهب الفراغ فهو أن حرف الجر لا تغير حركة أو حركاته تبعاً لاعرابه معمولاً به مع الفعل المبني للمعلوم، ونائب فاعل مع الفعل المبني للمجهول، كما يحدث للأساء المعرفة، وهو لا يدل على معنى يمكن أن يتغير معه إعرابه بحيث يصبح تارة معمولاً به، وتارة نائب فاعل، إذ يلزم طريقة واحدة في الاستعمال، وهو أن يغير اسمياً يتعلق معه عادة بفعل، وهو لا يصلح للإسناد باتفاقه. وأما ما ينقض أن يكون الاسم المجرور بالحرف نائب فاعل فأمران:

(أ) أنه لو كان محله الرفع - كما يقول البصريون - وقيل مثلاً: «مُرْ بَزِيدَ الظَّرِيفَ - مُرْ بَزِيدَ وَخَالِدَ»، لأمكن أن يقال: الظريفُ وخالدٌ بالرفع مراعاةً لمحل نائب الفاعل، وهو ما لا يحيزه التحاة بحال، وإن فالقول بأن المجرور مع الفعل المبني للمجهول نائب فاعل منقوض وغير مقبول.

(ب) أنه لو كان المجرور مؤثثاً مع الفعل المبني للمجهول مثل: «مُرْ بِهِنْدَ» وكان حفناً نائب فاعل له لأن الفعل كما يؤثر مع كل نائب فاعل مؤثث مثل: «كُرْمَتْ هَنْدَ» غير أن ذلك منوع بإجماع النحاة، وإن فليست هند في صيغة: «مُرْ بِهِنْدَ» نائب فاعل لأن الفعل المبني للمجهول يتحتم تأثيره مع نائب الفاعل المؤثث. وفي ذلك ما ينقض مذهب البصريين تقضياً.

وأما ما ينقض أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل فأمران أيضاً:

(أ) أنه يجوز تقديم الجار والمجرور على الفعل المبني للمجهول مثل: «منه يخاف - عليه يخشى». ولو كان « منه - عليه » في العبارتين نائبي فاعل لما جاز تقديمها، لأن نائب الفاعل لا يتقدم على فعله المبني للمجهول، كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على فعله المبني للمعلوم.

(ب) أنه لا يجوز إعراب الجار والمجرور حين يتقدمان على فعلهما المبني للمجهول مبتدأ في مثل: به يتضامن، بينما لو قدم نائب الفاعل الحقيقي على فعله مثل: «يَدْ عُلَمْ»، لأن عرب مبتدأ، وفي ذلك دليل واضح أنه لا يقع على الجار والمجرور إسناد كما يقع على نائب الفاعل سواء تقدم أو تأخر عن فعله، مما يقطع أن الجار والمجرور لا يمكن أن يُعْدَا نائب فاعل على الحقيقة.

واضح من ذلك كله أن الجار والمجرور لا يستقيم لها أن يكونا نائب فاعل، سواء قبل أن النائب هو الجار وحده، أو المجرور وحده، أو يجمعونها معاً، وهو ما جعل أئمة من النحاة يحاولون جاهدين أن يوجدوا للفعل المبني للمجهول معهما نائب فاعل مضمر، وانقسموا إزاءه قسمين على النحو التالي:

(أ) قسم في مقدمته ابن هشام قال: إن نائب الفاعل في مثل: «يُحذَر منه» ضمير مبهم يستتر في الفعل، يتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان، وإذا كان عائد الضمير ما يدل عليه الفعل من ظرف الزمان أو المكان أو المصدر، ففيه هذه المشقة في التصور ولذا لا نقول إن الفعل استغنى عنه، إذ لو كان في حاجة إليه ما تحمل ضميره كما يقول ابن هشام ومن تابعه في رأيه، وألا ظهره المتكلم بالعبارة ليتعين مراده وهل هو المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان.

(ب) قسم ثان - في مقدمته ابن درستويه والرندي الأندلسى - ذهب إلى أن نائب الفاعل - حين لا يكون مع الفعل المبى للمحظوظ إلا جار و مجرور - ضمير مبهم عائد على المصدر المفهوم من الفعل، ففي مثل «يُخاف منه» نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل «يُخاف» وهو الخوف، وهو تعسف في التقدير يلتقي مع الضمير المبهم المستتر العائد على المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان الذى قدراً ابن هشام ومن تابعه أن الفعل المبى للمجهول يتحمله حين لا يكون معه إلا جار و مجرور، وكل ذلك ليتفادى ابن هشام وابن درستويه ومن تابعهما ما في هذه الصيغة من خلل في رأيهما إذ تخلو من نائب فاعل للفعل المبى للمجهول، وفاثمهم جميعاً أن الفعل يدل على المصدر والظرف التزاماً، وبعبارة أخرى يدل عليهما بصيغته، فهو في غنى عن ذكرها، ولو ذكر ما أفاداه شيئاً في معناه، وأولى من ذلك وأكثر سداداً أن نقول - مع الفعل المبى للمجهول حين لا يكون معه إلا جار و مجرور - ما قلناه حين لا يكون معه إلا ظرف غير متصرف مثل: «لا يخشى عليه - لا يحتاج إليه» إنه استغنى بصيغته عن نائب الفاعل.

قاعدة عامة

واضح من كل ما قدمت أن الفعل المبى للمجهول إنما يكون له نائب فاعل إذا تلاه مفعول به، أو مصدر أو ظرف متصرفان مختصان، أما إذا لم يأت بعده سوى ظرف غير متصرف أو جار و مجرور فإن صيغته - حينئذ - تغنيه عن نائب الفاعل، وبذلك يمكن وضع القاعدة العامة التالية:

«يستغنى الفعل المبى للمجهول عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار و مجرور».

المراجع

- ١ - كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ١٩/١.
- ٢ - المقتضب للمبرد ٤٥٠/٤ وما بعدها.
- ٣ - ابن يعيش على المفصل ٦٦/٧ وما بعدها.
- ٤ - الرضي على الكافية (طبعة استانبول) ٨٣/١.
- ٥ - التسهيل لابن مالك (طبع دار الكتاب العربي بالقاهرة) ص ٧٧ وما بعدها.
- ٦ - همع الموامع للسيوطى (طبع الكويت) ٢٦٢/٢ وما بعدها.
- ٧ - التصریح على التوضیح (طبعة المطبعة الأزهرية) ٢٨٦/١ وما بعدها.
- ٨ - الصبان على الأشمونی (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٤٢/٢ وما بعدها.

٤ - أفعال المطاوعة

المطاوعة في اللغة: الموافقة والقبول، وفي اصطلاح النحاة تأثر فعل لازم بفعل متعدد متفق معه اشتقاقاً مثل: كسرت الإناء فانكسر، ففعل انكسر اللازم فعل مطاوع لفعل كسر المتعدد، وسمى الفعل اللازم «مطاوعاً» لقبوله أثر الفعل المتعدد، وكأنهم سعوا الفعل اللازم المستند إلى الفاعل مطاوعاً مجازاً.

صيغ أفعال المطاوعة

أفعال المطاوعة في اللغة متعددة، وقد اختار المجمع منها قدماً خس صيغ قرر اطراد القياس فيها؛ نعرضها فيما يلي، ونعرض معها تعليقاتنا عليها، كما نعرض صيغًا أخرى للمطاوعة.

(أ) صيغة انفعل

قرر المجمع قياسية هذه الصيغة للمطاوعة على هذه الصورة «كل فعل ثالث متعدد دالٌ على معاجلة حسية، فمطاوعة القياسي «انفعل» ما لم تكن فاء الفعل واواً أو لااماً أو نوناً أو ميناً أو راءً، ويعجمها قوله: «ولنمر» فالقياس فيه افتعل.

والمجمع في هذا القرار يأخذ برأي الرضي في شرحه على الكافية لابن الحاجب، إذ قال: «هذا الباب: باب انفعل موضوع للمطاوعة، وهي قبول الآخر، وهو في الأغلب مطاوع فعل يشرط أن يكون فعل علاجاً أي من الأفعال الظاهرة للعيون، كالكسر والقطع والجذب» وإنما احتاط الرضي بقوله إن الأغلب فيه أن يكون مطاوع فعل الثالث لأنه جاءت منه أمثلة مطاوعة لأنفع الرابعين مثل: أزعجهه فائزتعج ولفعل مضعف العين مثل: فحّمته فائفحهم، وأيضاً جاءت على هذه الصيغة المطردة للمطاوعة أفعال لازمة لا تدل عليها مثل: انطلق - انكمش.

وقرار المجمع سديد، والأفعال المستثنة في طرد القياس في الباب أشار إليها الرضي، والقرار بذلك قرار محكم.

(ب) صيغة افتعل

رأى المجمع اطراد القياس في هذه الصيغة للمطاوعة لكل فعل ثلاثي متعدد دال على معان حسية إذا كانت فاؤه واواً أو لاماً أو نونًا أو ميماً أو راء، وبذلك جعل المجمع قياس المطاوعة في صيغة افتعل خاصاً بالأفعال الثلاثية المتعددة بحرف من حروف كلمة: «لنمر» وأصل هذا القرار عند الرضي قوله: «ويكثر إغفاء افتعل عن اتفعل في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم مثل: لأمت الجرح فالنأم، ومثله رميته به فارقني، ووصلته فاتصل، ونفيته فانتفي، وبمحنته فامتحنى، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون «اتفعل» عالمة المطاوعة فكره طمسها». ويقول الرضي: قال سيبويه: الباب في المطاوعة اتفعل، وافتعل قليل مثل جمعته فاجتمع، وزجاجته فامتزج. وعلق على ذلك الرضي بقوله: فلما لم يكن افتعل موضوعاً للمطاوعة كافتعل، جاز مجده لها في غير العلاج مثل: غممهه فاغتنم.

وأطلق ابن الحاجب القول في الصيغة فقال: «افتعل للمطاوعة غالياً» وحقاً قد تأق للمشاركة مثل: افتعلوا، ويعني فعل مثل افتدرروا؛ ويعني التخير مثل: انتخب واصطفى، وللتصرف مثل: اكتسب، ويعني تفعل كابتسن وتبسم، ويعني استفعل كاعتضم واستعصم؛ وتأق للمطاوعة غالياً كما قال ابن الحاجب: «إذا أريد وصف الشيء بأصل فعله مثل: خبرت الدقيق فاختبرن، وشويت اللحم فاشتوى، وطبخت الطعام فاطبخ، وغذوت الصبي فاغتنى، ورشا الرجل فارتَّشى، وأشعل النار فاشتعلت، وجذبه صاحبه فاجتذب». ومن أجل ذلك أرى أن يعدل قرار المطاوعة هذه الصيغة على هذه الصورة التالية:

يطرد قياس المطاوعة لصيغة افتعل من كل فعل ثلاثي متعدد إذا أريد الدلالة على أصل فعلها المتعدى مثل: حبس الماء فاحتبس - نقصت الشراب فانتقض. وكذلك يطرد هذا القياس للمطاوعة من كل فعل ثلاثي متعدد دال على معان حسية إذا كانت فاؤه واواً أو لاماً أو نونًا أو ميماً أو راء على نحو ما مرّ.

(ج) صيغة تفعل

قرر المجمع قياسية هذه الصيغة لمطاوعة صيغة فعل أو بعبارة أخرى لمطاوعة كل فعل ثلاثي مضـعـفـ العـيـنـ ماـ لمـ يـكـنـ تـضـعـيفـهـ للـتـعـدـيـةـ، وـبـعـارـةـ اـبـنـ الـحـاجـبـ فـيـ الشـافـيـةـ: «وتـفـعـلـ لمـطاـعـةـ فعلـ نحوـ كـسـرـتـهـ فـتـكـسـرـ، ولـتـكـلـفـ نحوـ تـشـيـعـ وـتـحـلـمـ، ولـلـاتـخـاذـ نحوـ توـسـدـ، ولـلـتـجـنـبـ نحوـ تـأـمـ وـتـحـرـجـ، ولـلـعـلـمـ الـتـكـرـرـ فـمـهـلـةـ نحوـ تـبـرـعـهـ، وـمـنـ تـفـهـمـ، وـيـعـنيـ اـسـفـعـلـ نحوـ تـكـبـرـ وـتـعـظـمـ».

وَجِيعَ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي أَضَافَهَا ابْنُ الْحَاجِبِ إِلَى مَعْنَى الْمَطَاوِعَةِ عَلَى عَلِيهَا الرَّضِيُّ يَقُولُهُ: إِنَّ الْحَاجِبَ يَرِيدُ بِمَطَاوِعَةً «فَعَلَ» أَنْ ذَلِكَ يَهْرُبُ فِيهِ، سَوَاءَ كَانَ لِلتَّكْثِيرِ مِثْلُ: قَطْعَتْهُ فَتَقْطَعُ، أَوْ لِلنَّسْبَةِ نَحْوَ قَيْسَتِهِ - نَسْبَةٌ إِلَى قَيْسٍ - فَتَقْسِيسُ، أَوْ لِلتَّعْدِيدِ نَحْوَ عَلَمْتَهُ فَتَعْلَمُ، أَوْ لِلتَّكْلِيفِ نَحْوَ شَجَعَتْهُ وَحَلَّمْتَهُ فَتَشَجَّعُ وَتَعْلَمُ، أَوْ لِلِّاْخَادِ مِثْلُ: وَسَدَّهُ الْحَجَرُ فَتَوَسُّدُ، أَوْ لِلتَّجْنِبِ مِثْلُ: أَتَمْتَهُ وَحَرَجَتْهُ بِعِنْيِ جَنِيَّتِهِ الْإِثْمَ وَالْمَرْجَ فَتَأْثِمُ وَتَخْرُجُ أَوْ لِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مَهْلَةٍ مِثْلُ: جَرَعَتْهُ الدَّوَاءُ فَتَجْرِعُهُ، وَحَسِيَّتْهُ الْمَرْقُ فَتَحْسَاهُ.

وَذَكَرَ الرَّضِيُّ أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبَ قَالَ: وَمِنْ تَفَهُّمِهِ لِأَنَّ الْفَهْمَ لِيُسَ بِمَحْسُوسٍ كَمَا فِي التَّجَرُّعِ وَالتَّحْسِيِّ، فَبَيْنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْفَهْمَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْبَاطِنَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي مَهْلَةٍ، وَحَقِّ الْفَعْلَانِ الْآخِرَانِ فِي كَلْمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَهَا: تَكْبِرُ وَتَعْظِمُ يَكْنُ أَنْ يَرِدَّا لَيْصَانًا إِلَى كَبِيرٍ وَعَظِيمٍ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَعَانِي الْإِضَافِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ الْحَاجِبَ لِصِيَغَةِ تَفْعُلٍ يَكْنُ أَنْ تَرُدَّ إِلَى دَلَالَةِ الْمَطَاوِعَةِ فِيهَا بِحِيثُ لَا يَبْعُدُ إِذَا قَلَنَا إِلَيْهَا دَلَالَةً مُطَرَّدَةً فِي صِيَغَةِ تَفْعُلٍ.

وَوَاضَعُ أَنَّ الْمَجْمُوعَ اسْتَثْنَى فِي قَرَارِهِ التَّفْعُلَ الْثَّلَاثِيَّ الْمُضَعِّفِ لِعَيْنِ التَّعْدِيدِ، وَمِنْ بَنَا آنَّا أَنَّ الرَّضِيَّ لَمْ يَسْتَثْنِهِ، بَلْ ذَكَرَ صِرَاطَةً أَنَّ مِثْلَهُ مِثْلُ الْأَفْعَالِ الْأُخْرَى.

وَوَضَرَبَ لِذَلِكَ مَثَلًا هُوَ: عَلَمْتَهُ فَتَعْلَمُ، وَعَلَى شَاكِلَتِهِ: فَهَمْتَهُ فَتَفَهُّمٌ - فَقَهْمَتَهُ فَتَفَفَّقَهُ - بَصَرَهُ فَتَبَصَّرُ - أَدَبَتَهُ فَتَأْدِيبٌ - وَجْهَهُ فَتَوْجِيدٌ، وَإِذَا يَنْبَغِي تَعْدِيلُ قَرَارِ الْمَجْمُوعِ فِي مَطَاوِعَةِ صِيَغَةِ تَفْعُلٍ بِحِيثُ لَا يَكُونُ فِيهَا اسْتِثنَاءً لِمَا تَضَعِيفُهُ التَّعْدِيدُ، وَبِحِيثُ يَصِحُّ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ:

«يَطْرُدُ قِيَاسَ الْمَطَاوِعَةِ لِصِيَغَةِ تَفْعُلٍ مِنْ كُلِّ فَعْلٍ ثَلَاثَيِّ مُضَعِّفِ الْعَيْنِ».

وَجَاءَتْ عَلَى هَذِهِ الصِّيَغَةِ - كَمَا جَاءَتْ عَلَى صِيَغَةِ اِنْفَعِلِ السَّابِقَةِ - أَفْعَالٌ لَازِمَةٌ لَا تَتَدَلَّ عَلَى مَطَاوِعَةٍ مِثْلِهِ: تَأْتِيَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا صَارَتْ عَزِيزًا - تَصْدِيَ لَهُ - تَجْبِينُ الْمَبْنِينَ.

غَيْرُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الصِّيَغَةِ وَأَخْتَهَا السَّالِفَةُ قَلِيلٌ، وَلَا يَنْقُضُ قَاعِدَتِهَا الْعَامَةُ الْمُطَرَّدَةُ.

(د) صِيَغَةُ تَفْعُلٍ

قَرَرَ الْمَجْمُوعُ قِيَاسِيَّةَ هَذِهِ الصِّيَغَةِ لِصِيَغَةِ فَعْلٍ وَمَا أَلْحَقَ بِهَا مِثْلُ: دَمْرَجَهُ فَتَدْحِرَجُ - سَلْسَلَهُ فَتَسْلِسَلُ - بَعْثَرَهُ فَتَبْعَثَرُ - قَلْقَلَهُ فَتَقْلِقَلُ - زَحْزَحَهُ فَتَزْحِزَحُ - جَلَّبَهُ فَتَجْلِبُ - شَعْلَهُ فَتَشْعِلُ.

وَهُوَ قَرَارٌ سَدِيدٌ لِأَنَّ قِيَاسِيَّتِهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَطَاوِعَةِ لِصِيَغَةِ تَفْعُلٍ قِيَاسِيَّةٌ مُطَرَّدَةٌ.

(هـ) صيغة تفاعل

رأى المجمع قياسية هذه الصيغة لدلالة المطاوعة من صيغة (فاعل) حين يُراد بها وصف مفعولها بأصل مصدرها مثل: باعدته فتباعد. وليست هذه الدلالة لصيغة تفاعل هي الأصل أو الأكثر في يابها على نحو ما رأينا لدلالة المطاوعة في الصيغ الأربع السالفة؛ إذ الأصل في دلالتها هو المشاركة؛ مثل:

تجادل زيد وعمرو - تعاورا - تسايقا - تشارعا - تراهما - تعازنا -
تضالما - تقاسما - تجالسا - تخاصما. وتأتي تفاصيل كثيرة للدلالة على ادعاء الفعل والظهور به مثل: تغافل - تجاهل - تباهي - تارض - تعامى - تفاصح - تفاصي -
تضامن - تعارج، وللدلالة على فعل مثل: توافق - وافق - تعالى وعلا - تناوح وناح -
تقرب وقرب - تقادم وقعد، وللاستغناء عن فعل الثلاثي مثل: ثناءب - تقادى - تمارى -
تذاءبت الرياح.

ويذكر ابن الحاجب أخيراً من دلالات هذه الصيغة للمطاوعة، باعدته فتباعد، ويقيدها الرضى بنفس القيد الذى صاغه المجمع فى قرارها، وهو قيد ينطبق على كل فعل مطاوع فى هذه الصيغة وغيرها من صيغ أخرى لم يتمثل المجمع فيها قرارات لقياسية دلالتها على المطاوعة، لأنها ليست أصلاً فى دلالتها، وأمثلتها فيها قليلة، بالضبط كصيغة تفاعل، فامتثلتها قليلة جداً، مما يؤخذ بخروجها من صيغ المطاوعة.

(وـ) صيغ أخرى

١ - صيغة فعل مثلثة العين

ذكر الرضى أن الأغلب فى مطاوعة فعل الذى للتعدية؛ أن يكون الفعل بصيغته الثلاثية فهو فى مثل: قَدَّ - شَجَّعْ - عَلِمْ هكذا على الترتيب: قَدَّته فَقَدَّ - شَجَّعْتَه فَشَجَّعْ - عَلَمْتَه فَعَلَمْ. ولا كانت المطاوعة فى هذه الأفعال ثانوية بالقياس إلى معانٍها الكثيرة التي ذكرها سيبويه فإنها لا تصلح لأن تصبح قاعدة قياسية مطردة لدلالة المطاوعة.

٢ - صيغة فعل اللازم

المعروف أن هذه الصيغة للفعل الماضى كثيرة الدوران فى اللغة، ويطلب أن تستخدم فى الحال

الحسنة، والمعانى الباطنة، والألوان والعيوب مثل: مرض - فرح - فزع - عور، ومثل: علم - فهم - زهد - نشط - ظمآن - طرب - وجل - قوى.

وقد تدل هذه الصيغة على مطاوعة فعل يفتح العين في أمثلة قليلة؛ إذ يقال: عقرت (أسقطت) البعير فقر - ثلمت الإناء إذا كسرت حرفه فثلم - ثرم الغلام (كسر) سن صاحبه فثرم؛ والأمثلة من الندرة بحيث لا يتبع لنا أن تتخذ منها قاعدة لدلالة فعل على المطاوعة.

٣ - صيغة أفعل

الدلالة الغالبة في هذه الصيغة هي دلالة التعدي مثل كرم وأكرم وعلم وأعلم، وجاءت عليها أمثلة قليلة دالة على مطاوعة الفعل لأصله الثلاثي مثل قشمت الريح السحاب فأقشع وكبَّ الرجل الإناء فأكبَّ. وأنكر الزمخشري في تفسيره لسورة الملك أن تخرج صيغة أفعل عن دلالة التعدي إلى دلالة المطاوعة، وقال إن الصيغة في المثالين المذكورين إنما تدل على الصبرورة فمعنى أقشع صار ذا قشع أى انشقاع وانكشاف، ومعنى أكب صار ذا كب، أى انكباب، والمطاوع الصحيح لل فعلين إنما هو انقشع وانكب وتتابعه الرضى في تعليقه على المثال الثاني في حديثه على دلالات صيغة أفعل قائلاً: «إنها لا تدل على المطاوعة بحال، وإنها قد تدل على الصبرورة فيظن أنها تدل على المطاوعة». وبذلك كله تخرج صيغة أفعل من صيغ المطاوعة.

٤ - صيغة استفعل

الأصل في هذه الصيغة أن تفيد أحد معنيين، إما الصبرورة والانتقال من حال إلى حال مثل: استحجر الطين إذا صار حجراً - استسر البغاث (طير ضعيف) أى صار كالنسر في القوة. وإما الطلب مثل: استفهم إذا طلب الفهم - استكتب إذا طلب الكتابة.

وفي المجمع أنه هذه الصيغة قد تدل على المطاوعة مثل: أحكمه فاستحكم؛ واضح أن الصيغة في هذا المثال إنما تدل على الصبرورة ولا مطاوعة ولا ما يشبه المطاوعة.

ونقل ابن هشام في المغني عن ابن بري أن الفعل ومطاوعه في باب استفعل قد يتفقان في التعدي لاثنين مثل: استفهمته الحديث فأفهمنى ورد عليه ابن هشام بأن صيغة استفعل هنا لا علاقة لها بالمطاوعة، وإنما هي طلبية ومعها الإجابة؛ وبذلك تخرج صيغة استفعل الدالة على الطلب والصبرورة - مثل صيغة أفعل - من باب المطاوعة.

واوضح أنه يخرج من هذه الصيغ الأربع الأخيرة للمطاوعة صيغة أفعل، لأن الأمثلة التي

ذكروها لها لا تتصل بمعنى المطاوعة، وإنما تتصل بمعنى الصيرورة، كما لاحظ الزمخشري، وبالتالي تخرج صيغة استفعل، لأن الأمثلة التي ساقوها فيها لا تتصل أيضاً بدلالة المطاوعة، وإنما تتصل بدلاتها الأصلية من الصيرورة والطلب.

والصيغتان: فعل مثلثة العين السابقة وفعل يكسرها السابقة أيضاً أمثلتها نادرة الاستعمال، ومثلهما صيغة تفاعل التي قرر المجمع قياسها على دلالة المطاوعة لندرة أمثلتها، ولأنها تفني عنها في الدلالة على المطاوعة صيغة تفعل، كما يلاحظ في مثل: عاهدته فتعاهد أو عهد.

أفعال المطاوعة القياسية أربع

ونتيجة كل ما تقدم أن صيغ المطاوعة القياسية أربع، هي:

- ١ - صيغة الفعل بقياسها الذي قرر المجمع مستضيفاً بعرض ابن الحاجب والرضى لها.
- ٢ - صيغة الفعل بقياسها المجمعى المستمد من كلام الرضى، مع إضافة قياس ثان لدلالتها على المطاوعة مستمد من كلام ابن الحاجب حين تدل على أصل فعلها المتعدى مستندة إلى مفعوله.
- ٣ - صيغة تفعل مع طرد القياس فيها وتعتبر دون استثناء لما أخرجه المجمع منها مما تضفيه في أصله - وهو فعل - للتعدية.
- ٤ - صيغة تفعل بقياسها المجمعى المطرد.

المراجع:

- الكتاب لسيبويد (طبعة يولاق) (٢١٤/٢، ٢٤٠، ٢٥٢ - ٢٥٤، ٣٨٠ - ٣٨٣).
- تفسير سورة الملك للزمخشري.
- شرح الشافية للرضي - (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه) ٧١/١ - ١١١.
- المغني لابن هشام (تحقيق سعيد الأفغاني وزميليه) ص ٥٧٤.
- الهمم للسيوطى (تحقيق د. عبد العال سالم مكرم - طبع الكويت) ٦/١٥ - ٣٠.

٥ - المجموع ودلالتها جميعاً على القلة والكثرة

قرر المجمع في دورته الخامسة والأربعين أن جمع التكسير والجمع السالم يدلان على القليل والكثير. وفيما يلي دعْمُ هذا القرار ببراهين متعددة مع شموله لاسمي الجمع والجنس الجمعي، ومعرف أن الجمع ما دل على أكثر من اثنين، وله صيغ متعددة في العربية، وهي: الجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجمعي وجمع التكسير. ونقف أولاً عند الجمع السالم.

الجمع السالم

سمَّاه سيبويه والنحاة الجمع الصحيح، ويتميز بنتهاية تلحق مفرده المذكر وأخرى تلحق مفرده المؤنث، وبذلك ينتمي قسمين: جمع مذكر سالماً وجمع مؤنث سالماً. ونهاية الجمع الأول أو علامته زيادة وأو ونون على مفرده في حالة الرفع وباء ونون في حال النصب والجر. وعلامة جمع المؤنث السالم أو نهايته زيادة ألف وناء على مفرده. وتشترك العربية في هذا الجمع اللغات السامية الشمالية والجنوبية كالأكديبة العتيقة والأرامية والحبشية، مما يدل بوضوح على قدمه. وذهب سيبويه إلى أن هذا الجمع يقسميه يُعَدُّ من جموع القلة التي تصدق على عدد محدود من ثلاثة إلى عشرة فقط. وهو ما يتعارض مع تاريخه، إذ كان يستخدم قبل ظهور جمع التكسير وشيوخه كما يقول علماء الساميات، مما يؤكد أنه كان يدل من قديم على القلة والكثرة. وأيضاً فإن هذا الرأى يتعارض مع استخدام هذا الجمع بتنوعه في القرآن الكريم وأشعار العرب. أما القرآن الكريم فقد توقف ابن جنوى إزاء آية ٣٥ من سورة الأحزاب: **﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَاتِنَاتِ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالْمَاضِعَاتِ وَالْمَاضِعَاتِ وَالْمَتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالْمَخَافِظَاتِ وَالْمَخَافِظَاتِ وَالْمَاذِكَرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالْمَذَكَرَاتِ أَعْدَ اللَّهُ لَهُنَّ مَفْرَةٌ وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾** وقال متابعاً سيبويه إن موجب اللغة وأوضاعها في الجمع الصحيح أو السالم القلة، ولكن الغرض في جميع ألفاظ هذه الآية الكثرة لا القلة، وينقل عن أبي علي الفارسي أنه كان ينكر قصر الجمع السالم على القلة إذ يقول: «كان أبو علي ينكر الحكاية المروية عن النابغة وقد عرض عليه حسان شعره وأنه لما صار إلى قوله:

لنا المفناتُ الْفُرُّ يُمْعَنُ فِي الصُّخْرِ
وَأَسِافُنَا يَقْطُرُنَّ مِنْ تَجْهِيدِ دِمَا

قال له النابغة: لقد قللت جفانك وسيوفك «نم يذكر ابن جنٍ أن أباً على قال: «هذا خبر مجهول، لا أصل له، لأن الله تعالى يقول (عن أهل الجنة): ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمُون﴾ ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من ثلاث إلى عشر». وتابع أباً على الفارسي كثير من النحاة - في مقدمتهم الرضي - يرون أن الجمع السالم مذكراً ومؤثناً لطلاق الجمع فلة وكثرة، وهو الرأى الصحيح ويردده قوله تعالى: ﴿وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مُعَدُّودَاتٍ﴾ والمراد أيام التشريق، وهي قليلة إذ هي الأيام الثلاثة بعد النحر، وقال جل شأنه: ﴿كُتُبٌ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتُبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ أَيَّامًا مُعَدُّودَاتٍ﴾ وهي كبيرة، ويرد هذا الرأى أيضاً أن النحاة أجازوا في صيغة منتهى الجموع - التي لم يقل أحد منهم بأنها من جموع الفلة - أن تجمع جمعاً سالماً، فيقال: أفاللون جمع أفاللون وسواقرات جمع سواقر، وما يزيد هذا الرأى يقيناً أن النحاة حَصَروا جمع المؤنث السالم بكل اسم خاصٍ لم يسع فيه جمع تكسير مثل حمام وحمامات وإسطبل وإسطبلات، ويكثر استخدامه لعصرنا الحاضر في المصطلحات العلمية مثل استقطابات وتراكبات وجسيمات وفي المَرْبُّ منها مثل هرمونات وأيونات وإلكترونات ونيوترونات، وبكل ما قدمت تسقط فكرة أن الجمع السالم وضع للقلة إذ يصدق من قديم إلى اليوم على الكلمة والفلة.

اسم الجمع

يقول سيبويه في تعريفه: «اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحد» أي أنه يتضمن معنى الجميع وليس له مفرد من لفظه مثل أهل ورَهْطٍ وابل وَخَيْلٍ وقطع ونَفْرٍ، وهي صيغة تلتقي مع الجمع في المعنى إذ تدل على أكثر من اثنين وتلتقي مع المفرد في النطق إذ يُخبر بها عن الضمير المفرد وتنتهي بفرد يعود عليها الضمير مفرداً فيقال مثلاً: «هُوَ رَهْطٌ مُتَفَوِّقٌ أَعْجَبُ بِهِ» و«هُوَ خَيْلٌ كَرِيمٌ تَدْرُ مُسْرَعَةً». ويحق لاحظ سيبويه أن اسم الجمع مختلف عن الجمع السالم وجع التكسير في أنه لا يدل على الأفراد وإنما يدل على جميعهم أو معناهم الكل دون اهتمام بالأفراد، وأنفق به سيبويه صيغة «فَعْلٌ» التي تتقاس في مثل راكب وركب وتاجر وتجبر وصاحب وصَحْبٍ، وخالفه الأخفش الأوسط ذاتياً إلى أن هذه الصيغة القياسية ليست من باب اسم الجمع، إنما هي من باب جمع التكسير، وهو محق فيها ذهب إليه، لأن اسم الجمع - كما عرَّفه سيبويه - لا واحد له من لفظه مثل حزب وقوم وقبيلة، ورأى طائفة من النحاة أن اسم الجمع يدل على القلة، وليس ذلك ب صحيح، بل الصحيح أنه لا توجد فيه كلمات وُضعت للدلالة على

القلة وحدها، وحتى كلمة «ذُو» التي قد يُظن أنها للدلالة على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل يقول اللغويون إنها قد تدل على عشرين بغيراً أو ثلاثين، فهي لقلة والكثرة ومثلها كلمة «نَفَر» التي قد ينبع إلى الذهن أنها للعدد الذي لا يتجاوز العشرة من الرجال يعرف بها اللغويون على هذا النمط: «النَّفَرُ: النَّاسُ كُلُّهُمْ وَمَا دُونَ الْعَشَرَةِ مِنْهُمْ» فهي أيضاً للقليل والكثير، بل الكثير إلى ما لا ينتهي، ونخلص من كل ما سبق إلى أن اسم الجمع يدل بوضوحه واستعماله في العربية على القلة والكثرة، منه في ذلك مثل الجمجم السالم.

اسم الجنس الجمعي

اسم تفرق تاء التأنيث بينه وبين مفرده مثل نَخْلَةٌ ونَخْلٌ وشَجَرَةٌ وشَجَرٌ وعَنْبَرٌ وهَدْبَةٌ وهَدْبٌ وكلمة وَكَلْمَةٌ وَدَرْرَةٌ وَدَرْرٌ وَذِبَابٌ وَذِبَابَةٌ وَسَفِينَةٌ وَسَفِينَةٌ وَيَامٌ وَيَامَةٌ وتكثر صيغ اسم الجنس الجمجمي في اللغة مما جعل الكوفيون يسلكون صيغه في الجمجم، بينما يرى البصريون أنه مستقل عنها ولا يدخل فيها شيء من صيغه، وقالوا إنه مثل اسم الجمجم لا يدل على الأفراد وإنما يدل على جمليتهم والمعنى الكل리 بمحضهم. وقد يشهد لقولهم أنه مثل اسم الجمجم يفيد معنى الجمجم ويحمل لفظه معاملة المفرد، فينبع مفرد ذكر أو مؤنث، ويعود عليه الضمير مفرداً ذكرًا أو مؤنثًا على نحو ما جاءت كلمة «نَخْلٌ» في القرآن الكريم ففيه: «أَعْجَازٌ نَخْلٌ مُنْقَرٌ» (والنَّخْلُ ذاتُ الْأَكْمَامِ) وفيه: «وَالنَّخْلُ وَالزَّرْعُ مُخْتَلِفًا أَكْلَمُ» (وَنَخْلٌ طَلَعُهَا هَضِيمٌ). وذهب سيبويه إلى أن اسم الجنس الجمجمي في مثل شجر يدل على الكثرة، وإذا أريد الدلالة على القلة زيدت ألف وتاء فيقال شجرات، وهو، بذلك، يريد أن تطرد قاعدة في جمع المؤنث السالم وهي أن الجمع بالألف والتاء يدل على القلة، ومر بما تصحح هذه القاعدة وأن الجمع بالألف والتاء يدل على القليل والكثير، فترى مثل تمرة إذا قلت «معن تمر أو تمرات» يمكن أن يكون ما معك منه قليل أو كثير.

وأضاف النعامة إلى اسم الجنس الجمجمي قسيماً له هو الاسم الذي تفرق ياء النسب بينه وبين مفرده مثل عَربٌ وَعَربِيٌّ وَجَبَشٌ وَجَبَشِيٌّ وَتُرْكٌ وَتُرْكِيٌّ وَرُومٌ وَرُومِيٌّ وَأَلمَانٌ وَأَلمَانِيٌّ، وواضح أنه مثل قسيمه السابق يدل على القليل والكثير من جنسه، والمدقق ما ذهب إليه الرضي وغيره من أن اسم الجنس الجمجمي يدل بوضوحه واستعماله في اللغة - دلالة اسم الجمجم والجماع السالم - على القلة والكثرة.

جمع التكسير

يدل جمع التكسير على أكثر من اثنين بتغير يلحق مفرده إما في الحركات وحدها وإما في الحروف وحدها وإما فيها معاً مثل أَسَد وَأَسَد وَأَسَاد وَمِثْل أَنْجَوْرَة وَأَخْوَة وَقَانِم وَقَانِم وَلِسان وَالْسَّتَّة. ويرى علماء السامييات أن جمع التكسير نشأ في العربية بعد الجمجم السبالم بأماد متطاولة ويستدلون على ذلك بأنه إنما يوجد في اللغات السامية الجنوبيّة وهي العربية والهشية، ولا يوجد منه في اللغات السامية الشماليّة إلا بعض أصول فيه. وينهبون إلى أن صيغة في العربية كانت في الأصل أسماء جموع، وُضعت للدلالة على جموع أفرادها، ثم نظرت مع المصور فاستحدث العرب لها مفردات، وبذلك يخالفون علماء العربية في رأيهم القائل بأن صيغة جمع التكسير نشأت عن المفردات لا العكس. ويقترب جمع التكسير من اسم الجمجم في صيغة لا تتغير في الواحد والجمع مثل فُكَّ وظَهِيرَ وصَدِيقَ، وقد خالف بعض النحاة سيبويه في عد هذه الصيغة جموعاً وعدوها أسماءً جموعاً. وسنرى عما قليل اختلاف النحاة إزاء بعض المجموع وأن منهم من يعدها أسماءً جموعاً.

وذهب سيبويه إلى أن جمع التكسير قسمان: جمع قلة وجمع كثرة، وجمع القلة لما زاد عن اثنين إلى عشرة فقط، وجمع الكثرة لما زاد على عشرة، وقرر - وهو قرار سديد - أنه لما زاد على اثنين إلى ما لا نهاية، وجعل سيبويه بجمع القلة أربع صيغ، هي: أفعال مثل أَفَكَار، وأفعاله مثل أَرْمَنَة، وأَفْعَلَ مثل أَعْيَنَ، وفعّلة مثل صِبَّة. وعد من جموع الكثرة ما يربو على ثلاثة صيغة، منها فعل مثل دُولَ، وفعّلة مثل دِيكَة، وفُعل مثل يَعَمَ، وفعّلة مثل بِرَرَة، وأَفْعَلَامَ مثل أَصْدَقَاء وَفَعَلَ مثل كَلَمَ، وإنما ذكرنا هذه الصيغة الست لنشير إلى أن الفراء عَد الأربعة الأولى منها جمع قلة وبالمثل عَد أبو زيد الأنباري الصيغة الخامسة جمع قَلَة، وعد السيرافي أيضاً الصيغة السادسة من جموع القلة. ولعل الذي دفعهم جميعاً إلى عَد هذه الصيغ من جموع القلة أنهم وجدوا أمثلتها قليلة في اللغة. وعلى كل حال المعول بين النحاة على صيغة جمع القلة أنها هي الأربع التي عدّها سيبويه، وإذا أخذنا نفحصها هي وأمثالها وجدناها كما تفيد القلة تفيد الكثرة وبالمثل صيغة الكثرة كما تفيد الكثرة تفيد القلة. وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: معروف أن العربية أكثرت من تعدد الجمع للمفرد الواحد بحيث نجد له أحياً ثلاثة جموع أو أكثر، ومع ذلك نجد فيها جموعاً بصيغة الكثرة وأخرى بصيغة القلة وضفت للدلالة على مطلق الجمع قَلَة أو كثرة، من ذلك كُتب وقلوب ورجال، وهي بصيغة الكثرة: فَعَلَ وَفَعَولَ وَفَعَالَ،

وستستخدم مع الكثرة حيناً، وحينما مع القلة، إذ ليس بجمع القلة صيغة من مادتها. وتفس الظاهره تلاحظ في بعض صيغ القلة مثل أعناق وأفندق وأرجل جمع يجْل يسكن الجيم وكسر الراء، فليس بجمع الكثرة صيغة من مادتها، وهي تستخدم فيه كما تستخدم في جمع القلة. ولو أنه ثبت في سلبيات العرب القدماء أن صيغ جمع التكسير موزعة بين صيغ قلة وكثرة لأضافوا إلى صيغ الكثرة الأولى صيغة للقلة ولصيغة القلة الثانية صيغة للكثرة، ولكنهم لم يستعملوا، مما يدل على أنه لم يثبت شيء من الإحساس بذلك في نظرهم وسلامتهم.

ثانياً: إنما يلتقي جمع التكسير للقلة وجمع التكسير للكثرة في الاسم الثلاثي عامه وفي الاسم الرباعي إذ كان أحد حروفه حرف علة، وما عدا ذلك من الرباعي الصحيح وبجمع الاسم الخامس فإذا يجتمع بصيغة من صيغ جمع الكثرة مثل بلايل وأنامل ومدارس وحقائق وعصابيح، وجميعها مشتركة بين جمع الكثرة وجمع القلة، فهي تستخدم في الجمعين استخداماً واحداً. ولو أن فكرة القلة والكثرة في جمع التكسير كانت متشبّهة بحسّ العرب ليادروا إلى وضع صيغ لجمع القلة للاسمين الرباعي والخامس ولكنهم لم يحاولوا أن يضعوا شيئاً من ذلك، مما يدل بوضوح على أن فكرة القلة والكثرة في جمع التكسير ودلالة عليها بادته لم تكن بَيِّنة ولا واضحة في جسمهم ونفوسهم.

ثالثاً: نفس الاسم الثلاثي الذي له صيغتا جمعي القلة والكثرة حين نرجع إلى القرآن الكريم في استخدام صيغتيه المذكورتين مميزتين للعدد من ثلاثة إلى تسعة نجد أنه يستخدم صيغة الكثرة كما في قوله تعالى: **(وَالظُّلُماتِ يَتَرَبَّصُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُونٌ)** فقد استخدم في (قروه) صيغة فعل الدالة على الكثرة - في رأى النحاة - ولم يستخدم أفراء بصيغة أفعال الدالة على القلة في رأيهم مع ورودها في اللغة. وفي سورة القصص قوله جل شأنه: **(عَلَى أَن تَأْجُرَنِي عَمَّا جَعَلَجِيجٌ)** استخدم في (حجيج) صيغة فعل الدالة على الكثرة ولم يستخدم حجاج المجموعة بالألف والتاء والدالة على القلة كما مر بها عند بعض النحاة. وقال جل شأنه في سورة النمل: **(وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تَسْعَهُ رَهْطٌ)** فالرهط اسم جمع كما أسلفنا يدل على القلة والكثرة. وتقول العرب بشهادة النحاة: «ثلاثة شُسُوع» وهي سبب تمسك التعل باصياغ القدم، وختارت هذه الصيغة على صيغة «ثلاثة أشْياع» مع ورودها في اللغة، وفي ذلك ما يدل على أن صيغ جمع التكسير للكثرة تستخدم أيضاً للقلة.

رابعاً: بالمثل يلاحظ في جموع القلة: أفعال وأفعاله وأفعاله وفيه أنها تستخدم للدلالة على الكثرة، أما أفعال، فمن أكثر جموع التكسير دوراً في العربية، ويدرك سببها فيها أمثلة وضعت

للقليل والكثير مثل أرسان وأقواب وهي تذكر جداً مثل: اعتاق وأبطال وأحياء وأيقاظ وأحرار وأموال وأعمال وأيام. فكل هذه الجموع لم تأت من مادتها أمثلة للكثرة، وهي لذلك تستخدم فيها كما تستخدم في القلة وما نظائر كثيرة في اللغة. ويفهم من كلام سيبويه أنه لم يجيء في فعل المضاعف سوى صيغة أفعال للقليل والكثير مثل سبب وأسباب ومدد وأمداد وفن وأفنان. وما يدل على أن صيغة أفعال تأقّل للكثرة أيضاً أنه تجمع عليها صيغة اسم الجمع كثيراً مثل أرهاط وأغمام وأنعام وأقوام. ومررنا آنفاً أن اسم الجمع يدل على القلة والكثرة فطبعاً أن صيغة أفعال لا تختص بالقلة بل هي للقليل والكثير. ومثل صيغة أفعال صيغة أفعلة في الدلالة على القلة والكثرة، ومن طريف ملاحظات سيبويه قوله عن هذه الصيغة: إن العرب «قد يكسرن المضاعف على أفعلة نحو أشحّة جمع صحيح، كما كسروه على أفعاله، فقالوا أشحّاء، وهي بعد بذلتها في البناء وفي أن آخرها حرف تأنيت كما آن آخر هذه حرف تأنيت». وأفعاله عنده من صيغ التكسير للكثرة، وكأنه يضع في أيدينا دليلاً على أن صيغة أفعلة مثلها تأقّل للكثرة إذ يقول إنها بذلتها في البناء، فهي تنتهي مثلها بعلامة تأنيت، وكل ما هناك من فروق أن أفعلة علامتها الناء وأفعاله علامتها الألف المدودة، وكل منها تجمع عليها صيغة فعل المفرد المضاعف مثل صحيح وأشحّاء وعزيز وأعزّاء وذليل وأذلة وأذلاء وشديد وأشدّه وأشداء وحبيب وأحبّاء وأحياء. فيما صيغتان متزدلتان، وكان حررياً بسيبوبيه أن يجعلهما جيّعاً للقلة أو للكثرة حسب مقتراحاته أو يجعلهما - كما تزعم - للقلة والكثرة. ويؤكد ذلك الاستعمال في اللغة، من ذلك قوله تعالى في مخاطبة الناس: **﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذَا أَنْشَأْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذَا أَنْتُمْ أَجْنَّتُمْ فِي بَطْوَنِ أَمْهَاتِكُمْ﴾** وكلمة (أجنة) في الآية الكريمة بصيغة أفعلة ولا نستطيع أن نأخذ برأي النحاة القائل بأن أفعلة من صيغ القلة، فنقول بأن (أجنة) في الآية جمع قلة، بل هي جمع كثرة إلى ما لا ينتهي. وإن صيغة أفعلة مثل صيغة أفعال تُستخدم في الكثرة كما تستخدم في القلة مثل: **﴿فَقِيدًا بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِمْ﴾**. وأفعل نص النحاة على أنها توارد مع أفعال في أمثلة كثيرة مثل أذمن وأزمان وأقفل وأفتال وأنيب وأناب وأقدح وأقداس وأقواس وأنهر وأين وآيام. وتوارد الصيغتين في أمثلة كثيرة على هذا النطّ يدل من بعض الوجوه على أن صيغة أفعل مثل صيغة أفعال تدل على القلة والكثرة. وتسند ذلك أمثلة الصيغة في الذكر الحكيم كقوله سبحانه في وصف الجنة: **﴿وَفِيهَا مَا تَشْهِدُ أَنَفْسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾** والأنفس والأعين في رأى سيبويه ومن تبعه جمع قلة وهو في الآية الكريمة جمع كثرة إلى ما لا ينتهي. ومعنى ذلك أن صيغة أفعل مثل صيغتي أفعلة وأفعال تدل على القلة

والكثرة. وفُعلة نَصْ النَّحَاة عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا سُمِّيَتْ فِي مُفَرَّدَاتْ مَعْدُودَة مُثَلْ وَلَدْ وَوَلْدَة، وَغَلَامْ وَغَلْمَة، وَفَقْيَة، وَصَبَّيَة، وَأَخْ وَإِخْوَة وَقَاعْ وَقِيقَة. وَتَرَدَّدَ النَّحَاة - وَفِي مَقْدِمَتِهِمْ سَيِّبُويَة - إِذَاء هَذِهِ الصِّيَغَة، فَعُدُّهَا مِنْ بَابِ الْجَمْعِ وَنَظَمَهَا فِي جَمْعِ الْقَلْمَةِ، وَمِثْلُهَا بِالْأَمْثَالِ الْخَمْسَةِ الْأُولَى، نَمْ عَادَ فِي بَابِ عَقْدِهِ لِاسْمِ الْجَمْعِ فَسَلَكَ بَيْنَ أَمْثَالِهِ الْمَثَالِ الْخَامِسِ وَهُوَ كَلْمَةُ الْخَمْسَةِ الْأُولَى، نَمْ عَادَ فِي بَابِ عَقْدِهِ لِاسْمِ الْجَمْعِ تَكْسِيرَ الْقَلْمَةِ، وَعَدَّهَا اسْمَ جَمْعٍ، وَلَعِلَّ إِخْوَةً، وَكَانَهُ ضَرَبَ عَلَى الْفَكْرَةِ الْأُولَى وَهِيَ أَنْ فُعلَةَ جَمْعِ تَكْسِيرِ الْقَلْمَةِ، وَعَدَّهَا اسْمَ جَمْعٍ، وَلَعِلَّ ذَلِكَ مَا جَعَلَ ابْنَ السَّرَّاجَ يَشْبِهُ بَعْدَهُ أَنَّهَا اسْمَ جَمْعٍ لَا جَمْعًا، وَبِذَلِكَ تَخْرُجُ مِنْ جَمْعِ الْقَلْمَةِ، وَتَصْبِحُ بِحُكْمِ أَنَّهَا اسْمَ جَمْعٍ - كَمَا مَرَّ بِنَا - دَالَّةً عَلَى الْقَلْمَةِ وَالْكَثْرَةِ. وَإِذَنْ لَا يَبْقَى فِي أَيْدِينَا مِنْ جَمْعِ الْقَلْمَةِ وَصَبَّيَةِ شَنِّيٍّ. وَبِالْمُثَلِّ الصَّيْغَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا وَقَلَّا إِنَّ الْفَرَاءَ وَأَبَا زَيْدَ الْأَنْصَارِيَ وَالسِّيرَافِيَ عَدُوَّهَا جَمْعَ قَلْمَةٍ لِسَبَبِ بَسِطَتِهِ، وَهُوَ أَنْ سَيِّبُويَةُ عَدَّهَا جَمْعَ كَثْرَةً، وَفِي الْحَقِيقَةِ هِيَ مِثْلُ جَمْعِ الْقَلْمَةِ وَالْكَثْرَةِ تَدَلُّ بِوْضُعْهَا - كَمَا أَوْضَحْنَا - عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.

خَامِسًا: مِنْ أَكْبَرِ الدَّلَالَةِ عَلَى مَا تَنْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ صَبَّيَ جَمْعُ التَّكْسِيرِ جَيْبًا مَوْضِعَةَ الْجَمْعِ قَلْمَةٍ وَكَثْرَةٍ تِبَادِلُ صَبَّيَ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فِي قَرَاءَاتِ بَعْضِ آيَاتِ الذَّكْرِ الْمُكْبِمِ، فَمِنْ ذَلِكَ آيَةُ سُورَةِ الرَّزْخَرِ: «فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسْوَرَةً مِنْ ذَهَبٍ» يَقُولُ ابْنُ مُجَاهِدِ فِي كِتَابِهِ السَّبْعَةِ فِي الْقَرَاءَاتِ: «كُلُّهُمْ (أَيُّ الْقَرَاءَاتِ السَّبْعَةِ) قَرَأُوا (أَسْوَرَة) بِالْأَلْفِ إِلَّا عَاصِمًا فِي رَوَايَةِ حَفْصٍ فَإِنَّهُ قَرَأُوا (أَسْوَرَة) بِدُونِ الْأَلْفِ». وَالْأُولَى بِصَبَّيَةِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ أَفَاعِلَةُ الَّتِي لِلْكَثْرَةِ عِنْدَ سَيِّبُويَةِ وَالثَّانِيَةُ بِصَبَّيَةِ أَفَعِلَةِ الَّتِي لِلْقَلْمَةِ عِنْدَهُ أَيْضًا. وَيَقُولُ الْمُفَسِّرُونَ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سُوَّدُوا رِجَالًا سُوَّرُوهُ بِسُوارِيْنَ وَطَوْقَوْهُ بِطَوْقٍ مِنْ ذَهَبٍ عَلَمَةً لِسِيَادَتِهِ. وَقَدْ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِصَبَّيَتِيِّ الْجَمْعِ فِي الْقَرَاءَتِيْنِ الْقَلْمَةِ، وَهِيَ إِنَّمَا عَرَفَتْ بِقَرْيَنَةِ خَارِجِيَّةٍ لَا بِصَبَّيَةِ أَفَعِلَةٍ، لِأَنَّهُ تَوَارَدَ مَعَهَا فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ صَبَّيَةُ أَفَاعِلَةٍ عَلَى أَسْنَةِ كَثْرَةٍ مِنَ الْقَرَاءَاتِ. وَمِنْ ذَلِكَ آيَةُ سُورَةِ الْمَائِدَةِ: «وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقَرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ» هَكَذَا فِي قَرَاءَةِ السَّبْعَةِ مَا عَدَ حِزْبَةً، فَإِنَّهُ قَرَأُوا: «وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ» بِضمِ الْبَاءِ وَكَسْرِ التَّاءِ وَكَلْمَةِ عَبْدٍ بِذَلِكَ صَفَةٌ مِثْلُ حَنْرٍ بِضمِ الدَّالِ فِي حِنْرٍ بِكَسْرِهَا. وَيَذَكُرُ ابْنُ جِنْيَنَ فِي كِتَابِهِ الْمُحْتَسِبِ بِجَانِبِ قَرَاءَتِيِّ السَّبْعَةِ تِمَانِيَّ قَرَاءَاتِ أُخْرَى، مِنْهَا أَرْبَعَةُ جَاءَتْ بِصَبَّيَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ، وَهِيَ: (وَعَبْدٌ) جَمْعُ عَبِيدٍ أَوْ عَبْدٍ، وَ(عَبْدٌ) وَ(عَبِيدٌ) وَ(عِبَادٌ) وَالثَّلَاثَةُ جَمْعُ لِعَيْدٍ، وَقَدْ تَكُونُ الْآخِرَةُ جَمْعُ عَبِيدٍ. عَلَى كُلِّ حَالٍ هَذِهِ الصَّيْغَةُ أَرْبَعَةُ أَرْبَعَةٍ كَثْرَةٌ وَذَكْرُ الْقَرْطَبِيِّ أَنَّ عَبِيدَ بْنَ عُمَيْرٍ الْمَكِّيَ قَرَأَهَا (أَعْبَدٌ) مِثْلَ كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ أَيُّ بِصَبَّيَةِ أَفَعِلَةِ الَّتِي قَالَ سَيِّبُويَةُ إِنَّهَا لِلْقَلْمَةِ. وَالْمَرَادُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الْكَثْرَةُ لَا الْقَلْمَةُ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ السِّيَاقِ. وَمِنْ ذَلِكَ آيَةُ سُورَةِ يُوسُفَ: «وَقَالَ لِقَتْيَانَهُ أَجْعَلُوكُمْ بِضَاعِتِهِمْ فِي رِحَالِهِمْ» إِذَا قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: «قَرَأَ ابْنَ كَثِيرَ وَنَافِعَ وَأَبْوَعُمْرٍ وَأَبْنَ عَامِرَ: (لِقَتْيَانَهُ) وَقَرَأَ حِزْبَةَ وَالْكَسَانِيَّ: لِقَتْيَانَهُ وَأَخْتَلَفَ عَنْ

العاصم فروي أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه: (لقتينه) مثل حزنة والقراءة الأولى بصيغة فعلة الدالة على القلة عند سيبويه، والقراءة الثانية بصيغة فعلان الدالة على الكثرة عنده. واضح في قراءات الآيات الثلاث جميعاً أن صيغ القلة والكثرة لم يجمع التكسير توارد في قراءات الذكر الحكيم في الموضع الواحد بدلاله واحدة، مما يؤكد أنها وضعت لطلق الجمع كثرة وقلة.

سادساً: من المؤكد أن كثيراً مما أسلفت لم يكن غائباً عن سيبويه وغيره من أئمة النحاة، يدل على ذلك عند سيبويه قوله: «اعلم أن لأدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) أبینة هي مختصة به (يريد صيغ القلة في جمع التكسير، وهي له في الأصل، وربما شركه فيه الأكثر كما أن الأدنى ربما شرك الأكثر). فهو يقرر أن صيغ جمع التكسير التي رسمها للقلة والكثرة تتبادل مواضعها. وبذلك حاول رفع المواجرز بينها، غير أنه لم يرفعها تماماً، إذ عبر بلفظ «ربما». وبذلك أبقى على فكرة القلة والكثرة في جمع التكسير، وكان حرياً به أن يلغيها. ولاحظ بعض النحاة بعد سيبويه ظاهرة استعمال جمع القلة موضع جمع الكثرة في العربية والعكس فمضوا يقولون إن استعمال كل منها في موضعهحقيقة وفي الموضع الثاني مجاز، ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز، إذ لا يوجد لترجيح أحد الاستعمالين على صاحبه وجده يسوّغه فهو ترجيح بدون مرجع.

والحق أن جمع التكسير دائمًا يستعمل استعمالاً واحداً، فصيغه جميعاً موضوعة للدلالة الحقيقية على القلة والكثرة، ولا مرجع يسوّغ أن يقال إنها تستعمل تارة استعمالاً حقيقياً وتارة استعمالاً مجازاً. وحاول بعض النحاة أن يجدوا منفذًا آخر، وقصروه هذه المرة على صيغ القلة في تقديرهم، فقالوا إنها إذا عُرِفت بالآلاف والملايين دلت على الاستغرار أو بعبارة أخرى على الكثرة كما في قوله تعالى مثلاً: **(وَرَبُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكُفْرُ عَنَا سَيِّئَاتَنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَيْرَارِ)** وقوله: **(وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْنَدَةَ)** وقوله: **(وَعِلِمَ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تَخْفِي الصُّدُورُ)**. فكلمات **(الْأَيْرَار)** و**(الْأَفْنَدَة)** و**(الْأَعْيُن)** يصيغ جموع القلة في تقديرهم وجعلتها آل الاستغرافية دالة على الكثرة المفرطة. وقال النحاة أيضاً إن جموع القلة إذا أضيفت إلى ما يدل على الكثرة أصبحت دالة عليها مثل قوله جل شأنه: **(وَيَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ)** وقوله: **(وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْخَلْفَ أَسْتَنْكُمْ وَأَلْوَانَكُمْ)** وقوله: **(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تَعَدُّوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عَنْهُ اللَّهُ)** فالكلمات: **(أَيْدِيهِمْ وَأَيْمَانِهِمْ)** و**(أَسْتَنْكُمْ)** و**(أَنْفُسِكُمْ)** يصيغ جموع القلة، وهي دالة في الآيات على الكثرة إلى ما لا ينتهي. ويقول النحاة إن هذه الكثرة فيها جاءتها من إضافتها

إلى ما يدل عليها، وهو تعليل واه كالتعليل السابق بدخول آل الاستغرافية على صيغ القلة، والصحيح أن جمع القلة كما يدل عليها يدل على الكثرة، وبالمثل جمع الكثرة كما يدل على الكثرة يدل على القلة، والowell في ذلك على القرينة والسياق مثل الإضافة إلى الأعداد من ثلاثة إلى عشرة كقوله تبارك وتعالى: «سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً» فكلمتنا (ليال) و (أيام) بصيغتي أفعال وأفعال تدلان في الآية الكريمة على القلة لا بعادتها وإنما بقرينة هي إضافة العدددين القليلين (سبع) و (ثمانية) إليها فالقلة فيها دلت عليها قرينة خارجية، واضح من كل ما سبق أن صيغ جمع التكسير جميعاً مستتركة في الدلالة على القلة والكثرة بحيث تستعملان فيها استعمالاً واحداً، والسياق والقرينة هما المذان يعنيان الدلالة، مثلها في ذلك مثل صيغ الجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجماعي، فجميعها وضعتها اللغة لطرق الجمع، وتفهم القلة والكثرة حسب ما يرجحه، أو بعبارة أدق، يوديه سياق الكلام وما به من قرائن.

المراجع:

كتب نحوية ولغویة :

الكتاب لسيبوبيه - ابن عيسى على المفصل - التسهيل لابن مالك - شرح الرضي على الشافية - خاتمة المصباح المنير للفيومي - هم الموامع للسيوطى.
كتب في القراءات.

كتاب السيدة لابن مجاهد - المحاسب لابن جنى.

دراسات حديثة :

التطور اللغوى للغة العربية لبرجرشتراس.

دراسات في اللغة العربية للدكتور خليل يحيى نامي.

٦ - ملاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير

جمع التكسير هو الجمع الدال على أكثر من اثنين بتغير مفردته إما في الشكل حرفة وسكونها مثل أسد أسد - أمّة أمّ، وإما في المحرف تتصاً وزيادة مثل كتاب كتب - رجل رجال - صديق أصدقاء - فتيان. وصيغ جموع التكسير تتکاثر حتى تبلغ نحو ثلاثة صيغة، مما يجعل من الصعب وضع أقيسة لها تحضيرها ضبطاً دققاً، ولذلك يظن كثيرون أنها لا تخضع للقياس، بل تخضع للسماع وحده، غير أن النهاة حاولوا - منذ سيبويه - أن يضبطوا القياس في طائفة من تلك الصيغ أو تلك الجموع، مما جعلها تنقسم إلى قياسية يمكن أن يقاس عليها المشيد لمفردها مما لم يسمع فيه جمٌ عن العرب، وسماعية وهي التي سمعت في مفردتها، وتحفظ، ولا يقاس عليها المماطل. وقد عنَّ المجمع - منذ فترة غير قليلة - بمراجعة جموع التكسير في كتب النحو والصرف، واستخلص منها ما يطرد فيه القياس من تلك الجموع، وبذل في ذلك جهداً خصباً مشكوراً، غير أنه لم يتسع في بيانها، وأيضاً فإنه ذكر بعضها دون أمثلة توضيحه، وهو ما دفعني - استكمالاً للفائدة العلمية - إلى تحرير تلك الأقيسة تحريراً تفصيلاً في الأرقام: ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ من الصفحات. ٤٥ إلى ٤٩ في مجموعة قرارات المجمع العلمية المنشورة على النحو التالي:

٣ - قياس جموع الأسم الشلائى المجرد من تاء التائيث

جاء في هذا القياس أن فعل المعتل العين كعْن يجمع على أفعال وفعل، وفي تبييه لاحق بنفس الصفحة يجمع نحو تاج على تيجان، ولا يجمع نحو ثور وريح على فُعول ولا يجمع ميل على فعال، والقياس في صيغة فعل المعتلة العين بالألف والواو والياء على هذا النحو فيه قصور وإهمال لا يزيلها إلا تحرير قاعدة فعل المعتل العين وأنه إذا كان معتلاً بالألف مثل تاج ودار جمع على فعلان و فعل فقيل: تيجان ودور، وإذا كان معتلاً بالواو مثل ثوب جمع على أفعال وفعل: فقيل أثواب وثياب، وإذا كان معتلاً بالباء مثل عين لم يجمع فقط على أعيان وعيون كما ذكر وإنما يجمع أيضاً على أعين وهو جمع يذكر في القرآن الكريم كثيراً.

وجاء في القياس أن فعلـاً كجسم يجمع على أفعال وفعل مثل أجسام وجسم، وقيل: إن كلمة ريح لا تجمع على فعل. ولم يذكر قياس جمعها وكان ينبغي أن ينص على أن فعلـاً يجمع على

أفعال وفعول إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتل العين مثل ريح فإنه يجمع على أفعال مثل ميل وأ咪ال، وأيضاً على فعل فِيقال: رياح، وكذلك أرياح وارواح.

وجاء في القياس أن قُولاً مثل بُرْد يجمع على أفعال وفعول وفي التبيه اللاحق أنه يكتفى في «عود» فِعلان وفي باب «خُصّ» فعلان، وكان ينبغي أن يوضح القياس في باب فعل وأنه إذا كان صحيح العين فقياس جمعه أفعال وفعول مثل بُرْد وأبراد وبرود وإذا كان معتل العين مثل عود كان جمعه على فِعلان كما ذكر وعلى أفعال فِيقال: عيدان وأعوداد، وإذا كان مضعفاً مثل خُصّ كان جمعه على خصاص كما ذكر وعلى أفعال فِيقال: أخصاص كما يقال: عُش، وعشاش وأعشاش.

وجاء في قياس الجمع لفعل بفتح الفاء والعين مثل جبل وأسد أنه يأتي على أفعال وفعول مثل آساد وجِبال، ولم يذكر أنه يأتي أيضاً على فعل وفعول مثل أُسود وأسد.

وذكر أنه يلزم في جمع فعل المضعف أن يأتي على أفعال مثل عدد وأعداد. ويجمع فعل المعتل مثل عصا - رَحْى على فعل بضم العين وكسرها فِيقال: عصى - رُحْى كما يقال: أرحاء - أرحية.

وجاء في قياس جمع فعل مثل غر ووعل أنه يأتي على أفعال فِيقال: أغار وأوغال، ولم يذكر أنه يأتي على فعل فِيقال: غور ووعول.

وبقية أقيسة جمع الاسم الثالثي المجرد من تاء التأنيث وهي ستة صحيحة على نحو ما تصورها القرارات المجمعية في قياسية الغالب من جموع التكسير إذ يطرد القياس في جمع فعل الصحيح العين على أفعال وفعول أو فعل مثل جمع كلب على أكلب وكلاب وجمع نَسْر على نَسْور. وبالتالي يطرد جمع فعل مثل عَنْب وفِعل مثل إِبل وفَعل مثل عَصْد وفُعل مثل عَنْق على أفعال فِيقال: أعناب وآبال وأعضاد وأعناق. كما يطرد جمع فعل مثل ضَرَد (طائر كالعصافور) على فِعلان فِيقال: ضَرْدان.

ولعل في كل ما قدمت ما يوضح الحاجة إلى وضع جدول لمبيان أقيسة الجمع للاسم الثالثي المجرد من تاء التأنيث فقد يكون في ذلك بعض الفائدة.

جدول لقياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث جمع تكسير
 يجمع فعل الصحيح العين مثل كلب - نسر على أفعال وفعال أو فعول مثل أكلب وكلاط
 وأنسر ونسور.

يجمع فعل المعتل العين بالألف مثل تاج - دار على فُعلان أو فُعل مثل تيجان - دور.
 يجمع فعل المعتل العين بالواو مثل ثوب على أفعال وفعال مثل: أثواب - ثياب.
 يجمع فعل المعتل العين بالياو مثل عين على أفعال وأفعال وفعول مثل أعين - أعيان -
 عيون.

يجمع فعل الصحيح العين مثل جسم على أفعال وفعول مثل أجسام - جسم.
 يجمع فعل المعتل العين مثل ربع على فعال مثل رياح، وجاء فيه أرباح وأرواح.
 يجمع فعل الصحيح العين مثل بُرد على أفعال وفعول مثل: أبراد - برود.
 يجمع فعل المضعف العين مثل عُش على أفعال وفعال مثل أعشاش - عشاش.
 يجمع فعل المعتل العين مثل عود على أفعال وفُعلان مثل: أغوار - عيدان.
 يجمع فعل الصحيح العين مثل جبل وأسد على أفعال وفَعل أو فعول وفُعل مثل: أحْجَال -
 جبال - آساد - أسود - أسد.

يجمع فعل المضعف العين مثل عدد وضرر على أفعال مثل أعداد - أضرار.
 يجمع فعل المعتل اللام مثل عصا وندا ورحى على فعول وأفعال وأفعلة مثل عصى بضم العين
 وكسرها - أنداء - آندية - أرحاء - أرجحية.

يجمع فعل مثل ثغر ووعيل على أفعال وفعول مثل: أمثار ونمور - أوعال ووعول.
 يجمع فعل مثل عنب على أفعال مثل اعتاب.
 يجمع فعل مثل إبل على أفعال مثل: آبال.
 يجمع فعل مثل عَضُد على أفعال مثل: أعضاد.
 يجمع فعل مثل عنق على أفعال مثل اعتاق.
 يجمع فعل مثل صَرَد (طائر كالعصافير) على فُعلان مثل صردان.

وتحجّم فُعلة السالمة على فعل مثل رقبة ورقب ومتل اللام مثل قناء بحذف التاء فيقال: قَنَى، وهي حينئذ اسم جنس جمع.

وتحجّم فُعلة سالمة ومعتلة على فعل مثل غرفة وغرف وخطوة خطى، ولم يذكر أن فعلة السالمة قد تجتمع على فعل مثل غرفة وغُراف وغرفة ورفاق ورُفق وشدت حُرّة فإنها تجتمع على حرائر.

وتحجّم فُعلة كثخنة على فعل فيقال: ثُخِنَ كما يقال في تهمة: تهـمـ، وذكر أن فُعلة تجتمع على فعل سالمة، ومعتلة مثل: كـسـرة وـكـسـرـ وـقـيـمـ وـحـلـيـة وـحـلـيـ، يذكر أنها تجتمع أيضاً على أفعال، مثل: نـعـمـ وـأـئـمـ وـنعمـ.

وتحجّم فُعلة على فعل مثل: مـعـدـة وـمـعـدـ.

٤ - قياس جمع الاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث جمع المؤنث السالم

ذكر في قياس جمع هذا الاسم جمع مؤنث سالماً أنه يجتمع على فعلات ولم تضبط عين فعلات ولا نافواها وأيضاً لم يستقص القياس في جمع التكسير، والقاعدة أن فُعلة بفتح الفاء وسكون العين تجتمع على فعلات بفتح عينها إذا كانت سالمة صحيحة مثل قصعة وسجدة فيقال: قصـعـات وسـجـدـات، وإذا كانت معنلة العين جمعت على فعلات بسكون عينها مثل روضة ودولة فيقال: رـوـضـات وـدـوـلـات، وإذا كانت معنلة اللام جمعت على فعلات بفتح العين وسكونها مثل شهرة وظبية، فيقال: شـهـرـات بـسـكـونـ الـهـاء وـفـتـحـها، وـظـبـيـة بـسـكـونـ الـبـاء وـفـتـحـها.

وتحجّم فُعلة سالمة معنلة اللام على فعلات بفتح العين مثل رقبة - صلاة فيقال: رقبـات وصلـوـاتـ.

وتحجّم فُعلة إذا كانت سالمة على فعلات بضم العين وتسكينها مثل غرفة فيقال: غـرـفـاتـ بـضمـ الراء وـتسـكـينـهاـ وبـالمـثـلـ إـذـاـ كـانـتـ مـعـنـلـةـ الـلـامـ بـالـلـوـاـوـ مـثـلـ خـطـوـةـ فيـقـالـ: خـطـوـاتـ بـضمـ الطـاءـ وـتسـكـينـهاـ، فـإـنـ كـانـتـ مـعـنـلـةـ الـلـامـ بـالـيـاءـ جـمـعـتـ عـلـىـ فـعـلـاتـ بـسـكـونـ العـيـنـ مـثـلـ كـلـيـةـ فيـقـالـ: كـلـيـاتـ بـسـكـونـ الـلـامـ.

وتحجّم فُعلة كثخنة على فعلات بفتح العين فيقال: ثـخـنـاتـ.

وتحجّم فُعلة صحيحة اللام مثل كـسـرةـ علىـ فـعـلـاتـ بـكـسـرـ العـيـنـ وـتسـكـينـهاـ فيـقـالـ: كـبـيرـاتـ

بكسر السين وتسكينها ومثلها نعمة وتعمات بكسر العين وتسكينها. وإذا كانت معتلة العين واللام مثل قيمة - رشوة جُمعت على فعلات بتسكين العين فيقال: قيمات ورشوات.
ويُجمع فعلة كمِعْدَة على فعلات بكسر العين وتسكينها فيقال: مِعْدَات.

جمع التكسير

أما جمع التكسير في جمع فعلة فذكر في قياس جمعها سالمة ومعتلة أنها تجتمع على فعل.
وإلا يلاحظ أنها وهي سالمة تجتمع على فعل وفعل بكسر الفاء وفتح العين مثل قصعة وقصاع وقصع
وشنت ضرّة فإنها تجتمع على ضرائر وكذلك كنة (أمراة الأخ أو الابن) تجتمع على كنان.
ويُجمع فعلة المعتلة المعين على فعل وفعل مثل روضة ودوله، والجمع رياض ودول.
ويُجمع فعلة المعتلة اللام مثل ظبية على فعل مثل ظباء وكذلك على أفعلة وفعل مثل شهرة
وأشهية وشهى.

ولعل في كل ذلك ما يوضح الحاجة إلى وضع جدول لبيان أُقْسَة الجمع السالم، والمكسر
للاسم الثلاثي المزيد بناءً التأنيث على التصر التالى:

**جدول لقياس جمع الاسم الثالثي
المزيد بباء الثانية جمعا سالما وبهاء مكسر**

المفرد	جمع المؤنث السلام	جمع التكبير
تجبع فعلة سالة مثل قصيدة	على فعلات يفتح العين مثل قصائد وقصص وشذوذات ضرورة فتحها تجبع على ضرار	وعمل فعل وفعل مثل قصص وقصص وشذوذات
تجبع فعلة معنلة العين مثل روضات -	على فعلات يسكنون العين مثل روضات -	وعمل فعل وفعل مثل رياض ودول
تجبع فعلة معنلة العين مثل دولات	على فعلات يسكنونها مثل: دولة على دولات	على فعلات يفتح العين وسكنونها مثل: دولة على دولات
تجبع فعلة معنلة الأيم مثل ظفية - شهرة على طفيات - شهورات	وعمل فعل مثل ظفية - شهرة على طفيات - شهرات	تجبع فعلة معنلة الأيم مثل ظفية أو أفعالية وفعل مثل
تجبع فعلات يفتح العين مثل رقيات	وعمل فعل مثل رقيات	تجبع فعلات يفتح العين مثل قنوات -
تجبع فعلات يفتح العين مثل قنوات -	وعمل فعل يختلف الناء مثل قن -	تجبع فعلة معنلة الأيم مثل قنـة - سهـة على فعلات يفتح العين مثل قنوات -

٦ - قياس جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد

جاء في هذا الجمجم ما يلى:

يجمع فعال كزمان وفعال كحمار وإزار وفعال كقضيب ورغيف على أفعلة و فعل (و فعلان أيضاً في باب فعل).

يجمع فعول كعمود مذكراً على أفعلة و فعل و فعلان.

يجمع المؤنث المعنوي منها كعنق (الأنثى من أولاد المعن) وذراع على أفعل.

يجمع المؤنث منها بالثناء بالألف واللام (أى جمع مؤنث سالماً) وعلى فعائل أيضاً.

تبينها:

١ - لم يجيء فعل في المضاعف ولا في المعتل اللام واقتصروا فيها على بناء القلة كأعنة وأكسية.

٢ - يقلب مد المؤنث الزائد الثالث همةً في فعائل والأصل يبقى.

ويلاحظ في هذه القواعد ضرب من الإجمال من شأنه أن يفهم بعض جوانبها، وأنه لم تذكر أحياناً أمثلة للجمع القياسي. وقد أسلط فعال بضم الفاء من القواعد ولم تحرر قاعدة فعال بفتح الفاء وكسرها فقد كان ينبغي أن يذكر أنه يجمع على أفعلة و فعل بشرط أن يكون مذكراً غير مضاعف ولا معتل اللام كما اتضح بعد ذكر قاعدتها العامة، فإنه حين يكون مؤنثاً تأثيراً معنويًا يجمع على أفعل مثل عنق وأعنة وذراع وأذرع وحين يكون مؤنثاً لفظياً بالثناء يجمع جمع مؤنث سالماً أو جمع تكسير على فعائل مثل حامة وحائم ورسالة ورسائل وحين يكون مضموناً أو معتل اللام يجمع على أفعلة مثل سنان وأسنة وغطاء وأغطية وكساء وأكسية. كما جاء في قواعد الجمع أنه يجمع فعل على أفعلة و فعلان مثل رغيف وأرغفة ورغيف ورغفان، وتُرك أفعال مثل بغير وأباغر وأفعال مثل تصيب وأنصباء. وإذا كان فعل مؤنثاً بالثناء جمع على فعائل مثل قبيلة وقبائل وصحيفة وصحابف، وإذا كان مضموناً جمع على أفعاله وفعال مثل شديد وأسداء وشداد. وإذا كان معتل اللام جمع على أفعاله مثل غنى وأغنياء.. ويجمع فعول مذكراً كما جاء في قواعد الجمع على أفعلة و فعل و فعلان مثل عمود وأعمدة وعمد وعمدان ويجمع أيضاً على فعل مثل عمد. وينبغي أن يضاف إلى ما تقدم القياس في جمع فعال بضم الفاء، ومن كل مasisiq نستطيع أن نضع المجدول التالي:

جدول لقياس جمع الاسم الرياعي الذى ثالثه حرف مد زائد جمع تكسير

يُجمع فعال بفتح الفاء وكسرها مذكرًا غير مضئف ولا معتل اللام على أفعاله و فعل مثل زمان وأزمنة وحمار وأحمر، وكتاب وكتب وقدر وقدر.

يُجمع فعال بفتح الفاء وكسرها مؤنثًا تأنيثًا معنوياً على أفعاله و فعل مثل أتان واتن واتن.

يُجمع فعال بفتح الفاء وكسرها مؤنثًا تأنيثًا لفظياً بالثانو جمع مؤنث سالما وجع تكسير على فعائيل مثل چنارة وجنازات وجنازير ورسالة ورسالات ورسائل.

يُجمع فعال بفتح الفاء وكسرها مضئفًا أو معتل اللام على أفعاله مثل سنان وأستنة - غطاء وأغطية - كسام وأكسية.

يُجمع فعال بضم الفاء مذكرًا صحيح العين على أفعاله و فعلان مثل غراب وأغربة وغيريان.

يُجمع فعال بضم الفاء مؤنثًا تأنيثًا معنوياً على أفعاله مثل كراع وأكراع.

يُجمع فعال بضم الفاء مؤنثًا بالثانو على فعائيل مثل ذواية وذواب.

يُجمع فعال بضم الفاء معنل العين على فعل وأفعاله مثل رواق وروق وأروقة.

يُجمع فعال مذكرًا على أفعاله و فعل و فعلان مثل: رغيف وأرغفة ورغيف ورغفان وأيضاً على أفعال مثل بغير وأياغر وعلى أفعاله مثل نصيب وأنصباء.

يُجمع فعال مؤنثًا بالثانو على فعائيل مثل قبيلة وقبائل. ويُجمع نادراً على فعل أيضاً مثل صحيفة وصحف وصحف.

يُجمع فعال مذكرًا على أفعاله و فعل و فعلان مثل عمود وأعمدة وعمد وعمدان.

٧ - قياس جمع الصفة الرياعية التي ثالثها حرف مد زائد

يلاحظ هنا ما لاحظناه في رقم ٦ من الإجمال أحياناً المفضي إلى الإيهام وأنه لا تذكر أحياناً أمثلة الجموع القياسية وأن قواعد الجموع القياسية في الصيغ غير محررة، فقد ذكر أنه يُجمع فعال الذي يعنى فاعل ككريم على فعله وفعال مثل كريم وكرماء وكرام، ولم يذكر صراحة أن ذلك

مشرط بأن يكون صفة المذكر صحيح العين واللام، وترك ذلك ليوضح بالصيغة المقابلة فيما بعد، وكان ينبغي أن تستقصى جموعه القياسية إذ يجمع على أفعال مثل ينتمي وأيتام وعلى فعل مثال يتناسى وعلى أفعال صديق وأصدقاء وعلى فعائلي مثل تظير ونظائر وعلى فعل مثل مريض ومراضي.

وذكر أن «فعال» مثل شجاع يجمع على فعلاء وفعال مثل شجاع وشجاع بكسر الشين وهو يجمع أيضاً على فعله «مثلثة» وفعلة حرفة وفعلان فيقال: شجعة، وشجعة وشجعان.

ويجمع فعالة على فعلاء وفعائلي مثل شجاعة وشجاع وشجائع وشجع مؤنثة.

وذكر أنه تجمع فعلة التي يعني قاعل على فعلاء وفعائلي ولم يذكر أن فعلة التي يعني مفعول تجمع أيضاً على فعائلي مثل ذبيحة وذباتح.

وذكر أنه يجمع فعال المضاف كشديد والمعدل اللام كثيف على أفعالاء مثل أشداء - أنبياء. ولم يذكر أن المضاف يجمع على فعلاء مثل شديد وشداد وأن المعدل اللام يجمع على فعلان مثل صبي وصبيان بكسر الصاد وضمها، وأيضاً يجمع على فعلة مثل حيبة.

وذكر أنه يجمع فعال كجريح يعني مفعول على فعل وأشير إلى أن ذلك بقرار مجعنى وقد نص عليه سيبويه (٢١٣/٢) والرضا (١٤١/٢) ويجمع أيضاً مثل فعال كجريح على فعلاء وفعال مثل أسير وأسرى وأسراء وأساري.

وجاء أنه يجمع فعال يعني قاعل (للذكر والمؤنث) على فعل وأيضاً على فعائلي للمؤنث فقط ولم يستلزم أن يكون صحيح اللام فإن مثل عدو يجمع على أفعالاء مثل عدو وأعداء وعلى أفعالاء مثل عدو وأعادٍ وعلى فعلاء مثل عدو وعدى.

وذكر أنه يجمع فعال كجيان ورداح (سمينة) يعني قاعل (للذكر والمؤنث) على فعل وفعلاء ولم يذكر أنه حين يكون معتل العين يجمع على فعل مثل عوان وعون.

وذكر أنه لا تلحق الناء الفارقة فعلاً يعني مفعول ولا فعلاً يعني قاعل وأجاز المجمع ذلك فيما بعد..

جدول لفuwol وفعال يعني قاعل

يجمع فعال يعني قاعل (للذكر - والمؤنث) غير معتل اللام على فعل (للمؤنث فقط) على فعائلي مثل عطوف وعطف، وعجز وعجزائز.

يُجمع فَعْول بمعنى فاعل (المذكر - والمؤنث) معتل اللَّام على أفعال وأفعال وفَعَل مثل عدو وأعداء وأعاده وعده.

يُجمع فَعَال بمعنى فاعل (المذكر ، والمؤنث) صحيح العين على فَعَل وفَعَلَه مثل صناع وصنع وجبان وجبناء.

يُجمع فَعَال بمعنى فاعل (المذكر والمؤنث) معتل العين على فَعَل مثل جواد وجود وعوان وعون.

يُجمع فَعَال بمعنى فاعل (المذكر والمؤنث) على فَعَل وفَعَالَه مثل كِتَاز (مكتنز أو مكتنزة اللحم) وكِتَن.

٨ - قياس جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاه

يلاحظ هنا أيضاً شيئاً من الإجمال، وأنه لم تذكر دائياً أمثلة الجموع القياسية ولم يذكر في فاعل مثل خاتم أنه قد يجمع على فواعيل مثل فواعل. ولم يذكر في جمع فاعل وصفاً لذكر غير معتل اللَّام أنه قد يجمع على فُعلة مثل حاجب وحَجَبة وأفعال مثل بار وأبارار وعلى فَعَول مثل شاهد وشهود. ويحسن أن يوضع لهذا الجمع جدول كالمجدول السابقة.

جدول جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاه

يُجمع فاعل بفتح العين على فواعل وفواعيل مثل خاتم وخواتيم وخواتيم.

يُجمع فاعِل اسماً على فواعل مثل حاجب وحاجب.

يُجمع فاعل وصفاً (المذكر) غير معتل اللَّام على فَعَل وفَعَلَه مثل ساهم وشهَد وشهاده وأيضاً على فَعَول مثل شهود وعلى أفعال مثل بار وأبارار وعلى فُعلة مثل بار وبَرَّة وقاتل وقتلة.

يُجمع فاعل وصفاً (المذكر) معتل اللَّام على فُعلة مثل قاض وقضاة ورَام ورماء.

يُجمع فاعلة وفَاعِل (المؤنث) ولذكر ما لا يعقل على فَعَل وفَعَلَه مثل حاسر وحسَر وحواسر ونائمة ونُوم ونوانس وبازل صفة للبعير (في سنته التاسعة) وبوازل.

يُجمع فاعلاه على فواعل مثل فاصعاء (حجر اليربوع) وقواصع.

١٠ - قياس جمع فُعلان (مثلثة الفاء)

يلاحظ هنا أيضاً ملاحظناه آنفًا من الإحال وأنه لا تذكر جميع أمثلة الجموع القياسية. وقد ذكر أنه يجمع فُعلان فعلٍ مثل سُكّران سُكّري وفُعلان فُعلانة مثل ندمان ندمانة على فعال وفعال فيقال: سُكّاري وندام، ولم يذكر أن سكران تجتمع أيضاً على سُكّاري بضم السين وسُكّري. وأيضاً لم يذكر أنه يجمع ندمان على ندماً. وذكر أنه يجمع فُعلان وفُعلانة مثل خُصان (ضامر البطن) وخُصانة على فعال فيقال: خاص. ولم يذكر أن فُعلانة تجتمع أيضاً على فعالي فيقال: خائص. ويحسن أن يوضع لذلك كله جدول كالجدول الماضية على النحو التالي:

جدول لقياس جمع فُعلان (مثلثة الفاء)

يُجمع فُعلان متلت الفاء (غير علم مرتحل) على فعاليين مثل سلطان وسلطان وشيطان وشياطين.

يُجمع فُعلان فعلٍ على فعال بفتح الفاء وضيقها وفعال وفعلٍ مثل عَبْلَان وعَجَال وعِجَال وعَجْلَى. وعَطشان وعَطاشى وعِطاش وعَطْشَى.

يُجمع فُعلان فُعلانة على فعال وفعال وفُعلان مثل ندمان وندامي وندام وندام.

يُجمع فُعلان وفُعلانة على فعال مثل خُصان وخُصانة وخِخاص وأيضاً جمع فُعلانة على فعالي فيقال: خائص.

ولعل - بكل ما قدمت - أكون قد استطعت تحرير قياسية الغالب من جموع التكسير في فرارات مجتمعية سابقة.

٧ - قياسية جمع المكسر جمعاً ثانياً

ناقشت المجمع قاعدة جمع المجمع منذ خمسة وأربعين عاماً، وانتهت إلى قرار يحمل غاية الإجمال فيها ينص على أن: «جمع المجمع مقيس عند الحاجة» ناظراً في ذلك إلى قول الأشموني في شرحه على الألفية: «قد تدعو الحاجة إلى جمع المجمع، فكما يقال في جماعتين من الجمال جيلاً كذلك يقال في جماعات من الجمال جلالات، وإذا قصد إلى تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره كقولهم في أعبد (جمع عبد) أعادب، وفي أسلحة (جمع سلاح) أسلح.. وما كان من المجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لأنّه لا ظير له في الآحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس: نواكسون وفي أيامون، أو بالألف والثاء كقولهم في حدائد حدائdas، وفي صواحب صواحبات».

ومقتضى كلام الأشموني أن جمع التكسير قد يجمع مرة ثانية جمع تكسير أيضاً كما في أعبد جمعاً لعبد، وأعادب جمعاً لأعبد، واستثنى من ذلك صيغتي مفاعل وفاعيل، فإن ما جاء على زتهاها يجمع إما جمع مذكر سالماً مثل: ناكس (مطاطئ الرأzn) - نواكس - نواكسون ومثل: أين (يمون) - أيامن - أياميون، وإما جمع مؤنث سالماً مثل: حديد - حدائد - حدائdas ومثل: صاحبة - صواحب - صواحبات، ولا يفضي كلام الأشموني - كما هو واضح - إلى قرار المجمع تماماً، مما جعل بعض من ناقش القاعدة حينذاك يقول: إن جمع المجمع إنما ينقس في جموع القلة فحسب، ناظراً إلى ما جاء في حاشية الصيان على شرح الأشموني من أن أحاجين قال: إن جموع الكثرة لا تجمع قياساً اتفاقاً، واختلف في جموع القلة فالأكثرون أنه ينقس، واختار ابن عصفور عدم انتقاصه، غير أن المجمع انتهى من مناقشة القاعدة إلى التعميم في قياسية جمع المجمع مطلقاً.

ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجد يقول: «ليس كل جمع يجمع» وكأنه يعم عدم القياس في جمع المجمع مطلقاً، سواء كان مكسرًا جمِعَ قلة أو جمِعَ كثرة، وبذلك أخذ ابن عصفور كما يقول أبو حيان، غير أن قوله: إن جموع الكثرة لا تجمع قياساً اتفاقاً غير دقيق، إذ ذكر السيوطي في كتابه: «هُمْ الْهَوَامِعُ» أن مذهب المبرد والرماني وغيرهما قياسية الجمع لجموع الكثرة مثل جموع القلة، وبذلك يكون فريق من النحاة على رأسه المبرد سبق المجمع إلى القول باطراد القياس في جمع المجمع.

على أن القاعدة لا تزال تحتاج إلى فضل من النظر، ويؤكد ذلك الرجوع إلى المسموع من العرب في الجموع للجملة: المذكر السالم والمكسّر والمؤنث السالم وهل هو من الكثرة فيها جيئاً بحيث يقاس فيها باطراد، أو هو يقل في بعضها قلة تدفع إلى منع القياس فيه، وتوضح ذلك الصيغ والأمثلة في الجموع الثلاثة، وفيها يلى ما وقفت عليه منها في كتب النحو واللغة:

أولاً: جمع المذكر السالم وتبادله مع جمع التكسير

تقل الصيغ والأمثلة في هذا الباب حتى لا تتجاوز عدد أصافع اليد الواحدة، سواء فيما يتصل بجمع التكسير المجموع جمع مذكر سالماً، أو ما جمع من جمع المذكر السالم جمع تكسير، وقد ذكرت كتب النحو من الضرب الأول صيغتين هنا كما ذكر الأسموف:

صيغة فواعل مثل: ناكس (مطاطئ الرأس) - نواكس - نواكسون

صيغة أفاعيل: أين (ميمون) - أيامين - أياميون

وقد نجد مثلاً للضرب الثاني ولقلة الأمثلة الواردة في كتب اللغة من هذا الباب بل تدرتها، نرى أن جمع الجميع لا ينطلي في فيه.

ثانياً: جمع التكسير جمعاً ثانياً في بابه

سجلت كتب النحو واللغة في هذا الباب جموعاً كثيرة، سمعت لجملة تكسير نسق منها ما وقفت عليه موزعاً على صيغ مختلفة لجمع التكسير:

صيغة أفعال مثل : عبد - أعبد - أعاد

يد - أيد - أياد

وطب (ستاء اللين) - أوطب - أواطب

كلب - أكلب - أكالب

صيغة أفعال مثلاً : سقاء (وعلاء ماء) - أقسية - أساقي

إناء - آنية - أوان

خوان (ماندة) - أخونة - أخاوين

مكان - أماكن - أماكن

سلاح - أسلحة - أسلح

سوار - أ سور - أسور

صيغة أفعال مثل : **نَصَرَ** (ختار) - **أَنْصَارَ** - **أَنْصَارٍ**
أَسْمَاءَ - **أَسْمَاءِ** - **أَسْمَاءً**
نَضَوَ (مهزول) - **أَنْضَاءَ** - **أَنْضَاءِ**
أَعْرَابَ - **أَعْرَابِ** - **أَعْرَابٍ**
قُولَّ - **أَقْوَالَ** - **أَقْوَابِ**
ظَفَرَ - **أَظْلَانَ** - **أَظَافِيرَ**
جَوَادَ - **أَجْوَادَ** - **أَجَارِدَ**
نَعَمَّ - **أَنْعَامَ** - **أَنْعَامِ**
صيغة فعل مثل : **أَصْبَلَ** - **أَصْبَلَ** - **أَصَابِيلَ**
جَزَرَ (ناقة الذبح) - **جَرَّزَ** - **جَزَازِرَ**
طَرِيقَ - **طَرَقَ** - **طَرَائِقَ**
صيغة فعل مثل : **حَظَّ** - **حَظَّوْطَ** - **أَحَاطِطَ**
صيغة فعل مثل : **جَهَالَ** - **جَهَالَ** - **جَهَالِيَّ**
صيغة فعل مثل : **غَرَابَ** - **غَرَبَانَ** - **غَرَابِينَ**
عَقَابَ - **عَقَبَانَ** - **عَقَابِينَ**
صيغة فعل مثل : **حُشَّ** (البستان) - **حُشَّانَ** - **حُشَّاشِينَ**
مَصِيرَ (معيّ) - **مُصْرَانَ** - **مُصَارِينَ**

وتلك سبعة وعشرون مثلاً موزعة على ثمانى صيغ لجمع التكسير سمعت على لسان العرب من قديم جامعين فيها الجمع مرة ثانية لكثرة العدد أو المبالغة أو التعظيم والتغفيف، وهي توكل ما ذهب إليه المبرد وغيره من النهاة من قياسية جمع التكسير ثانية عند الحاجة.

ثالثاً: جمع المؤنث السالم مع جمع التكسير
لم تصلنا عن العرب صورة لجمع المؤنث السالم مجموعاً جمع تكسير، إنما الذي وصلنا كثيراً هو جموع تكسير مجموعة جمع مؤنث سالماً، ونحن نسوق ما وقفتنا عليه من ذلك في كتب النهاة واللغة موزعاً على صيغ جمع التكسير المختلفة، بنفس صنيعنا في الباب السابق:
صيغة فعل مثل : **عَيْنَ** - **أَعْيَنَ** - **أَعْيَنَاتَ**
صيغة فعلة مثل : **عَطَاءَ** - **أَعْطَيَةَ** - **أَعْطَيَاتَ**
سَقَاءَ - **أَسْقِيَةَ** - **أَسْقِيَاتَ**

صيغة أفعال مثل	: ابن - أبناء - أبناءات
صيغة فعل مثل	: عائد (ناقة تتوح) - عوذ - عوذات
	معن (ماء طاهر) - معن - معنات
	دار - دور - دورات
صيغة فعل مثل	: غرفة - غرفات
	حجرة - حجرات
	ركبة - ركبات
صيغة فعل مثل	: طريق - طرقات
	جزور - جزرات
	حمار - همرات
صيغة فعل مثل	: بيت - بيوت
صيغة فعل مثل	: جمل - حالات
	رجال - رجالات
	دار - ديار
صيغة فواعل مثل	: موال - موالات
	صاحبة - صواحب
صيغة فعائل مثل	: حديدة - حدائد

تلك عشرون مثلاً موزعة على عشر صيغ لجمع تكسير جاءت عن العرب بمجموعة بالألف والباء جمع مؤنث سالماً، وهي - بدورها - تؤكد ما ذهب إليه المبرد والرماني وغيرهما من النحاة من قياسية جمع المكسر جمع مؤنث سالماً.

تعديل قرار قديم للمجمع - القاعدة العامة

بما قدمت أرى تعديل قرار المجمع القديم القائل بقياسية جمع الجمع مطلقاً بحيث يخرج منه جمع المذكر السالم وجع المؤنث السالم، وبحيث تُفَهَّم القاعدة على جمع التكسير، وأنه ينقاس جمعه ثانية جمعاً مكسرأ أو جمع مؤنث سالماً، وأقترح أن تصبح القاعدة العامة بهذه الصورة: ينقاس عند الحاجة جمع المكسر جمع تكسير ثانياً أو جمع مؤنث سالماً.

٨ - التضمين ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض

تعريف التضمين

التضمين في اللغة إيداع الشيء في داخل شيء آخر، كإيداع الماء في الوعاء والطعام في الإناء، وهو في اصطلاح علماء العربية إشراك فعل معنى فعل آخر، فباختصار حكمه في التعدي واللزوم. وكنا قد ألمنا به في مبحث تبادل التعدي واللزوم، ونريد أن نتوسيع في بحثه الآن. وقد دار هذا المصطلح من قديم بين النحاة، إذ ذكر السيوطي في باب المفعول معه يازاه بيت الراعي:

إذا ما الغائبَ يَرْزَقَ يَوْمًا وَزَجْجَنَ الْخَواجِبَ وَالْعُوْنَا

إن كلمة «العيون» في البيت لا تصلح أن تعرّب عطفاً على الْخَواجِبَ، كما لا تصلح أن تعرّب مفعولاً معه، لأن العيون لا تزجج أو تزين، وإنما تكحل، ولذلك أغرّها النحاة مفعولاً به لفعل محذوف هو «كَحُلَن». وعقب على ذلك بقوله: «ذهب جماعة منهم أبو عبيدة والأصمعي، وأبو محمد اليزيدي، والملازف، والمفرد إلى جواز عطف العيون على الْخَواجِبَ يتضمن العامل أي «زَجْجَن» معنى يتسلط به على المتعاطفين، واختاره الجرمي، وقال: يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو: «أكلت خيراً ولينا، فيضمن زَجْجَن معنى حُسْنٌ». والثلاثة الأولون في هذا النص من نحاة البصرة في القرن الثاق وأوائل الثالث للهجرة، والثلاثة التالون من نحاتها في القرن الثالث، وفي ذلك ما يدل على أن كلمة التضمين بمعنى إشراك فعل معنى فعل آخر تداولها النحاة منذ القرن الثاني الهجري.

صور التضمين

من يرجع إلى كتب النحاة واللغويين البصريين منذ القرن الثالث الهجري يجدهم يذكرون أمنية وشواهد لثلاث صور من التضمين:

الصورة الأولى: حين يكون الفعل لازماً أو بعبارة أدق بصيغة يطرد فيها اللزوم مثل صيغة فعل، فجميع أفعالها في العربية لازمة، وحكي عن نصر بن سيار آخر ولاة الأمورين على خراسان أنه عَدَى من هذه الصيغة فعل رَحْبَ، فقال: «رَحْبُكم الدخول في طاعة

ابن الکرماني» فعدى رحب وليست متعددة عند النحاة، فقيل: هي کلمة شاذة منه لا يُؤریه لها، وقيل: إنه ضمن «رحبكم» معنى وسعكم، وعداها مثلها. ومعروف أنه يطرد في كثير من الأفعال من غير باب فعل - كما مرّ بنا - أن تأتي تارة لازمة وتارة متعددة، ولم يحاول جهور النحاة حين تتعدي أن يطبقوا عليها فكرة التضمين، وبذلك تخرج تلك الصورة من الباب.

أما الصورتان الثانية والثالثة فهما: صورة تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل متعد بحرف آخر فيتعدى بهذا الحرف كأن يقول: «شربت ماء النيل» مضمنا «شربت» معنى «رويت» فتعدت مثلها بالباء فكان الباء معها حل محل من الجارة، إذ الأصل أن يقول شربت من ماء النيل. وتدور هذه الصورة بأمثلة لها متعددة في كتب النحاة. والصورة الثالثة: صورة تضمين فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر، فيتعدى مثله بحرفه كقولك: «آمل في النجاح» وأأمل فعل متعد ضمته معنى أطمع فتعدى مثله بمعنى الجارة. ويورد النحاة هذه الصورة وسابقتها أمثلة وشواهد متعددة قرآنية وغير قرآنية، وهو ما يدفعنا إلى مناقشة التضمين فيها، مستحضرين بأراء أئمة العربية من اللغويين والنحاة.

تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل آخر محائل فيتعدى بنفس حرفه

أول من بسط القول في هذه الصورة من صور التضمين ابن قتيبة في كتابه: «أدب الكاتب» متخدًا لها عنوانًا هو: «دخول بعض الصفات مكان بعض» متابعاً الكوفيين في هذه التسمية لحرف الجر، لأنها تروب عن صفاتها في مثل: «زيد في الدار» إذ أصل التعبير في تقديرهم «زيد كائن أو مستقر في الدار» فمحذفت الصفة، وهي: «كائن أو مستقر» وناب عنها الجار وال مجرور فقيل: «زيد في الدار». ويحيى ابن قتيبة في عرض الباب وبيان شوahده التي تروب فيها المروي الجارة بعضها عن بعض، وما يذكره من هذه الشوahد:

١ - قول **القحيف العقيلي**:

إذا رضيَتْ عسلَ بتوْ قَشِيرٍ لعمرَ الله أجيبيَ رضاها
وفعل «رضي» إنما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر «عن» فيقال: «رضي عنه - رضوا عنه»
غير أنه في البيت ضمن معنى «أقبل» إذ يقول: «أقبلت على زيد بودي» بمعنى رضي عنه.
وكان الكسائي يقول: إنما تعدى الفعل «رضي» فعل في البيت حلا على ضده وهو «سخطت»
لأن العرب قد تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره.

٢ - وقول دُوسر بن غسان البرّوعي:

إذا ما أمرتُ ولَّ علىَ بودَه وأدبرَ لم يَصْلُر بِإِدباره وَدَه

يصدر: يرجع. يقول دوسر: إذا جفاه أمرت لم يطلب وده. وقد عدى فعل «ولَّ» في البيت بحرف الجر: «على» وهو إنما يعنى إلى مفعوله بحرف الجر: «عن» فيقال: «ولَّ عن» غير أنه ضمن «ولَّ» معنى ضَنْ عليه وبخل، فأجرى التوكيد بالود مجرى الضئانة والبخال، مما جعله يعنى الفعل بمعنى الجارة مثل بخل وضن. وجوز ابن السيد - في شرحه لأدب الكاتب - أن يكون الفعل بمعنى الجارة مثل بخل وضن. فتعنى «سخط» مثلها بمعنى الجارة في مثل قوله: «سخط عليه - سخطوا عليه».

٣ - وقول زيد الخيل:

ويركب يوم الرَّوْع فيها فوارسَ يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَّى

الأباهر: الشريين. و «يَصِيرُونَ» في البيت تعدد «بفي»، وهي إنما تتعدي بالباء في مثل قوله: «هو بصير بالطب» فكان الوجه - كما يقول ابن السيد - أن يقول: «بصِيرُونَ يطْعُنُونَ الْأَبَاهِرَ» غير أنه ضمن «يَصِيرُونَ» معنى «متصرفون في تسديد الطعن» ولذلك عداها بمعنى الجارة بدلا من الباء.

٤ - وقول طرفة:

وَإِن يُلْقِي الْحَمْيَ الْجَمِيعُ تُلْقَى إِلَى ذُرْوَةِ الْبَيْتِ الرَّفِيعِ الْمَصْدُدِ

يقول طرفة: إذا اجتمع الحمى للافتخار لقيتني أنتسب في ذرة البيت الرفيع المصدد، أي الكريم المقصود من كل مكان، فكان ينبغي أن يقول: «في ذروة البيت» أى متتسعاً فيه، وكأنه ضمن فعل المتوى معنى «أوى» أى آوى إلى ذرورة، كما قال تعالى: **هُوَ سَاوِي إِلَى جَيْلِرِ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَأْوَى** ولذلك جاء طرفة بالي الجارة بدلا من «في» الجارة.

كلام ابن جنِي

ويشيع ابن السيد البطلاني سي شرحه لمسائل هذا الباب في أدب الكاتب، وما أورد من أمثلته بكلام لاين جنِي فيه بكتابه المخصص يزيده بياناً وإيضاحاً، إذ عقد له فصلاً استهلله بقوله: «أعلم أن الفعل إذا كان يعني فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف جر والثاني يحر جر آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقيع أحد المحرفين موقع صاحبه مجازاً وإيداعاً بأن هذا الفعل في

معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء به بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك في قول الله عز اسمه «أَجِلُّ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفُثُ إِلَى نِسَائِكُمْ» وأنت لا تقول: رفت إلى المرأة، وإنما تقول: رفت بها أو معها، ولكن لما كان الرُّفُثُ هنا في معنى الإفضاء، وكانت تعدى أفضية بالجار «إلى» كقولك أفضي إلى المرأة ، جئت بالي مع الرُّفُثِ ليذانًا وإشعارًا أنه يعنـاه».

ويذكر ابن جنـى من هذا الباب قوله عز شأنـه: «هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَرْكِي» فإنـ الأصل - في رأيه - أنـ يقال: «هل لك في كذا» لكنـ لما كان ذلك دعـاء وإرشاداً صار تقدير الآية: «أدعـوك وأرشـدك» ولذلك جاءـت «إلى» المجـارة مكانـ «في» لتفـيد الإـرشـاد والمـدـعـوة. ويـضـيـ في عـرـض الـبـاب مـقـتـيـاً منـ ابن قـتـيبة جـمـيعـ ما أورـدهـ فيهـ منـ أمـثلـةـ وـشـواهدـ، وـقدـ أـضـافـ إـلـيـهاـ قـولـ بعضـ الطـائـيـينـ:

نَلَوْذُ فِي لَمْ لَنَا مَا تَقْصَبْ مِنَ الْفَعَامِ تَرْسَدِي وَتَتَنَقَّبْ

ويريد ناظـمـ الـبـيـتـ بـلـفـظـةـ «أـمـ»ـ فـيـهـ جـبـلـ سـلـسـلـ أحـدـ جـبـلـ طـيـءـ»ـ سـمـاءـ أـمـاـ لـاعـتـصـامـهـ بـهـ،ـ وـيـقـولـ إـنـهـ مـنـيـعـةـ لـاـ تـخـصـبـ لـعـلـوـهـ الشـاهـقـ مـاـ يـجـعـلـهـ تـرـتـدـيـ بـالـسـحـابـ وـتـتـنـقـبـ.ـ وـفـعـلـ «نـلـوـذـ»ـ فـيـ الـبـيـتـ يـتـعـدـيـ بـالـبـاءـ،ـ فـكـانـ الـوـجـهـ أـنـ يـقـولـ النـسـاعـرـ نـلـوـذـ يـاـمـ،ـ غـيرـ أـنـهـ عـدـيـ الـفـعـلـ بـقـيـهـ لـأـنـهـ ضـمـنـهـ مـعـنـىـ نـزـلـ وـنـسـكـنـ لـسـكـنـاـهـ فـيـ وـزـرـطـمـ.ـ فـهـمـ دـائـيـاـ بـهـ لـاـئـذـونـ وـفـيـهـ مـعـتـصـمـونـ.

وـقـدـ تـوـقـفـ ابنـ جـنـىـ فـيـ أـنـتـاءـ عـرـضـهـ هـذـاـ الـبـابـ،ـ أـوـ هـذـهـ الصـورـةـ مـنـ التـضـمـينـ،ـ فـقـالـ:ـ «وـجـدـتـ فـيـ الـلـغـةـ مـنـ هـذـاـ الـفـنـ شـيـئـاـ كـثـيرـاـ لـاـ يـكـادـ يـحـاطـ بـهـ،ـ وـلـعـلـهـ لـوـ جـمـعـ أـكـثـرـهـ لـاـ جـيـعـهـ بـلـاهـ كـتـابـاـ ضـخـماـ،ـ وـقـدـ عـرـفـتـ طـرـيقـهـ،ـ فـإـذـاـ مـرـ بـكـ شـيـئـاـ مـنـهـ فـتـقـبـلـهـ وـأـنـسـ بـهـ،ـ فـإـنـهـ فـحـلـ مـنـ الـعـرـبـةـ لـطـيـفـ حـسـنـ يـدـعـوـ إـلـىـ الـأـنـسـ بـهـ وـالـفـقـاهـةـ فـيـهـ.ـ وـلـمـ يـصـرـحـ ابنـ جـنـىـ بـقـيـاسـيـهـ هـذـهـ الصـورـةـ مـنـ التـضـمـينـ،ـ وـلـاـ يـأـنـهـ سـمـاعـيـةـ يـقـتـصـرـ عـلـىـ مـاـ جـاءـ بـهـ السـمـاعـ مـنـهـ،ـ غـيرـ أـنـ تـنـوـيـهـ يـكـثـرـهـاـ الـمـفـرـطـةـ فـيـ الـلـغـةـ حـتـىـ لـيـمـكـنـ أـنـ يـضـعـ فـيـ أـكـثـرـهــ فـضـلاـ عـنـ جـيـعـهــ كـتـابـاـ ضـخـماـ يـؤـذـنـ بـأـنـ يـرـىـ قـيـاسـيـتـهـ،ـ وـيـؤـكـدـ ذـلـكـ قـولـهـ فـيـ فـاتـحةـ تـعـرـيفـهـ بـهـ:ـ إـنـ الـعـربـ تـسـعـ فـيـ اـسـتـخـداـمـهـاـ مـجـازـاـ أـوـ عـلـىـ سـبـيلـ الـمـجاـزـ،ـ مـاـ يـفـتـحـ الـأـبـوابـ لـقـيـاسـيـتـهـ لـأـنـ الـمـجاـزـ قـيـاسـيـ،ـ غـيرـ أـنـ كـثـرةـ النـحـاةـ لـاـ تـقـولـ بـقـيـاسـيـتـهـ،ـ وـتـرـىـ الـاـقـتـصـارـ فـيـهـ عـلـىـ السـمـاعـ.

وـقـدـ أـعـدـ ابنـ جـنـىـ الـبـلـاغـيـنـ بـعـدـ بـقـولـهـ:ـ إـنـ هـذـاـ التـضـمـينـ يـقـومـ عـلـىـ التـوـسـعـ فـيـ التـعـبـيرـ بـجـازـاـ إـلـىـ اـخـتـلـافـهـ فـيـ نـوـعـ بـجـازـهـ،ـ فـقـيـلـ إـنـ بـجـازـ مـرـسلـ،ـ لـاستـعـمـالـ الـلـفـظـ فـيـ غـيرـ مـعـنـاهـ لـعـلـاـقـةـ الـلـزـومـ،ـ إـذـ يـدـلـ الـفـعـلـ فـيـهـ عـلـىـ مـعـنـىـ الـفـعـلـ الـذـيـ تـضـمـنـهـ عـنـ طـرـيقـ الـلـزـومـ بـذـكـرـ قـرـيـنةـ هـيـ الـحـرـفـ الـجـارـ،ـ وـقـيـلـ:ـ بـلـ هـوـ بـجـازـ عـقـلـيـ فـيـ النـسـبةـ بـيـنـ الـفـعـلـ وـمـتـعـلـقـاتـهـ،ـ وـهـوـ فـيـ رـأـيـنـاـ قـولـ لـاـ يـتـجـهـ،ـ لـأـنـ النـسـبةـ

أى نسبة الفعل إلى الماء حقيقة في مثل: «رضي عليه لا عنه» الماء في بيت التحقيق، وقيل: بل هو كنایة، إذ المعنى الأصلي في قوله: «رضي عليه» مراد مع إرادة المعنى المضمن الجديد وهو الإقبال كما مر بنا. وهو أيضاً قول لا يتجه لأن الفعل «رضي» فقد معناه الأصلي يتضمنه معنى جديداً. وللقانا بجانب هذه الأقوال جميعاً القول بأن التضمين في هذه الصورة استعارة تبعية، حتى هذا الرأى الأخير في التضمين وأنه مجاز على طريقة الاستعارة التبعية، يتضح فيه التكلف الشديد، لأن الفعل في مثل الآية الكريمة: «وَلَا صَلَّيْتُكُمْ فِي جَذْوَرِ النَّخْلِ» مستعمل في معناه الوضعي المفهومي، وبالمثل «في» لأنهم حين يصلبون على جذور الشجر يصيرون مستقرين فوقها، وكأنها أصبحت ظرفاً لهم، ولذلك استعملت (في) الدالة على الظرفية بدلاً من على، داين جنى - في الواقع - هو الذي جعل بعض البلاغيين يتصورون فكرة الاستعارة التبعية في التضمين لقوله - كما أسلفنا - إن العرب تتسع فتوح المعرف موقع صاحبه مجازاً، وهو في ذلك يتبع البصريين الذي لا يقولون بنية المروف بعضاً عن بعض قياساً، فالحرف الماء عندهم ليس له إلا معنى وضعي واحد، وما خرج عن ذلك يحمل - كما مر بنا - على التضمين توسيعاً - أو كما قال ابن جنى مجازاً - وإن لم يتجه فيه التضمين عدداً شذوذًا أو ضرورة، كقول ذي الإصبع العدواني:

لَا وَابْنُ عَمْكَ لَا أَفْضَلَتْ فِي حَسَبِيْ عَنِيْ وَلَا أَنْ دَيَّانِيْ قَتَّخْزُونِيْ
لَا وَابْنُ عَمْكَ أَرَادَ لَهُ ابْنُ عَمْكَ، فَحَذَفَ اللَّامُ الْجَاهِرَةَ، دَيَّانِيْ: مَالِكِيْ، قَتَّخْزُونِيْ: تَقْهَرِيْ.
والفعل «أفضل» يتعذر إلى مفعوله بمعنى فيقال: أفضل عليه، وعداؤه ذو الإصبع يعنى الجاهزة بمعنى على لضرورة الشعر، وإنما يقال في مثل ذلك إنه ضرورة، لأن من الصعب أن يخرج فعل «أفضل» على صورة من التضمين في هذا البيت.

صنيع البصريين

و واضح من كل ما قدمت أن البصريين هم الذين دفعوا إلى كل ما ذكرت من أمثلة وشواهد للتضمين، ومن بحوث وأراء دارت حول طبيعته، وأنه يقوم على التوسيع في التعبير، مما جعل ابن جنى يذهب إلى أنه مجاز، ويضطرب البلاغيون بهذه في نوع مجازيته كما أسلفنا. والتكلف بل التعسف بين في كثير من تحريرات التضمين في العبارات الماضية، وأيضاً في تصور أنه قائم على المجاز، وكان حرجاً بابن جنى، وقد أكد أن نية المروف بعضاً عن بعض كثير في اللغة كثرة مفرطة أن يجعل ذلك قانوناً لغوياً عاماً لا يحتاج إلى تفسير مجازي أو غير مجازي، ولا تحتاج عباراته إلى تحرير ولا تأويل.

رأى الكوفيين

واضح أن كلام ابن جحوي يجعل رأى الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بطريق الوضعقياساً مطرداً - لا تجوز فيه ولا تضمن ولا ما يشبه التضمين - أكثر سداداً من رأى البصريين، ومعنى ذلك أن حرف الجر ليس موضوعاً لمعنى واحد كما تصور البصريون، بل هو موضوع لأكثر من معنى.

و بذلك أخذ أكثر النحاة بعد ابن جحوي مرجحون رأى الكوفيين على رأى البصريين، ملغين كل ما ترتب على رأى البصريين من أمثلة التضمين على نحو ما نجد عند ابن هشام في الجزء الأول من كتابه المغني، إذ عرض فيه حروف الجر عرضاً مفصلاً مبيناً بياناً وأفياً تعدد معانيها وتباينها لمواضعها بعضها مع بعض، فالباء المجازة متلاً يذكر لها أربعة عشر معنى، ويدرك أنها تأتي بمعنى «في» وبمعنى «عن» وبمعنى «على» وبمعنى «من» وبمعنى «إلى» ومع هذه المعانى الخمسة أمثلتها، وهي على الترتيب: **(ولقد نصركم الله بيَّنَ) (فَاسْأَلْ يَهُبِّرَا) (مَنْ إِنْ تَأْمُنْهُ يُقْنَطِرِي) (عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ الله) (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي)**، وبعبارة أخرى يصبح من معانى الباء، كما ذكر ابن هشام حسب ترتيب الأمثلة الظرفية والمجاوزة والاستعلاء والتبعيض والغاية. وجميع هذه المعانى تدل عليها الباء بطريق الوضع، ولا تضمن ولا ما يشبه التضمين.

ومثل الباء في ذلك حروف الجر الأخرى، تتبادل مع الفاعيل مواضع شقيقاتها، وهو ما أطال ابن هشام بيانه في كتابه **«المغني»** مما جعله يعدل - كما عدل كثيرون غيره من النحاة - عن فكرة التضمين التي دفعت إليها المدرسة البصرية، مؤذنين عليها فكرة المدرسة الكوفية أو رأيها في نهاية الحروف بعضها عن بعض بطريق الوضع اللغوى، ولا توسيع ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز.

تضمين فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر.

لعل أول من عرض هذه الصورة للتضمين عرضاً مفصلاً ابن قتيبة، إذ عقد لها باباً في كتابه أدب الكاتب باسم **«زيادة الصفات»** أي حروف الجر، وهي تسمية كوفية لا بصرية كما مر بتنا في حديتها عن صورة التضمين السابقة، لأنها تجعل محلها في مثل: **«رأيت زيداً في الدار»** على معنى **«رأيت زيداً كائناً أو مستقراً في الدار»** فحذفت الصفة وهي كائن أو مستقر، وحل المajar والمجر محلها. ويقول ابن السيد في فواتح تعليقاته على الباب عند ابن قتيبة: إن حروف الجر تنقسم من حيث الزيادة وعددها ثلاثة أقسام: قسم لا خلاف بين التحويتين في زيارته، وقسم

لا خلاف بينهم في عدم زيادته، وقسم ثالث فيه خلاف، وهو ما فتح له ابن قتيبة الباب، ويقول: إن جميع أمثلته وشواهده التي أوردها فيه إنما هو للباء الجارة، إلا ما ذكره من بيت حميد بن ثور في آخذه. ونذكر أولاً ما عرضه من آى الذكر الحكيم، ثم نذكر ما عرضه من الشعر.

شواهد قرآنية وشعرية أولاً: من القرآن الكريم

١ - قوله عز شأنه في سورة مريم: **﴿وَهُنَّ أَلْيَكُ بِمَذْعُونٍ النُّخْلَةُ تُسَاقِطُ عَلَيْكُ رُطْبًا جَنِيَّا﴾**. فالباء في لفظة (بمذعن) زائدة. وجوز ابن السيد أن تكون الباء غير زائدة، أي على أصلها من عدم الزيادة، وذكر ابن السيد أن (هُنَّ) ضمْنٌ معنٌ فعل جُرْيٌ فعدى منه بالباء.

٢ - قوله عز اسمه في سورة المؤمنون: **﴿وَسَجَرَةُ تَخْرُجٍ مِّنْ طُورٍ سَيِّنَاهُ تَبَتَّ بِالدُّهْنِ﴾** في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (تبَتَّ) بضم التاء. والباء في لفظة (بالدهن) زائدة. ويقول ابن السيد: في هذه الباء ثلاثة أقوال: أحدها ما ذكره ابن قتيبة من زيادة الباء، والثاني أنها للمصاحبة على معنى الحال أي تبت نباتها والدهن فيه - أو كما قال ابن هشام مصاحبة للدهن - والقول الثالث أن تبت من أنت بمعنى نبت.

٣ - قوله جل ذكره في سورة الإنسان: **﴿عَيْنَانِ يَشْرَبُ بِهَا عَيْدَ اللَّهِ﴾** فالباء بالأية في رأى ابن قتيبة زائدة. ويضيف ابن السيد فيها رأيين: أن تكون على الأصل غير زائدة بمعنى الإلصاق أو بمعنى من الجارة أي للتبعيض كما في قول أبي ذئب السالف في وصف سحاب عاصف:

· شَرِبْنَ بَاءَ البحْرِ نَمْ تَرْفَعْتَ مَقْتَجِي خَضِيرٍ هَنْ ثَيَّبْجَ

مقى: من. ثيَّبْج: سريع مع صوت أورعد قوى. وقال بعض النحاة - كما مرّ بنا - ضمت «شرِبْنَ» في البيت معنى روين، ولذلك عدبت مثلها بالباء. وقالوا (يشرب) في الآية أيضاً ضمنت معنى يروى.

ثانياً: من الشعر:

١ - قال الرايع:

هَنْ الْحَرَاثُ لَا رَبَّاتُ أَحْمَرَةُ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَآنَ بِالسُّورِ

ويريد الرايع بربات الأحمراء - وتروى الأخيرة كما مرّ - البدويات والباء في لفظة «بالسور» زائدة في رأى ابن قتيبة، لأن فعل «يقرآن» متعدد. وقال ابن السيد: إنه قبل إن الباء

فِي الْبَيْتِ غَيْرَ زَانِدَة، وَإِنَّهَا عَلَى أَصْلِهَا مِنْ مَعْنَى الْإِلْصَاقِ. وَقَالَ بَعْضُ النَّحَاةِ: إِنَّ الْفَعْلَ «يَقْرَأُ» فِي الْبَيْتِ - كَمَا مَرُّ بِنَا - ضُمْنٌ مَعْنَى «يَتَبَرَّكُ» وَلِذَلِكَ تَحُولُ مِثْلُه مَتَعْدِيًّا بِحَرْفِ جَرٍ هُوَ الْبَاءُ.

٢ - وَقَالَ الْأَعْشَى:

«ضَمِنْتُ بِرْزَقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا»

وَعِنْدَ ابْنِ قَتِيَّةِ أَنَّ الْبَاءَ فِي لَفْظَةِ «بِرْزَقٍ» زَانِدَةٌ لِأَنَّ فَعْلَ ضَمِنْتَ مَتَعْدَ، وَرَأَى ابْنُ السَّيْدِ أَنَّ الْفَعْلَ «ضَمِنْتَ» فِي الْبَيْتِ ضُمْنٌ مَعْنَى «تَكَفَلْتَ» وَالْتَّكَفْلُ يَتَعْدِي بِالْبَاءِ.

٣ - وَقَالَ رَاجِزٌ مِنْ بَنِي حَبَّةٍ:

نَحْنُ - بَنِي حَبَّةٍ - أَصْحَابُ الْفَلْجِ نَضْرُبُ بِالسِّيفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَّاجِ

الْفَلْجُ: النَّصْرُ، وَالْبَاءُ فِي لَفْظَةِ «بِالْفَرَّاجِ» زَانِدَةٌ فِي رَأْيِ ابْنِ قَتِيَّةِ، وَرَأَى ابْنُ السَّيْدِ أَنَّ الْبَاءَ غَيْرَ زَانِدَةٌ وَأَنَّ فَعْلَ «نَرْجُو» فِي الْبَيْتِ - كَمَا مَرُّ بِنَا - ضُمْنٌ مَعْنَى نَطْمَعُ، وَلِذَلِكَ تَعْدِي مِثْلُه بِالْبَاءِ.

٤ - قَالَ حَمْيَدُ بْنُ نُورٍ:

أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِصَادِ تَرْوِقُ

الْعِصَادُ: مِنْ أَشْجَارِ الْبَادِيَّةِ، سَرْحَةٌ: شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ. قَالَ ابْنُ السَّيْدِ: إِنَّمَا جَعَلَ ابْنَ قَتِيَّةَ «عَلَى» فِي الْبَيْتِ زَانِدَةً لِأَنَّ الْفَعْلَ: رَاقِي بِرْوَقٍ لَا يَحْتَاجُ فِي تَعْدِيهِ إِلَى حَرْفِ جَرٍ، ثُمَّ أَضَافَ: وَقَدْ يُكَبَّنُ أَنْ تَكُونَ «عَلَى» غَيْرَ زَانِدَةٍ بِتَقْدِيرِ مُحْذَوفٍ. وَقَالَ ابْنُ هَتَّامٍ فِي بَابِ عَلَى الْجَارَةِ: إِنَّ فَعْلَ «تَرْوِقَ» فِي الْبَيْتِ يَعْنِي تَعْلُو وَتَرْتَفَعُ، وَكَلَّمَا جَعَلَهُ هَذَا الْمَعْنَى أَوْ هَذَا التَّضْمِينَ يَتَعْدِي بِحَرْفِ الْجَرِ: «عَلَى».

صَحَّةُ رَأْيِ ابْنِ قَتِيَّةِ .

وَاضْعَفَ مِنْ كُلِّ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ الَّتِي تَضَمِنُ فِيهَا فَعْلٌ مَتَعْدَ مَعْنَى فَعْلٌ مَتَعْدَ بِحَرْفِ جَرٍ فَتَعْدِي مِثْلَه بِحَرْفِهِ، أَنَّهَا تَخْلُو فِي رَأْيِ ابْنِ قَتِيَّةِ مِنْ فَكْرَةِ التَّضْمِينِ، فَالْمَحْرُوفُ فِيهَا جَمِيعًا عَنْهُ حِرْفَ زِيَادَةٍ.

وَمِنْ يَنْعَمُ النَّظرُ فِي تَعْلِيقَاتِ ابْنِ السَّيْدِ عَلَى الْأَمْثَالِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا ابْنُ قَتِيَّةَ عَلَى زِيَادَةِ الْمَحْرُوفِ مِنِ الْمَفْعُولَاتِ، يَلْاحِظُ أَنَّهُ ذَكَرَ مِنْ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَبَقِيَ الرَّاعِي وَحْمَدُ بْنُ ثَورٍ أَنَّ بَنِ النَّحَاةِ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى أَنَّ الْبَاءَ وَعَلَى الْجَارِتَيْنِ مَعَ تَلْكَ الشَّوَاهِدِ لَيْسَا زَانِدَتِينِ، وَخَاصَّةً فِي آئِي

الذكر الحكيم، لما يرى من أن القرآن ليس فيه شيء زائد. وقد سقنا في الآيتين الأولى والثالثة رأى ابن السيد، وأiben جنى من أنها يدخلان في باب التضمين، وكأن التضمين – يراد به – تحاشى نفس الفكرة، وهي أن يقال: إن في القرآن حروفًا زائدة.

شواهد قرآنية

نسوق شواهد قرآنية ذهب بعض النحاة إلى أن حروف الجر فيها ليست زائدة، وأنها من باب التضمين ليوضح أن القول بزيادتها أكثر وضحا، فمن ذلك:

- ١ - قوله تعالى في سورة البقرة: **﴿وَلَا تُلْقِوَا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ﴾** قالوا: ضمن فعل (تلقوا) في الآية وهو متعد معنى فعل «تفضوا» فتعدى بالباء مثله.
- ٢ - قوله عز وجل في سورة النساء: **﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخُوفِ أَذَاعُوا يِه﴾** وفعل (أذاعوا) متعد بنفسه فقالوا: ضمن معنى «تحذنوا» فتعدى مثله بالباء.
- ٣ - قوله عز اسمه في سورة الأعراف: **﴿أَوْ لَمْ يَهِدِ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنَّ لَهُ نَسَاءً أَصْبَاهُمْ بَذُونُهُمْ﴾** وفعل «يهدى» متعد بنفسه، فقالوا: ضمن في الآية - كما مرّ بنا - معنى يتبعن فتعدى مثله باللام. ومثل هذه الآية آية سورة طه: **﴿أَفَلَمْ يَهِدِ لَهُمْ كُمْ أَهْلَكُنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ﴾**.

٤ - قوله تعالى في سورة إبراهيم: **﴿فَاجْعَلْ أَفْئَدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهُوِي إِلَيْهِمْ﴾** في قراءة من فتح الواو في فعل: (تهوي) وهو فعل متعد بنفسه، فقالوا ضمن في هذه القراءة - كما مرّ بنا - معنى «تميل» فتعدى مثله بالي المجازة.

٥ - قوله عز ذكره في سورة الكهف: **﴿وَلَا تَكُنْ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾**، وفعل «تعدو» متعد بنفسه فقالوا ضمن في الآية معنى «تبعد» فتعدى مثله بحرف الجر «عن».

٦ - قوله عز وجل في سورة الحج: **﴿وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَادِ﴾** وفعل «يريد» متعد بنفسه فقالوا إنه ضمن في الآية - كما مرّ بنا - معنى «يهم» ولذلك تعدى مثله بالباء.

٧ - قوله عز اسمه في سورة النور: **﴿فَلَيَحْدِرَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أُمْرِهِ﴾** وفعل (يخالفون) متعد بنفسه فقالوا: ضمن في الآية معنى «يخرجون» فتعدى مثله بعن.

٨ - قوله تعالى في سورة النمل: **﴿فَلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾** وفعل (ردف) متعد بنفسه، فقالوا: ضمن في الآية - كما مرّ بنا - معنى «اقرب» فتعدى مثله باللام المجازة.

٩ - قوله عز ذكره في سورة الصافات: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ وفعل (يسمعون) متعد بنفسه، فقالوا: ضمن في الآية معنى «يُصْغُون» ولذلك تدعى مثله بـالجارة.

١٠ - قوله عز وجل في سورة الأحقاف: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي دُرْبِي﴾ وفعل (أصلح) متعد بنفسه، فقالوا: ضمن معنى «بارك» فتدعى مثله بـالجارة.

ولو أن النحاة أخذوا بفكرة زيادة هذه الحروف مع أفعالها في الآيات الكريمة جميعاً، كما أخذ ابن قتيبة قدماً في شواهد مماثلة، لأنهم ذلك عن عنت كثير، بل عن غير قليل من التكلف والتعسف أحياناً. ويدل بوضوح على أن فكرة زيادة الحرف في هذه الصورة من التضمين لفعل متعد معنى فعل متعد بـجار هي الفكرة السديدة أنها تطرد في جميع الشواهد، سواء ما خرجه النحاة من آئي القرآن والأشعار على أساس التضمين، وما استعصى عليهم تخربيه وسلموا بأن المروف الجارة فيه حروف زائدة، ونسوق من ذلك طائفـة من الآيات القرآنية هي: قوله تعالى: ﴿فَلَيَمْدُدْ بَسَبِيبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ بـزيادة الباء، و﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ و﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ بَرَهُبُونَ﴾ بـزيادة اللام و﴿يُغَيْرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم﴾ بـزيادة من، ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ بـزيادة في و﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ بـزيادة إلى. وكل هذه الحروف الجارة زائدة.

شواهد شعرية من كتاب المغني

نسوق أيضاً - بـجانب هذه الآيات - أبياتاً مما أنسدـه ابن هشام في المغني شاهداً على بـحيء الحرف الجـار زائداً بين الفعل المتـعد ومفعولـه، ونكتـفي بما أنسـدـه مع الباء واللام الجـارـتين، أما الباء الجـارة الزائدة فـأنـسـدـ لها قول قـيسـ بن زـهـيرـ: ولا يـؤـاتـيكـ فـيـها نـاسـبـ من حـدـثـ إلا أخـو تـقـةـ فـانـظـرـ بـنـ تـقـ أرادـ قـيسـ: «فـانـظـرـ من تـقـ» فـزادـ الباءـ الجـارةـ.

وقولـ حـسانـ:

تـبـلـتـ فـوـادـكـ فـيـ التـنـامـ فـرـيـدـةـ تـسـقـيـ الصـدـيقـ بـيـارـدـ بـسـامـ تـبـلـتـ: أـسـقـمـتـ. الحـريـدةـ: الشـايـةـ الـحـسـنـاءـ. أـرـادـ حـسـانـ: تـسـقـيـ الصـدـيقـ بـارـدـاـ. وـأـنـسـدـ لـعـمـرـ وـبـنـ مـلـقـطـ قـولـهـ المـارـ:

مـهـمـالـيـ الـلـيـلـةـ مـهـمـالـيـ أـوـدـيـ يـنـصـلـ وـبـرـبـالـيـةـ
مـرـ بـناـ أـنـ: مـهـمـاـ لـ: مـبـتـداـ وـخـبـرـ، وـمـهـمـاـ لـهـ التـانـيـةـ توـكـيدـ. أـوـدـيـ: أـهـلـكـ. أـرـادـ عـمـرـ: «أـوـدـيـ
الـطـرـيقـ نـعـلـ وـسـرـ بـالـيـهـ».

وأما اللام الجارة الزائدة فأنشد لها ابن هشام قول ابن ميادة مادحا:
وملكت ما بين العرائٍ ونَّرِبٍ مُلْكًا أَجَارَ لِسْلَمٍ وَمَعَاهِدٍ
أراد ابن ميادة: «أَجَارَ لِسْلَمٍ وَمَعَاهِدٍ» أي أراح أئمة المسلمين والذميين المعاهدين.

وأنشد لحسان:
هذا سُرَاقةً للقرآن يَسْرِسُ يُقْطِعُ اللَّيلَ تَسْبِحُوا وَقُرْآنًا
أراد حسان: «القرآن يدرس» فزاد اللام
وأنشد للليل الأخيلية في مدح الحجاج:
أَحْجَاجٌ لَا يُعْطِي الْعُصَاءَ مُنَاهِمٌ وَلَا إِلَهٌ يُعْطِي لِلْعَصَاءِ مُنَاهِمًا
أرادت ليل: «ولَا إله يعطي العصاة».

والمحروف الجارة في كل هذه الأبيات مثل المحروف الجارة في الآيات الكريمة قبلها - حروف زائدة.. وكان حريضاً بالقاتلين بفكرة التضمين في أفعال معاشرة لها أن يعدلوا عنها لأنها لا تطرد في الباب، إنما الذي يطرد قول ابن قتيبة - من قديم - بزيادة تلك المحروف، وهو جانب من ظاهرة كبرى في العربية ظاهرة زيادة المحروف جارة وغير جارة مع المفاعيل وغيرها، ونضرب متلا ذلك زيادة الباء الجارة، فإن من يرجع إلى بابها عند ابن هشام يجده يقول في زيادة إنها تأتي زيادة في خمسة مواضع بالإضافة إلى زيادة مع المفعول به، وهي مواضع الفاعل والمبتداً والخبر والحال المنافية والتوكيد بالنفس. وكل ذلك يؤكد صواب الفكرة القائلة بأن المحروف الجارة للمفاعيل في الشواهد المذكورة حروف زائدة ولا تضمن فيها ولا ما يتضمن التضمين. أما أن القول بذلك قد يؤدي إلى وصف الذكر المحكم بأن فيه شيئاً زائداً لا حاجة إليه، فمردود بأنها مع زيادة إنها يحتاج إليها التعبير في القرآن الكريم وفي الشعر والنثر، لتأكيد الأفعال وإحكام صيغ الكلام، كما تقضى بذلك سنن العربية.

خلاصة القول في التضمين

واضح مما سبق أن الكوفيين وأبن قتيبة يعفوننا في هذا الباب من فكرة التضمين سواء حين تنويب حروف الجر بعضها عن بعض مع المفاعيل أو حين تدخل زائدة عليها مما يتبع لنا وضع القاعدةتين التاليتين :

- ١ - شوب حروف الجر بعضها عن بعض مع مقاييل الأفعال المتعددة بحرف لغرض علمي أو بلاغي.
- ٢ - تدخل حروف الجر زائدة على مقاييل الأفعال المتعددة لغرض علمي أو بلاغي.

المراجع

- ١ - الكتاب لسيوطه (طبعة يولاق) ٣٠٤/٢.
- ٢ - المقتضب للمرد ١٤٢/٤.
- ٣ - أدب الكاتب لابن قتيبة (نشر المكتبة السلفية) ص ٣٨٤ وما بعدها.
- ٤ - المخالص لابن جنٰى ٢٠٨/٢ وما بعدها.
- ٥ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسى (نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٦٢/٢ وما بعدها).
- ٧ - المغني لابن هشام (طبع دار الفكر)، أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعديه.
- ٨ - همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ١٥٤/٤، ١٥٣/٣ - ٢٢٠.
- ٩ - لسان العرب: مواد: الياء - شرب - هن.

٩ - فصل صيغ المبالغة عن صيغ الصفة المشبهة

(أ) صيغ المبالغة الخمس

هي أبنية متعددة محوّلة عن اسم الفاعل المستقى من أفعال ثلاثة متعددة أو لازمة، للدلالة على المبالغة والكثرة، وأوسعها دوراً في اللغة خُسْن حكاها كلها سيبويه، هي:

١ - فعل مثل: رِزَاقٌ - فَتَاحٌ - ضَرَابٌ - كَذَابٌ - غَدَارٌ - سَرَابٌ - نَوَامٌ - أَكَالٌ - نَهَابٌ.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم لتدلّ على الصانع صاحب الحرفة مثل:

نَجَارٌ - بَنَاءٌ - حَدَادٌ - سَيَّاكٌ.

٢ - فعل مثل: مِطْعَانٌ - مِهْدَارٌ - مِعْظَارٌ - مِنْحَارٌ - مِضْحَاكٌ - مِفْسَادٌ - مِصْلَاحٌ - مِكَارٌ.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم الآلة مثل: مضراب - ميزان - منشار - مفتاح - منقاش.

٣ - فَعُول مثل: فَخُورٌ - شَكُورٌ - ضَحْوَكٌ - حَقْوَدٌ - صَبُورٌ - هَجُومٌ - أَكْوَلٌ - طَهُورٌ.

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم المفعول مثل: رسول - ذلول.

٤ - فَعِيل مثل: حَيْدَرٌ - مَزِيقٌ - جَرِيعٌ - طَرِيبٌ - عَجِيلٌ - قَنْعٌ - غَضِيبٌ. وتستخدم هذه الصيغة كثيراً في الصفة المشبهة حتى تكون قياسية فيها على نحو ما سيوضح عنها قليل.

٥ - فَعِيل مثل: رَحِيمٌ - قَعِيدٌ - شَرِيدٌ - عَنِيدٌ - سَحِيقٌ - قَدِيرٌ - عَلِيمٌ - سَمِيعٌ.

وتستخدم هذه الصيغة كثيراً في الصفة المشبهة، حتى ليطرد القياس فيها على نحو ما سترى عنها قريب.

ويذكر سيبويه أن العرب تستعمل الصيغة الأربعة الأولى في المبالغة أكثر من استعمالها لصيغة فعل، إذ يقول: «إن الأصل الذي تغير عليه دلالة المبالغة هو فعال وفعال وفعال وفعل وقد جاءت فيه صيغة فعل» أى أنها أقل أحوالها استعمالاً فيها. ووافقه ابن مالك في الثلاثة الأولى، وسوى بين صيغتي فعل وفعل في ندرة الاستعمال، للدلالة على المبالغة.

و واضح من الأمثلة السابقة أن صيغ المبالغة جميعاً تصاغ من الأفعال المتعددة، وكذلك من الأفعال اللاحزة كما في مثل: ثُمَّام - مضحك - ضحوك.

وفي رأى سيبويه وأصحابه من البصريين أنها حين تصاغ من الأفعال المتعددة تجعل عملها، فيليها المفعول به، وأنشد في ذلك آياتاً مسموعة.

(ب) صيغ أخرى للمبالغة

ساق النحاة بعد سيبويه لأمثلة المبالغة صيغآ أخرى نكتفى بـأن نذكر منها:

- ١ - فعل مثل: سُكِّيت (كثير السكوت) - سُكِّير (كثير شرب الخمر) - شرِّيب (كثير الترب) صَدِيق (دائم التصديق).
- ٢ - فعلة مثل: خُدَّعة (كثير الخداع) - لَعْبة (كثير اللعب) - قُمَدة (كثير القعود) - أُمَنة (كثير الثقة بالناس) - ثُوَّمة (كثير النوم) وفي القرآن الكريم: «وَقَدْ لَمَّا هُنَّةَ لُرْقَةٍ» وهو العِيَاب للناس.

وهاتان الصيغتان - مثل صيغ المبالغة السالفة - تبنيان من الأفعال المتعددة واللاحزة. وفي اللغة أمثلة للصيغة الثلاث الأولى من أفعال غير ثلاثة مثل: درَّاك من دراك - معطاء من أعطى - زهوق (أى يعي) من أزهق في سيره.

(ج) التقاء صيغ المبالغة بصيغ الصفة المشبهة

للصفة المشبهة صيغ كثيرة تختص بها مثل: أبيض - حَسَنٌ - ضَحْمٌ - سَيِّدٌ - غَضِيبٌ - جَبَانٌ - شَجَاعٌ. وتلتقي أمثلتها - في رأى النحاة - بأمثلة المبالغة في الصيغة الثلاثة التالية.

١ - فعل

مررت بــأــهــذــهــ الصــيــغــةــ بــيــنــ صــيــغــةــ الــمــاــلــغــةــ وــقــدــ أــدــخــلــهــاــ النــحــاــةــ فــيــ صــيــغــةــ الصــفــةــ الــمــشــبــهــةــ،ــ مــثــلــيــنــ هــاــ بــكــلــمــةــ حــصــوــنــ وــأــمــثــلــتــهــاــ عــنــدــهــمــ فــيــ الصــفــةــ الــمــشــبــهــةــ قــلــيــلــةــ جــداــ،ــ بــيــنــهــاــ أــمــثــلــتــهــاــ الدــالــلــةــ عــلــىــ الــمــاــلــغــةــ كــثــيرــةــ وــلــاحــظــ ذــلــكــ ســيــبــوــيــهــ مــنــ قــدــيمــ،ــ وــطــرــهــ النــحــاــةــ الــبــصــرــيــوــنــ يــعــدــ قــيــاســهــاــ مــنــ الــأــفــعــالــ الــمــتــعــدــةــ،ــ

كما ذكر ذلك أبو حيان، وفي ذلك شيء من التحكم، لأن أمثلتها عند سيبويه مشتركة بين الأفعال المتعددة واللازمة، ومن أمثلة الأخيرة عنده: هجوم - هجوم.
وارى - لذلك - أن يطرد قياسها من الأفعال المتعددة واللازمة جميعاً، وأن تقصرها على دلالة المبالغة، لأن من الصعوبة يمكن أن تميز بين صيغها دالة عليها مرة، وعلى الثبوت الذي تدل عليه الصفة المشبهة مرة ثانية. وبذلك تخرجها من باب الصفة المشبهة وتقصرها على باب المبالغة مع صيغتيه القياسين: فعال ومقعّل.

٢ - فعل

هذه الصيغة تختلف مع الصيغة السالفة في أنه لا يوجد لها قياس في الدلالة على المبالغة، بينما تتقاسى في الصفة المشبهة - كما نص النحوة - قياساً مطروداً من فعل اللازم الدال على الأدوات والعيوب، والهيجانات والفرح والحزن مثل: وجع - حدب - عطش - بطر - نكد - سكس - مرح - شهب - هف - قلق - جزع.

ومادامت هذه الصيغة مطردة القياس في باب الصفة المشبهة، ولاقياس لها في الدلالة على المبالغة، فينبغي أن تخرجها من باب صيغ المبالغة، وتقصرها على باب الصفة المشبهة، وخاصة أن ما ساقوه من أمثلة لها في الدلالة على المبالغة قليل جداً كما لاحظ ذلك ابن مالك.

٣ - فعل

هذه الصيغة - مثل سابقتها فعل - ليس لها قياس في الدلالة على المبالغة، بينما تتقاسى في الصفة المشبهة - باعتراف النحوة قياساً مطروداً من فعل مضمون العين الدال على الغرائز والأوصاف المخلوقية والخلقية مثل: كريم - قبيح - جميل - حليم - ظريف - كبير - صغير.

ولاحظ سيبويه من قديم أن هذه الصيغة من صيغ المبالغة نادرة الاستعمال فقال: «فما هو الأصل الذي عليه أكثر المبالغة فعل ومقعّل فعال وقد جاء فعل» وفي ذلك ما يشير إلى ندرة بحثه فعل واستعماله، وتبعه ابن مالك فذكر أنه قليل الورود. وقد يقال: إن فعل تشتق أحياناً من أفعال متعددة مثل: رحمة فهو رحيم؛ وعلمه فهو عليم، وكأنها معدولة في هاتين الصيغتين وما يأثيرها عن فاعل للمبالغة، إذ يقال: راجح ورحيم كما يقال عالم وعليم. وفي رأينا أن تُحمل هاتان الصيغتان المعدلتان عن فاعل وما يأثيرها على دلالة الصفة المشبهة المفيدة للثبوت والاستمرار، لأن حمل تلك الأمثلة على المبالغة شذوذ في قياسية صيغة فعل.

وخرج على أصلها، وفي اللسان لابن منظور: (الرحمن الرحيم) بنيت الصفة الأولى على فعلان لأن فعلان من أبنية المبالغة؛ ورحيم فعال يعني فاعل كما قالوا: سميع يعني سامع وقدير يعني قادر».

وما يؤكد أن صيغة فعل من الأفعال المتعددة إنما تدل على معنى فاعل دون مبالغة استخدام القرآن الكريم لكلمتى: عالم وعالم في وصف الذات العلية بها دون أي فارق في مثل: «**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ**» «وَاللهُ عَلِيهِ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيًّا».

وفي رأينا أن ذلك يتهدى لما نزعم من أنه ينبغي إخراج صيغة فعل من صيغ المبالغة، وتحل محلها جميعاً على القياس المطرد في صيغة الصفة المشبهة. ويلاحظ أنها تكثر في أسماء الأصوات مثل صهيل - تهيك. وقد تأتي يعني مفعول مثل: قتيل - جريح - سليم.

وبذلك تصبح للمبالغة صيغ أساسية، هي: «فَعَالٌ - مِفْعَالٌ - فَعُولٌ»، وتلائتها مقيدة في الدلالة على المبالغة عند سبيويه والنحاة. وتُبنى جميعاً من الأفعال الثلاثية المتعددة والملزمة، كما تدل على ذلك أمثلتها عند سبيويه وغيره من النحاة.

ونضم إليها صيغتين ضمها المجتمع في قرارات سابقة إلى صيغ المبالغة القياسية هما: فعل مثل حَرِيفٌ، وفعلة بفتح العين مثل هُزَءَةٌ (لکثیر الهرء بالناس).

الخلاصة :

نخلص من ذلك كله إلى الترتيبتين التاليتين:

- ١ - صيغ المبالغة القياسية خمس، هي:
فَعَالٌ مثل وهَابٌ - مِفْعَالٌ مثل مُلْحَاحٌ - فَعُولٌ مثل غَفُورٌ - فَعَيْلٌ مثل شَرِيفٌ - فُعلة مثل ضَحْكَةٌ (كثير الضحك).
- ٢ - إخراج صيغتي فعل مثل حَدِيرٌ وفَعَيْلٌ مثل صغير من صيغ المبالغة.

المراجع:

- ١ - كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٥٦/٢ ٣٦٦.
- ٢ - شرح الشافية للرضا (تحقيق محمد نور المحسن وزميليه ٧١/١ وما بعدها و ١٤٣/١). ١٧٢/٢
- ٣ - المزهر (طبعة دار إحياء الكتب العربية) ٢٤٣/٢.
- ٤ - التصريح على التوضيح مع تعليلات الحاشية (طبع المطبعة الأزهرية ٦٧/٢ وما بعدها).
- ٥ - الصبان على الأشموني (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٢٢٠/٢، ٢٢٤، ٢٢٠/٣ وما بعدها.
- ٦ - مجموعة القرارات العلمية للمجمع في حسين علماً ص ٤٩، ٥١ - ٥٣.

١٠ - اطّراد صيغة «تفعل» في عبارات معاصرة

من المعروف أن العربية تميزت من بين أخواتها الساميّات بكرة التفنن في صيغ الأفعال والتنويع فيها، على نحو ما نرى في الفعل الثلاثي ومزيداته، وهي عند سيبويه اثنتا عشرة صيغة على هذا النمط:

- أفعُل - فُعُل - فاعل - تفعُل - تفاعل - افتعل - انفعُل - استفعُل -
- افعوُل - افعوعل - افعال. واستدرك النحاة واللغويون عليه سبع صيغ، هي:
 - أفعُل ومتناها : أَدْبَجَ إِذَا لَبِسَ الدِّيَاجَ.
 - افتعل ومتناها : أَجْلَوَى الْفَرْسَ إِذَا عَلَتْهُ كَدْرَةً.
 - الفعُلُل ومتناها : أَهْبَيْخَ الرَّجُلَ إِذَا تَبَخَّرَ فِي مَشِيَّتِهِ.
 - الفعوُلُل مثل : أَغْتَوْجَجَ الْبَعِيرَ إِذَا أَسْرَعَ.
 - افوَّتَعُلَل ومتناها : أَخْوَتَصَلَ الطَّائِرَ إِذَا أَخْرَجَ حُوَصْلَتِهِ.
 - افعُنَلَل ومتناها : أَسْلَنَقَ الرَّجُلَ إِذَا نَامَ عَلَى ظَهِيرَهِ.
 - افعُتَلَل ومتناها : أَسْخَنَكَ اللَّيلَ إِذَا اشْتَدَتْ ظَلَمَتِهِ.

ولفتني في هذه الصيغ السبع المستدركة على سيبويه أن النحاة واللغويين عزّ عليهم أن يجدوا لكل منها في اللغة أكثر من مثال واحد، وهو مثال - كما نرى - نادر وشديد الفراقة، ولعل ذلك ما جعل سيبويه يحملها جميعاً.

ابن جنى يذكر لصيغة تفعل ستة أمثلة

وكان أولى باللغويين والنحاة أن يستدركوا على سيبويه صيغة «تفعل» التي ساق لها ابن جنى في كتابه الخصائص ستة أمثلة، واحتاج لها قائلًا:

« جاءَ تَمَسْكُنَ وَتَمَدْرَعَ وَتَمَنْطِقَ وَتَمَنْدَلَ وَتَسْخَرَقَ وَتَمَسْلِمَ، فَتَحْمِلُوا مَا فِيهِ تِبْقَيْهُ الزَّائِدُ مَعَ الْأَصْلِ فِي حَالَةِ الاشتِقَاقِ، كُلُّ ذَلِكَ تَوْفِيقَ لِلْمَعْنَى وَحِرَاسَةَ لَهُ وَدَلَالَةُ عَلَيْهِ أَلَا تَرَى إِذَا قَالُوا تَدَرَّعَ وَتَسْكُنَ عَرَضُوا أَنفُسَهُمْ لِتَلَا يَعْرِفُ غَرَضَهُمْ: أَمْ الدَّرَعُ وَالسُّكُونُ أَمْ مِنَ الْمِدَرَعَةِ وَالْمَسْكَنَةِ. وَفِي هَذَا حُرْمَةُ الزَّائِدِ فِي الْكَلْمَةِ عَنْهُمْ حَتَّى أَقْرَوْهُ إِقْرَارَ الْأَصْوَلِ». »

وأين جنى لا يثبت في هذه الأمثلة صيغة «تَفْعِل» فحسب بل يضيف احتجاجاً لها ذا سفين، أما الشق الأول فهو أن العرب بخلاف إلى هذه الصيغة للتفرقة بين دلالتين: دلالة الفعل المستنق من الحروف الأصلية، ودلالة الفعل المستنق منها وما زيد عنها من الميم، ويوضح ابن جنى ذلك في الفعلين: تَمْدُرَعٌ وَتَمْسَكَنٌ، فإن دلالة مجردتها من الميم: تَمْدُرَعٌ وَتَسْكَنٌ، تغير دلالة المزيد، فتدركه ليس درع الحرب وتدركه: ليس مدرعاً أو قبيضاً من الصوف، وسكن من السكون ضد المركبة، ومسكن من المسكنة أي الفقر. وبالمثل تنتهي المرأة إذا سدت شفة (قطعة منقوقة من النياج) إلى وسطها تُرْخى بها أعلى توپها إلى الأرض، وتَمْنَطِقَ الرجل إذا ليس منطقه. ويقال تندل الرجل إذا أزال الوسخ عن نفسه، ومتندل إذا قسح بالمنديل. كما يقال تُخْرِقُ الرجل إذا أكثر من الكذب، وتمخرق في الكرم إذا أسرف فيه، ومن ذلك قولهم هو مخراق في الجود. ويقال أسلم الرجل إذا دخل في الإسلام، وتمسلم إذا تسمى باسم مسلم. واضح أن صيغة تَفْعِل في الأمثلة كلها تعبر عن دلالة خاصة بجانب دلالة الفعل قبل زيادة الميم فيه.

في المعاجم القدية أمثلة أخرى

ما أتيته المعاجم القدية من هذه الصيغة:

- ١ - تَمْرَأِي الرجل: إذا نظر في المرأة، بجانب رأى إذا نظر بالعين. وفي الخبر لا يَتَمَرَّأُ أحدكم في الماء أى ينظر وجهه فيه.
 - ٢ - تَمْرَقَقَ الرجل: إذا اتَّكَا على مِرْفَقة، أى مخددة، بجانب رفق به وترفق إذا تلطف به وحسن صنيعه
 - ٣ - تَمْكَحَلَ الرجل: إذا تناول مُكْحَلَة ليكتحل بها، بجانب كَحْل العين إذا وضع فيها الكحول.
 - ٤ - تَقْوَى الرجل: إذا تشبه بالموالى، أى السادة، بجانب ول الشيء وتولاه إذا تقلده.
- واضح أن تلك الأفعال مثل سابقتها استمدت من كلمات مزيدة باليم للدلائل جديدة بجانب دلالات كلماتها المجردة من الميم.

ويكمل ابن جنى احتجاجه للصيغة التي بنيت على أساسها هذه الأفعال، وهي صيغة «تَفْعِل» فيقول إن للحرف الزائد في الكلمة عند العرب كحرف الميم في هذه الصيغة ما للحرف الأصلي من حُرْمة في الاستنقاق. واضح في الاحتجاج أن العرب تصنع ذلك حين تزيد التعبير

عن دلالات جديدة بجانب دلالات الكلمات المجردة، مما يجعل الحرف الزائد في الألفاظ يأخذ حكم المروف الأصلية. وبذلك كله يكون ابن جني أول من سجل هذه الصيغة «صيغة تفعل» بما ذكر لها من أمثلة، ولم يكتف بذلك فقد وضع في يدها احتجاجاً قوياً سديداً.

أمثلة عصرية كثيرة لصيغة تفعل

ولعل من الطريف أنه تُبيّن من هذه الصيغة أفعال كثيرة تشيع في اللغة المصرية المعاصرة ما يدل على أنها لا تزال مكتبة حية في السلقة العربية إلى اليوم، ومن أمثلتها الأفعال التالية:

شَأْلَتْ عَلَيْهِ: إذا سخر منه وأسمعه مالا يرضيه بجانب الله إذا نقصه.

تَمْحَلِسْ لَهُ: إذا تقرب إليه وتزلف، بجانب حلس به إذا لزمه.

تَخْطَرْ: إذا مشى في بطء ميلًا مُعْجِيًّا بنفسه، بجانب خطر في متنه إذا اهتز.

تَحْوَرَتْ الدُّولَة: إذا كونت مع دولة أو دول محوّراً سياسياً، بجانب حور الكلام وتحاور فيه.

تَرْجَعْ: إذا ركب مرجوحة أو أرجوحة، بجانب رجع الشيء إذا ثقل أو مال وترجح إذا تحرّك.

تَرْجَلْ: إذا أصطعن المرأة أو الرجلة، بجانب ترجل إذا مشى على رجليه.

تَرْقَعْ: إذا أفرط في المرقة والصفاقة، بجانب رقع أي حق.

تَرْكَزَتِ الْأَفْكَارُ فِي السَّلَامِ: فهو مركزها الذي تلتقي عنده، بجانب ركز الرمح إذا تبّعه وغرزه.

تَسْخَرْ بِهِ: إذا أخذه مسخرة، بجانب سخر منه.

تَرْوَحْ بِالرُّوْحَةِ: إذا حرّكتها لتجلب إليه نسيم الهواء، بجانب راح وراح ضد غدا.

تَسْمَرُ الْبَابَ: إذا شدّ شدّاً قويّاً بمسمار، بجانب سُمَرَ، يعني تحدث مع آخرين ليلة، وها معان أخرى.

تَشْوُرْ: إذا سار مشواراً طويلاً أو مشاور متعددة، بجانب شار إذا سار مسرعاً.

تَطْوُرْ: إذا بعد جداً كأنما ألقى بوطواح بعيداً، بجانب طاح بعفي تاه وضل.

تَظَهَرْ: إذا ظهر، بجانب ظهر.

تَعْجِنُ الدِّقِيقَ: إذا اشتد عجنه، بجانب عجنه.

تَعْظَمْ: إذا أدعى العظمة، بجانب عظم أي صار عظيماً.

تَعْلَمْ: إذا ادعى المعلمة، بجانب علم.

تَفَصِّلْ: تحرك بما يشبه التحرك بتفاصيل، بجانب فصل.

تكرم : إذا صنع مكرمة، بجانب كرم وتكرم إذا تكلف الكرم.
تمنظر : إذا أعجب بمنظره أو يفكّر أكثر مما ينبغي، بجانب نظر الشيء وتنظره إذا تأمله
بيصره . ويمكن للعلميين أن يستخدموا هذا الفعل في النظر بالمتظاهر
تمهذا به : إذا جعل منه مهزة وسخرية، بجانب هزا به إذا سخر.
تمهز : كأنما يتحرك بهمان بجانب هزة إذا حرّكه.

ووراء هذه الأفعال العشرين أفعال أخرى بصيغتها تداول في اللغة المعاصرة، وحرى بنا أن ندخل أمثلتها ومشتقاتها في معاجلنا الحديثة. وتفرض علينا ذلك سنن العربية التي تفتح أبوابها - وطالما فتحتها - لاشتقاقات كثيرة في المواد اللغوية، سواء في باب الأفعال أو في باب الأسماء، رغبة متأصلة فيها، لتعيين المدلولات والصفات وتخصيصها، وتحديدها تحديداً دقيقاً. ومعروف أنها كانت تغيّز قديماً للشعراء أن يستقروا الأسماء والأفعال ويرتجلوها بحسب حاجاتهم الدلالية على نحو ما تعرف عن رُؤبة، وينبغى أن تستغل دائرة هذه الظاهرة في العربية لتنمية اشتقاقات مستحدثة بنيت على غرار اشتقاقات قديمة، على نحو ما نرى الآن فيما استحدثته اللغة المعاصرة من أفعال مشتقة، على غرار أفعال قديمة، وجميعها من بناء واحد أو صيغة واحدة هي صيغة «تم فعل».

وواضح أنه ينبغي بنا أن ندخل هذه الصيغة مع صيغ الأفعال الثلاثة المزددة الائني عشر، التي أحصاها سيبويه، لوفرة ما جاء على بنائها قديماً وحديثاً، ويدون برب هي أولى أن تسلك مع تلك الصيغ من صيغة «أفعوّل» التي أثبتها سيبويه في صيغ الثلاثي المزدوج الائني عشر، ذاكراً لها مثالين هما: أجلّوذ البعير إذا أسرع في السير، وأعلوّط الرجل البعير إذا ركب، ومتلها آخرُوط بهم السير إذا اشتتد، والكلمات الثلاث من غريب اللغة المهجورة، ومع ذلك فتح لها سيبويه بانياً في أبنية الفعل الثلاثي المزدوج، ولاشك في أن صيغة «تم فعل» أولى منها في الانتظام بين تلك الأبنية. وأيضاً أمثلتها القديمة والمحدثة أولى من أمثلة صيغة أفعوّل المهجورة بأن تدرج في المعاجم الحديثة. وفيينا ذلك فائدة مهمة في تصحيح لغة العامة، لأنها تتطيق الأفعال الحديثة بصيغة «تم فعل» بتسكين الناء، فنقول: أتمّالت - أتمحّلس - أتمخّطر - أتمرجح وهلم جراً، ولابد أن أشير إلى أن المجمع كان قد درس الاعتداد بالحرف الزائد في اشتقاق بعض الكلمات، وانتهى في سنة ١٩٦٥ إلى إجازة معاملته معاملة الحرف الأصل، مستضيئاً في ذلك ببعض كلام ابن جنى الذي أثبتناه، ومشترطاً أن يتداول المعاصرون أمثلته، وأن تتضخم الحاجة إليها، وأفعال صيغة «تم فعل» العصرية التي ذكرناها متداولة ونحس إليها الحاجة في الأداء اللغوي العصري، ولا توجد في اللغة أفعال تؤدي مادتها ومعناها في الدلالة والصفة.

النتيجة

نخلص من كل ما قدمنا إلى أنه ينبغي أن تضاف صيغة «تفعل» إلى أبجية الفعل الثلاثي المزيد في كتب التصريف واللغة، كما ينبغي أن يضاف ما صيغ على أساسها حديثاً إلى معاجنا المعاصرة، وإلا كان مثلكما مثل من يريد المُجزر على العربية وحرمانها من النمو والتطور، وهذا حقّان ثابتان من حقوقها اللغوية، وجواهران أصيلان في بنيتها وبنية اللغات جميعاً.

المراجع:

- ١ - كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٢٣٠/٢ وما بعدها.
- ٢ - الاستدراك على سيبويه للمزبدي (طبع روما) ص ٣٩
- ٣ - الخصائص لابن جنى (طبع دار الكتب المصرية) ٢٢٨/١
- ٤ - شرح الشافية للمرضى (طبعة القاهرة) ٨٣/١ وما بعدها
- ٥ - المزهر للسيوطى (طبع دار إحياء الكتب العربية) ٤١/٢
- ٦ - همع الهوامع للسيوطى (طبع دار البحوث العلمية بالكويت) ٢٢/٦ وما بعدها.
- ٧ - كتاب في أصول اللغة لمجمع اللغة العربية ٤٤/١ وما بعدها و ٣٢٦/٣ وما بعدها.

١١ - الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط

الصدارة مأخوذة لغويًا من الصدر، وهو أعلى مقدم الشيء، ويقال منها هذا الشيء في الصداراة، أي يتتصدر كل ما عداه. ويجمع النحاة على أن أدوات الاستفهام والشرط الصدارية، أي المجيء في أول جملتها أو عبارتها، ومن المثير أن تتناول ذلك بشيء من الشرح والبيان.

(أ) صداراة أدوات الاستفهام - معنى الصداراة

للإستفهام حرفان وأسماء متعددة، أما المحرفان فهما الهمزة وهل في مثل: «أزيد جاء - هل جاء زيد» وأما الأسماء فإنها تستخدم في الاستفهام وغيره، وهي: «من» للسؤال عن العاقل في مثل: «من جاء؟» وما للسؤال عن غير العاقل في مثل: «ما معك؟» و«أين» و«أني» للسؤال عن المكان في مثل: «أين (أني) سافرت؟» و«متى» و«أيام» للسؤال عن الزمان في مثل: «متى (أيام) عدت؟» و«أى في مثل: «أيكم سافر؟» وكم في مثل: «كم كتاباً معك» وكيف في مثل «كيف جئت؟».

وكل هذه الأسماء وما يلي «الهمزة وهل» يعرب مع تاليه من جملته، وهذا هو معنى صداراة أدوات الاستفهام، فلا تعرب البة مع ما يسبقها، إذ يخرجها ذلك عن الصداراة، إنما تعرب في داخل جملتها المقترنة بها، ففي مثل آية يونس: (قال موسى: ما جئتم به) لا تعرب (ما) مفعولاً به لقال، وإنما تعرب مبتدأ و(جئتم به) خبر، والجملة مقول القول، وفي مثل آية سورة يس: (إِنَّمَا يَرُوا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ) لا تعرب (كم) مفعولاً به لفعل (يرروا) السابق لها إنما تعرب مفعولاً به للفعل الثاني لها في جملتها: (أهلكنا).

وتحتاج هذه الأسماء للجر أحياناً إما بحرف جر، وإما بإضافة اسم إليها، وبشكل دخول حروف الجر عليها في مثل: «بن تؤيد كلامك؟ لم تستند هذا الكلام؟ عن تقل ما ذكرت؟ فيمن تظن ما ظنت؟ - بم تستشهد من الشعر؟ - لم تقول ذلك؟ - عم تستفهم؟ فيم أنت من ذلك؟ بأي دليل تقول قوله؟ لأى غاية تذهب هذا المذهب؟ عن أي السؤالين أجبت؟ في أي كتاب قرأت؟ - بكم اشتريت كتاب الأدب؟ - إلى كم تظل متकاسلاً» وكل هذه المعرف

الجارة ومحبر وراتها من أسماء الاستفهام تعلق بما يليها من أفعال، فإن ولها اسم كان مبتدأ، وكانت خبراً مقدماً لها، وإن لم يسبقها جارٌ أغربت على حسب موقعها من الكلام، واضح أن «ما» تحدث ألفها حين يدخل عليها الجار كما في الأمثلة السابقة. و«من» قد تأتي مضافة في مثل «كتاب من تقرأ؟» وكتاب مضافة إلى من وهي مفعول به لقرأة التالية «ومن» الاستفهامية في محل بير يضافتها إليها، ومثل من في ذلك «أى» في قوله: «صباح أى يوم سفرك؟»

ولإصدارة أدوات الاستفهام، وأنها لا تعرب مع ما قبلها، وإنما تعرب مع ما بعدها، فتح النحاة في باب ظن وأخواتها مبحثاً سموه: مبحث التعليق قالوا فيه: إن أفعال القلوب الثلاثة عشر، وهي: ظن وخال وحسب ودرى وتعلم ورأى وعلم وجعل وحجا وعد وزم ووهب ووهد، حين تدخل على جملة استفهامية تعلق عن العمل فيها، بحيث تعرب أدلة الاستفهام مع جملتها، ثم يقال فيها بعد: إنها - مع جملتها - سدت مسد مفعولي هذه الأفعال، لأنها تتطلب دائياً - كما هو معروف - جلتين، ويتبين ذلك في مثل آية التنزيل: **(وَإِنْ أُدْرِى أَقْرِيبُ أَمْ يَعْدِي مَا تُوعَدُونَ)** فلو أن أدرى كانت تعمل فيها بعد هزة الاستفهام لقرئت الآية: أقرباً أم بعيداً مفعولاً به ثانية للفعل أدرى؛ وهي قراءة متنوعة بحكم قانون الصدارة لأدوات الاستفهام وأن ما بعد هزته لا يعرب مع ما قبلها، وإنما يعرب مع ما بعده، فكلمة (قريب) خبر مقدم مرفوع و(أم بعيد) معطوفة عليها و(ما) اسم موصول مبتدأ مؤخر و(توعدون) صلة الموصول، ومن ذلك آية سورة طه: **(وَلَتَعْلَمُنَّ أَيْنَا أَشَدُ عَذَابًا)** فقد علق الفعل (ولتعلمن) عن الجملة الاستفهامية بعده، وتعرب (أينما) مبتدأ و(أشد) خبر، ولو كان الفعل غير معلق لتصير الكلمتان «أينما - أشد» مفعولين له، ومن ذلك آية سورة الشعرا: **(وَسِعَلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مُنْقَلِبٍ يَنْقَلِبُونَ)** و«أى» في الآية ليست منصوبة بالفعل قبلها، لأنها استفهامية، واسم الاستفهام له الصدر دائياً في عبارته، كما قلنا مراراً، وإنما هي مفعول مطلق منصوب لفعل (ينقلبون) بعدها، وقدمن من تأخير، لأن الأصل ينقلبون أي منقلب، لأن اسم الاستفهام دائياً له صدر الكلام، ومثل ذلك قوله: «علمت حتى المحاضرة» فمعنى خبر مقدم والمحاضرة مبتدأ مؤخر، ويقال: الجملة سدت مسد مفعولي «علمت». وبالمثل: «علمت أين كان زيد؟» فأين خبر مقدم لكان ولديت معمولة لفعل «علمت».

ولاحظ النحاة أن في الذكر الحكيم أفعالاً ليست من الأفعال الثلاثة عشر المارة التي سموها أفعال القلوب، ولديها جمل استفهامية وعلقت عنها، فالحقوها بها في التعليق، وهي: سأل كما في سورة الذاريات: **(يَسَأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّين)** فأيان ظرف مقدم خبر و(يوم) مبتدأ

مؤخر، ولو كان الفعل سأّل غير معلق لتصبّت كلمة (يوم الدين) ومثل هذا الفعل في التعليق فعل أبصراً ومشتقاته كما في آية القلم: ﴿فَسَتَبِعُرُّ وَيُبَصِّرُونَ * بَأْيُكُمُ الْمُفْتَوْنُ﴾ فـ(المفتون) مبتدأ مؤخر وـ(بأيكم) جار ومحروم خبر مقدم، والتعلان قبل الجملة الاستفهامية معلقاً، وإلا لتصبّت كلمة (المفتون). ومن ذلك فعل نظر في آية الغاشية: ﴿أَفَلَا يَنْظَرُونَ إِلَى الْإِهْلِ كَيْفَ خُلِقْتُمْ﴾ وكيف حال وليس منصوبة بفعل ينظرون، لأنّه معلق وإنما هي منصوبة بفعل (خلقت) بعدها لأنّها استفهامية، واسم الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل ما قبله فيه.

ومن ذلك آية سورة الكهف: ﴿فَلَيَنْظُرْ أَيْهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ ففعل فلينظر معلق وـ﴿أَيْهَا أَزْكَى﴾ مبتدأ وخبر. ومن ذلك فعل استبنا في آية يوسف: ﴿وَيَسْتَبِّنُونَ أَحَقَّهُ﴾ والفعل في الآية معلق لدخول هزة الاستفهام على الجملة بعدها، وـ(حق) خبر مقدم وـ(هو) مبتدأ مؤخر، ومن ذلك فعل فكر مثل: «فكّرت أهذا صحيح أم غير صحيح؟» وفعل فكر في العبارة معلق، لأن هزة الاستفهام حجزت بينه وبين جملته الداخلة عليها، وزاد ابن مالك على هذه الأفعال فعل نسي كما في قول زيد الأعجم هاجياً:

وَمِنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مِنْ أَنْتُمْ وَرِحْكُمْ مِنْ أَيِّ رَبِّ الْأَعْاصِرِ
وـ«من» التالية لنسينا في البيت استفهامية، وهو لذلك فعل معلق، وـ«من أنتم» مبتدأ وخبر.
وقال ابن مالك: كل ما قارب أفعال القلوب يجري مجرىها في التعليق، والمسألة - في رأينا -
أوسع مما ظن، إذ يلاحظ أن هذه الأفعال السالفة غير القلبية التي نصوا على إلحاقها بالأفعال
القلبية الثلاثة عشر، منها ما يتعدى إلى مفعولين مثل: «سأّل» وما يتعدى إلى مفعول واحد
مثل: «أبصراً - نظر - استبناً - نسي» ومنها فعل لازم هو «فكّر». ومن أجل ذلك كان ينبغي
الأخذ برأي العالم النحوى القديم يوسف في أن التعليق لا يقتصر على أفعال القلوب وحدها،
ولا على ما أطلق بها من الأفعال فحسب، بل هو يتناول الأفعال جميعاً قلبية وغير قلبية.
ولعل في كل ما قدمت ما يوضح معنى صدارة أدوات الاستفهام، وأنها دائمًا تكون في صدر
جملتها، فلا يعمل فيها ما قبلها بحال، وأنها حين يسبق جملتها فعل قلبي أو غير قلبي، يعلق عن
العمل، أو قل ينطّل فلا ينتمي إليها بأى صورة من الصور

قاعدتان

بذلك نخلص إلى القاعدتين التاليتين:

- ١ - تتصدر أدوات الاستفهام جملتها، ولا يعمل فيها ولا في أي جزء من أجزاء جملتها ما قد يسبقها من أفعال وغير أفعال.

٢ - تعلق الجملة الاستفهامية الفعل قليلاً وغير قليلاً عن العمل فيها، ويعرّب اسم الاستفهام دائمًا مع ما يعده.

العدول عن قرارات مجمعين

اتخذ مؤتمر المجمع سنة ١٩٨٥ قرارات بخلافان مخالفة صريحة قاعدة صدارة أسماء الاستفهام هنا:

(أ) خروج (ماذا) في الاستفهام عن الصدر

(ب) توسيع أساليب في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها.

ويحسن أن توقف قليلاً لمناقشة القرارات

(أ) خروج (ماذا) في الاستفهام عن الصدر.

يعنى القرار بإجازة أن يقال: «فعلت مذاً؟ وقرأت مذاً ونحوهما بحيث تكون «ماذا؟» معمولة لما قبلها.

والتعبير المقترن وهو «فعلت مذاً؟ قرأت مذاً؟» تعبير مقبول، لكن لا على أن «ماذا» معمول به لل فعل السابق، وإنما على أن «ما» مبتدأ و«ذا» خبر، كما نص على ذلك التحاة مراراً، و«ما» لا تزال في صدر جملتها لا «كما توهם مقترن القرآن وبذلك يتضح أن القرار الذى اتخذ المجمع فى صيغة (ماذا؟) الاستفهامية جدير بالإلقاء، لأنه يناقض القاعدة العامة لصدارة أدوات الاستفهام.

(ب) توسيع أساليب في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها

وضعت لهذا القرار مقدمة تحاول أن تقىس الاستفهام فى الفصحى على الاستفهام فى العامية، وما يجرى فيها أحياناً من خروج أدوات الاستفهام عن الصدار فى الظاهر مثل قول القائل: «محو الأمية مسئولية قومية كيف؟ وأنت من؟ منزلك أين؟ السفر متى؟».

ووضع القواعد فى الفصحى على أساس ما يجرى فى ألسنة العامة غير مقبول، وقيل: إن لذلك نظائر فى العربية، واستشهد على ذلك ببيتين وأية قرآنية، وأحد البيتين بيت زياد الأعجم المأثر:

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من أى ريح الأعاصير

و«من أنتم» مبتدأ وخبر كما مر، والفعل «نسى» معلق فى البيت كما ذكر ذلك ابن مالك فى

أسفنا، إذ تليه جملة استفهامية، والاستفهام في النسطر الثاني جار وبجور خبر لمبدأ محدود لا خبر لكلمة «رحمكم» كما ظنَّ والتقدير: رحيم من أى ريح الأعاصر هي، والبيت الثاني المستشهد به على هذه القضية المخطئة قول كعب بن سعد الغنوبي:

وَحَدَّثْنَا أَنَّا الْمَوْتُ فِي الْقُرْبَىِ فَكَيْفَ وَهَاتَا رَوْضَةُ وَقَلْبُ

القليل: البتر، وكأنما ظنَّ أن «كيف» الاستفهامية في البيت معمولة لفعل «وَحَدَّثْنَا» وهو ظنٌ خطئٌ، لأن اسم الاستفهام له الصدر دائياً، وكيف في البيت خبر مقدم لمبدأ محدود؛ أى فكيف ذلك، وإن فلا شاهد في البيت على ما يقال من أن الاستفهام فيه أو اسم الاستفهام خرج عن صدارته، والأية المستشهد بها لقاعدة خروج أدوات الاستفهام عن الصداررة آية سورة التوبه: ﴿كَيْفَ إِنْ يَظْهِرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقِبُوا فِيهِمْ إِلَّا وَلَا ذَمَّةٍ﴾ وكأنما ظنَّ أن (كيف) الاستفهامية في الآية خرجت عن الصداررة، وقبلها مباشرة: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُسْرِكِينَ عَهْدُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدُوكُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَقْبِلِينَ﴾ وإحدى انتين إما أن تكون (كيف) في أول الآية التالية توكيده لكيف المصدرة بها الآية الأولى وكيف فيها حال من كلمة (العهد) في آيتها، وإما أن تكون حالاً آخر من صيغة مماثلة أى كيف يكون لهؤلاء الناكرين عهد عند الله وعند رسوله، وال الحال أنهم إن يطروا بكم لا يرقبوا فيكم عهداً ولا ذمة. وإن فكيف في الآية المستشهد بها لم تخرج - كما ظنَّ - عن الصداررة.

ويتبين من كل ذلك أن ما قرره المجمع من توسيع أساليب خرجت فيها أدوات الاستفهام عن صدارتها، قرار ينبغي العدول عنه مثل سابقه، والصحيح ما قررته القاعدة السابقة من أن أدوات الاستفهام هما الصدر أو الصداررة دائياً في جملها، وأن ما قبلها لا يعمل فيها البيبة.

(ب) أدوات الشرط

تنوع أدوات الشرط، فمنها حرفان هما إن وإنما في مثل: ﴿وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُخْصُوهَا﴾ و«إذا ما تأتنا تكرمك» و«إذا ما» مهجورة من قديم في الاستعمال. ويقابل هذين المعرفين أسماء شرط كثيرة، وجمهورها مشترك بين الشرط والاستفهام وفي مقدمتها «من» وهي للعاقل في مثل آية النساء: ﴿مَنْ يَعْمَلُ سُوءاً يُعْذَبُ بِهِ﴾ و«ما» وهي لغير العاقل في مثل آية البقرة: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ وأختها: «مهما» وهي بمعناها كقول زهير:

ومهما تكن عند أمرىء من خلقة وإن خالها تحفَّ على الناس تُعلم و «متى» في مثل: «متى تقم أقم» وأيام في مثل: «أيام تجلس مجلس» وهو ظرف زمان، و «أين - أيتها» في مثل: «أين تطلبنا تهدنا» وأية النساء: «أينما تكونوا يُثْرِكُمُ الموت» و «أني» في مثل: «أني تجده تجده كريماً» وحيثما في مثل: «حيثما تستقيم تتوجه». وكل هذه الظروف للمكان والزمان تتعلق بحواب الشرط لا بفعله. ومن أسماء الشرط أيضاً «أى» في مثل: «أى عمل تعلم أعمل» و «كيفما» وهي للحال في مثل: «كيفما تجلس مجلس». وكل هذه الأدوات يليها جلتان تسمى أولاهما فعل الشرط، والثانية الجواب أو المجزء، كما توضح ذلك الأمثلة السالفة، والمضارع بعدها يجزم بالسكنون إذا كان مفرد، وبعذف النون إذا كان مشقى أو جماعة.

وتتحقق بذلك الأدوات ثلاث أدوات اسمية ظرفية وأداة حرفية، أما الأدوات الاسمية الظرفية فهي: إذا ولما وكلها، والجملتان بعدها تكونان ماضيتين، ولذلك لا تعد جميعاً أدوات شرط جازمة كالأدوات السالفة، بل هي أدوات شرط غير جازمة، وإذا جاء مضارع في جوابها لا يجزم، وأولاًها إذا وهي ظرف للمستقبل مثل: «إذا دعوه أني - إذا دعوه يأتي أو يجيئ» وهي تحول زمن الماضي بعدها إلى المستقبل أي «إن تدعه يأتي أو يجيئ».

وثانية هذه الأدوات الظرفية الشرطية غير الجازمة لـ «أى» وهي ظرف وجود لوجود، أي وجود الجواب، لوجود الشرط، مثل آية الإسراء: «فَلَمَّا نَجَّا هُمْ إِلَي الْبَرِّ أَغْرَضْنَاهُمْ» وإذا كان جوابها مضارعاً لم يجزم كآية سورة هود: «فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرُّؤُوفُ وَجَاهَهُ الْبُشَّرَى يُجَادِلُنَا» برقع (يجادلنا) وهي الجواب، وإذا كان جوابها جملة اسمية افترت - مثل بقية أدوات الشرط جازمة وغير جازمة بالفاء أو إذا الفجائية مثل آية سورة لقمان: «فَلَمَّا نَجَّا هُمْ إِلَي الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّفْتَصَدُ» وأية العنكبوت: «فَلَمَّا نَجَّا هُمْ إِلَي الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرُكُونَ». وثالثة هذه الأدوات الشرطية غير الجازمة «كلما» وهي مثل «لما» منصوبة على الظرفية، ويليها دائياً ماضيان مثل: «كلما ذهبوا عادوا».

أما الأداة الحرفية فهي لو الشرطية، وهي مثل الأدوات الظرفية الثلاثة غير جازمة، وتختص مثلها بالدخول على فعلين ماضيين، وقال سيبويه «هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره» وصوَّر ذلك النحو بعده بقولهم: إنها حرف امتناع لامتناع، أي امتناع الجواب لامتناع الشرط مثل: «لو قام زيد قام عمرو» فامتنع قيام عمرو وعدم قيام زيد، وقال ابن هشام في المعنى: «فهم الامتناع في لو كالبدعي، فإن كل من سمع كلمة: «لو فعل» فهم عدم وقوع الفعل من غير

تردد، وإذا كان جوابها ماضياً مثيناً غلب اقتراحه باللام كآية الأنفال: «وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سَمَعُوهُمْ وَلَوْ أَشْعَرُوهُمْ لَتَرَوْهُمْ» وقد لا يقتربن جوابها الماضي المثبت باللام مثل آية الواقعة: «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَا أَجَاجًا». أما إذا كان جوابها ماضياً منفياً فالنالب عدم اقتراحه باللام مثل آية الأنعام: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا» وقد يقتربن بها مثل: «لو كان لي الخيار لما حضرت».

أدوات الشرط كأدوات الاستفهام، لا يعمل فيها عامل قبلها إلا إذا وقعت بعد حرف جر أو اسم مضارف، فإنها تجر مثل: «بِنِ تَسْتَعْنُ أَسْتَعْنَ - إِلَى مَنْ تَذَهَّبُ أَذَهَبْ - عَنْ مَسْأَلَاتِكَ - فِيهَا تَقْرَأُ أَقْرَأْ - فِي أَيِّ يَوْمٍ تَسْافِرُ أَسْافِرْ - صَبِيحةً أَيِّ يَوْمٍ تَعْمَلُ أَعْمَلْ» واسم الشرط المجرور وجاره يتعلقان بالجواب، وبالنالب الظرف: «صَبِيحةً أَيِّ يَوْمٍ» معمول للجواب، وبالمثل جميع أسماء الشرط الرمانية والمكانية العامل فيها ذاتاً الجواب.

أما من فبحسب مواقعها من الكلام، فقد تكون مبتدأ في مثل: «من يقم أقم معه» وقد تكون مفعولاً به في مثل آية الأعراف: «مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ»، و«ما» تكون مفعولاً به في مثل آية البقرة: «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُ اللَّهُ» وقد تكون مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً في مثل: «ما تَعْمَلُ أَعْمَلْ» وعلى الأول أى ما تعلمه أعمله وعلى الثاني: أى عمل تعلم أعمل، وقد تكون مصدرية زمانية في مثل آية التوبية: «فَمَا أَسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ» أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

و«أى» إن أضيفت إلى ظرف زمان في مثل: «أى يوم تساورُ أساورْ» أو إلى ظرف مكان في مثل: «أى مسجدٌ تَصْلُّ فِيهِ أَصْلُ» فهي منصوبة على الظرفية ومتصلة بالجواب، وإن أضيفت إلى مصدر في مثل: «أى عمل تَعْمَلُ أَعْمَلْ» فهي مفعول مطلق، وقد تكون مبتدأ في مثل: «أى شخص يستغفر ربّه يغفر له» ومفعولاً به في مثل: «أى عمل تعلمه تحسنه». و«كيفها» تعرّب حالاً في مثل: «كيفها تجلّس أجلس» وخيراً لكان في مثل «كيفها تكن أكن».

(ج) صدارة أدوات الشرط

وقاعدة عامة: لا تعرّب أدوات الشرط مع ما قبلها، إنما تعرّب مع ما يعدها، إذ هي جزء لا يتجزأ من جملتها، وهذا هو معنى ما يقوله النحاة ويرددهونه من أن لها الصدر أو الصدارة في عبارتها، فهي تتصدرها في الإعراب أو بعبارة أخرى في تشكيلها كجملة، ولكن يتضح ذلك وضوحاً بيّنا نستعرض فيما يلي طائفة من الصيغ التي قد توهم أن اسم الشرط معمول لما قبله،

فمن ذلك آية سورة يوسف: ﴿إِنَّمَا مَنْ يَتَقَّ وَيَصِيرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ فاسم الشرط «من» في الآية ليس خيراً لأن، وإنما هو مبتدأ وخبره فعل الشرط: «يتحقق» وجملة الجواب اسمية ولذلك اقترنـت بالفاء و«من» وجملتها خبر إن، ومن ذلك بيت القطامي:

و «الناس» في البيت مبتدأ مرفوع و «من» اسم شرط في محل رفع مبتدأ ثان، وجملة فعل الشرط خبر، والجواب «قائلون له» ينتدري مخدوف أي فهم قائلون له و «من» مع جملتها الشرطيتين خبر «الناس». ومن ذلك قول المشتبئ:

وَمَا كُنْتَ مِنْ يَدْخُلُ الْعُشْقَ قَلْبَهُ وَلَكِنَّ مَنْ يَبْصُرُ جَفْوَنَكَ يَعْشِقُ
وَ«مَنْ» فِي الشِّطْرِ الثَّانِي اسْمُ شَرْطٍ جَازَ، وَمِنْ الْخَطَأِ أَنْ يُقَالُ إِنَّهَا اسْمٌ «لَكِنْ» فَاسْمُهَا
ضَمِيرٌ شَأنَ مَذْوَفٍ، وَ«مَنْ» شَرْطِيَّةٌ مُبْتَدِأٌ مِنْ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحْلِ رُفعٍ وَخَبِيرَهَا فَعْلُ الشَّرْطِ،
وَ«يَعْشِقُ» الْجَوَابُ، وَ«مَنْ» وَمَا بَعْدُهَا خَبِيرٌ لَكِنْ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْمُشَعَّرَاءِ:
أَرِيَ الْعَمَرَ كَنْزًا نَاقِصًا كُلُّ لَيْلَةٍ وَمَا تَنْقُصُ الْأَيَّامُ وَالدَّهْرُ يَنْقُصُ
وَ«مَا» فِي أَوَّلِ الشِّطْرِ الثَّانِي اسْمُ شَرْطٍ جَازَ، وَخَطَأُ أَنْ يُقَالُ إِنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى كَلِمَةِ
«الْعَمَرِ» مَفْعُولٌ أَرِيَ، إِنَّهَا هِيَ مَفْعُولٌ لِلْفَعْلِ الثَّالِي لَهُ، وَهُوَ فَعْلُ الشَّرْطِ وَ«يَنْقُصُ» الْجَوَابُ، وَهَا
مَعْزِزٌ وَمَانٌ. وَمِنْ ذَلِكَ:

بنفسى سقامٌ لستُ أحسنَ وصَفَةً عَلِيْهِ أَنَّهُ مَا كَانَ فَهُوَ شَدِيدٌ وَ«مَا» فِي الشَّطَرِ الثَّانِي اسْمُ شَرْطٍ، وَلِيُسْتَ - كَمَا قَدْ يَظْنَ خَطَاً - خَيْرٌ لَأَنَّ، وَإِنَّمَا هِيَ خَيْرٌ مَقْدِمٌ لِكَانَ التَّالِيَةَ - وَاسْمُ كَانَ ضَمِيرٌ مُسْتَترٌ يَعُودُ عَلَى سَقَامٍ، وَقُرْنَ جِوابِهِ بِالنَّاءِ لِأَنَّهُ جَمِيلٌ أَسْعِيَةٌ، وَهِيَ مَا يَلِيهَا مِنْ فَعْلٍ شَرْطٍ وَالْمَعْوَابُ خَيْرٌ أَنَّ.

ومن ذلك آية سورة الأعراف: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا يَهُ مِنْ آيَةٍ لَتَسْخَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ و«مهما» في الآية اسم شرط جازم، ومن الخطأ أن يظن أنها مفعول لل فعل (قالوا) وإنما هي مبتدأ خبره فعل الشرط، وهي وجلت الشرط والجواب مقول لـقالوا. ومن ذلك قول أمرئ القبس في معلقته:

أَغْرِكُ مَنْ أَنْ حَبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْكَ مَهَا تَأْمِرِي الْقَلْبُ يَفْعَلُ
وَ«مَهَا» فِي الْبَيْتِ اسْمٌ شَرْطٌ جَازِمٌ، وَمِنْ الْخُطْلَةِ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا خَبْرٌ: «أَنْ» قَبْلَهَا إِنَّهَا هِيَ
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِلْفَعْلِ بَعْدِهَا يَعْنِي «أَىْ أَمْرٍ تَأْمِرِي الْقَلْبُ يَفْعَلُ» وَهِيَ وَفْعُ الشَّرْطِ وَالْجَرْبِ

غير أن ومن ذلك آية البقرة: **﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِنَّمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** و (إِنَّمَا) في الآية اسم شرط جازم منصوب على الظرفية المكانية، وليس متعلقاً بالفعل: (فَاسْتَبِقُوا) إنما هو متعلق بالجواب (يأتِ) وإن اختل المعنى واختل نسق الكلام إذ ثلاه فعلان بجز ومان مرتبط بعضها ببعض. ومن ذلك قول يشر بن أبي خازم:

وَيَنْصُرُنَا قَسْوُمُ غَضَابُ عَلَيْكُمْ مَنْ تَدْعُهُمْ يَوْمًا إِلَى النَّصْرِ يُرْكِبُوْا

و «من» في أول الشطر الثاني اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية، وليس متعلقاً بالفعل السابق «ينصرنا» وإنما هو متعلق بالجواب يركبوا، وهو وجملته الشرطيان في محل رفع صفة ثانية لقوم. ومن ذلك قول زهير في المديح:

جَرَىٰ مَنِ يُظْلَمُ يَعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعًا وَإِلَّا يُبَدِّدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ

و «من» في البيت كسابقتها اسم شرط جازم مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية، وليس متعلقاً بكلمة «جرى» السابقة له، وإنما هو متعلق بالجواب «يعاقب» وإن اختل نسق الكلام وسياقه.

ومن ذلك آية الإسراء: **﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَّامًا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسَمَّىٰ﴾** وما في أيام زائدة والمعنى أي اسم من أسماء الله تسمونه: الله أو الرحمن فادعوه به، وأياماً ما مفعول ثان لا للفعل السابق: **﴿وَادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾** وإنما للفعل التالي ومفعوله الأول محدود لدلالة السياق عليه، وجملة **﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسَمَّىٰ﴾** جواب (أياماً). ومن ذلك قول الحسين بن الحمام المري:

ولكن خذوني أى يوم قدرتم على فحزووا الرأس أن أتكلما
و «أى يوم» في البيت اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية بالإضافة إلى يوم
و «قدرتم» فعل الشرط ودخلت الغاء على الجواب المتعلق به: «فحزووا» لأنه فعل أمر. ومن ذلك بيت الشنفرى في الثناء على زوجته:

أَمِيسَةٌ لَا يَخْزَى تَسَاهَا حَلِيلَهَا إِذَا ذُكِرَ النَّسُوانُ عَفَّتْ وَجَلَّتْ

تناها: ذكرها، و «إذا» في البيت اسم شرط غير جازم مبني في محل نصب على الظرفية، وليس معمولاً للفعل قبله «يخزى» أي لا يقهر وإنما هو معمول لجوابه «عفت» ولذلك يقول التحاة في إعرابه: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه (أنه يضاف إليه) منصوب بجوابه.

ومن ذلك قول راشد الشعكري في هجاء قيس الشيباني وفراه عن الأخذ بشار صديقه عمرو حين تحقق منهم وأنهم جناته:
 رأيُكَ لِمَا أَنْ عَرَفْتَ وَجْوهَنَا صَدَّقَتْ وَطَبَّتْ النَّفْسُ - يَا قَيْسُ - عَنْ عَمْرٍ وَ
 وَ«أَنْ» فِي الْبَيْتِ زَانَة، وَ«لَمَا» اسْمَ شَرْطٍ غَيْرَ جَازِمٍ مِنْبَنِيةٍ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ
 الزَّمَانِيَّةِ، وَهِيَ لَيْسَ مَعْمُولَةً لِلْفَعْلِ قَبْلَهَا: رَأَى، وَإِنَّمَا هِيَ مَعْمُولَةُ جَوَابِهَا: «صَدَّقَتْ». وَمِنْ ذَلِكَ
 آيَةُ الْبَيْرَقَةِ: **﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطُفُ أَبْصَارَهُمْ كُلُّمَا أَخَاهُ لَهُمْ مَشَوا فِيهِمْ﴾**. وَ«كَلَمَا» فِي الآيَةِ اسْمٌ
 شَرْطٍ غَيْرَ جَازِمٍ، وَ«كُلُّ» مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَعَالِمَهَا أَوْ نَاصِبَهَا لَيْسَ فَعْلٌ (يَخْطُفُهُ) قَبْلَهَا،
 وَإِنَّمَا عَالِمَهَا جَوَابِهَا: «مَشَوا». وَمَا فِي (كَلَمَا) مَصْدِرِيَّةِ ظَرْفِيَّةٍ وَهِيَ الْفَعْلُ بَعْدُهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدِرٍ
 مُضَافٍ إِلَى كُلِّ أَىِّ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِضَامَةٍ.

قاعدتان

لعل في جميع ما ذكرت من أمثلة ما يبين في وضوح معنى صدارة أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، وأنها تتتصدر دائمًا جملتها، ولا تعرّب مع ما قبلها بحيث يتسلط عليها في العمل، بل تعرّب دائمًا مع ما بعدها، وبذلك نخلص إلى القاعدتين الآتتين:

- ١ - تتتصدر أدوات الشرط جازمة وغير جازمة جملتها.
- ٢ - لا يعمل فيها عامل - من فعل وغير فعل - قبلها.

المراجع:

- ١ - الكتاب لسيبوه ٣٢/١ وما بعدها و ٩٣ وما بعدها و ١٠٩ وما بعدها و ٤٨١ وما بعدها.
- ٢ - المقتضب للمبرد ٤٦/٢ وما بعدها و ٢٩٧/٣ و ٤٢٨/٤.
- ٣ - الرضي على الكافية ١/١٤، ٢/٥٣ وما بعدها.
- ٤ - المغني لابن هشام: انظر أدوات الاستفهام والشرط.
- ٥ - الصيان على الأشموني ٤/٢ وما بعدها.

١٢ - تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام

كانت لجنة الأصول قد اتخذت في الأعلام المتابعة في مثل: «سافر محمد على حسن» فراراً قدّيماً بجواز تسكين هذه الأعلام في الكلام المتصل. ورأى مؤقر المجمع في سنة ١٩٦٥ تأجيل النظر في ذلك إلى مؤقر قادم. وعادت اللجنة في سنة ١٩٧٨ إلى دراسته وانتهت وانتهى المؤقر معها إلى اعتماده. وكانت قدّمت إلى اللجنة مذكرة تحمل من كتب النحو والقراءات شواهد توسيع ذلك.

شواهد على تسكين الحركة الإعرابية

١ - جاء في كتاب سيبويه (٢٩٧/٢) أن العرب يسكنون الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، كما يسكنون الحرف الثاني المكسور والمضوم في الاسم الثالثي مثل: فخذ وعهد، ويسوق مثلاً لذلك قول أمي القيس:

فاللهم أشرب غير مستحب إنساً من الله ولا واغسل
ومستحب: مكتسب، وجاء أيضاً في نفس الكتاب (٤٥٠/١) عن جزم المضارع أنه لا يجزم
في جواب الأمر والنفي فحسب، بل أيضاً قد يجزم في جواب الاستفهام والمعنى والعرض مثل:
«أين تكون أزرُك» و«ليت محمدًا عندنا يجدُنَا» و«الآنَ تأتينا تصب خيراً» واستشهد على ذلك
بآيات منها:

مني أنسام لا يؤرقني الكري ليلاً ولا أنسع أجراس العطبي
وذكر سيبويه في نفس الموضوع مثالين جُزم فيها المضارع أو سُكن، ولم يقع في جواب عرض
ولا نفّن ولا استفهام، أو هما قول بعض العرب: «أتفى الله أمرك فعل خيراً يُشب عليه» ياسكان
يُشب. وثانيهما آية سورة المنافقون: «فَاصْدِقْ وَأكْنْ مِنَ الصَّالِحِينَ» ياسكان (وأكْن). وبذلك
قرأ ستة من القراء السبعة هم: ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم ومحنة والكسائي كما في
«كتاب السبعة» لابن مجاهد ص ٦٣٧.

٢ - ليس هذا الحرف وحده هو الذي تُرى بتسكين الحركة الإعرابية في القراءات السبع،
فقد قرئت حروف أخرى بالتسكين؛ من ذلك تسكين هاء الكتابة للغائب المفرد المتصلة
بالمضارع المجزوم مثل آية سورة آل عمران: «يُؤْدِي إِلَيْكُمْ» وآية سورة النساء: «نَوَّلَهُ مَا
تَوَلَّ» وقد جاءت هذه الصيغة في ستة عشر موضعًا ذكرها جميعاً ابن مجاهد (كتاب السبعة ص

٢٠٧) وتلا ذلك بأن ابن عامر مقرئ الشام سُكِن منها أربعة، وسُكِن عاصم منها عشرة، وسُكِن أبو عمرو بن العلاء منها ستة، وسُكِن حمزه منها إحدى عشرة.

٣ - يقول ابن مجاهد عن أبي عمرو بن العلاء: إنه كان يستخدم التخفيف - يريد التسكتين - كثيراً (كتاب السبعة ص ١٥٥) ويروى عن عباس بن الفضل أنه كان يقرأ آية سورة البقرة: «فَتُوبُوا إِلَيْنَا يَارَبُّكُمْ فاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا يَنْهَا بَارِئُكُمْ» بتسكنين (بارئكم) في الموضعين. ويروى عن اليزيدي تلميذه أنه كان يقرأ في سورة البقرة: «وَعِلْمُهُمْ» و«يَعْلَمُكُمْ» و«يَلْعَنُهُمُ الظَّاغِنُونَ» وفي سورة آل عمران (يُنْصُرُكُمْ) وفي سورة الأعراف: «يَأْمُرُهُمْ» وفي سورة الطور: «يَأْمُرُهُمْ»، وفي سورة التغابن: «يَوْمَ يَجْمِعُكُمْ» كل ذلك بتسكنين لام الفعل. ويقول ابن مجاهد بعد أن سرد هذه الألفاظ: وما أشبه ذلك من الحركات المتواتلات إنه كان يعمد إلى تسكتين الحركة الإعرابية حين توسط بين حركتين كما في الأمثلة السابقة، ويقول: إنه كان يسكن في سورة البقرة: «وَأَرَنَا مَا سِكَنَتْنَا» بتسكنين الراء. وذكر ابن الجوزي في كتاب النشر أن ابن محيصن أحد القراء الأربع عشر كان مثل أبي عمرو يسكن هذه الحروف، وما ياتلها، ويقول صاحب الإنحصار ص (١٣٦): إن تسكتينها لغة تميم، وأسد وبعض نجد طلبًا للتخفيف عند اجتماع تلات حركات تقال من نوع واحد.

٤ - ذكر ابن مجاهد عن نافع قارئ المدينة أنه كان يقرأ في سورة الأنعام: «وَمُحَمَّدٌ أَنَّمَا يَنْهَا بَارِئُكُمْ» بتسكنين الباء في (محمّد) (كتاب السبعة ص ٢٧٤) وذكر عن حمزه والكسانى أنها كانا يقرآن في سورة الأعراف: «مَنْ يُضْلِلُ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ» بتسكنين الراء في (ويذَرُهُمْ) (كتاب السبعة ص ٢٩٩) وذكر عن ابن كثير مقرئ مكة أنه كان يقرأ في سورة يوسف: «إِنَّهُ مَنْ يَتَقْرَبُ وَيَصْبِرُ» برفع (يتقى) وتسكين (يصبر) (كتاب السبعة ص ٣٥١) وذكر أيضًا عنه أنه كان يقرأ في سورة التمل وسبأ: «جِئْتُكُمْ مَنْ سَبَّ بَنِيَّا» و«لَقَدْ كَانَ لَسْبَّا فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةً» بتسكنين سباء في الموضعين (كتاب السبعة ص ٤٨٠) وذكر عن حمزه أنه كان يقرأ في سورة فاطر: «وَمَكَرَ السَّيِّئُ» (كتاب السبعة ص ٥٣٥).

٥ - هذه الصورة من تسكتين الحركة الإعرابية في بعض الألفاظ القرآنية وردت في القراءات السبع ووراءها صور كثيرة من هذا التسكتين في القراءات الأخرى. ونكتفي بقراءة واحدة ذكرها ابن جنى في كتابه المحتسب، وهي قراءة طلحة بن سليمان في سورة القيامة: «أَنْ يَحْسِنَ الْمُوْتَى» بتسكنين (يحسي) فقد علق عليها ابن جنى بقوله: قال أبو العباس: «إسكان

هذه البياء في موضع النصب من أحسن الضرورات حتى إنه لو أتى بها في النثر لكان جائزًا، وشوأه ذلك في الشعر أكثر من أن يتحقق بها، وما جاء منه في النثر قوله: «لا أكلمك حيري» فأسكن البياء من حيري «أى مدة» وهي في موضع نصب».

٦ - فهم القدماء من عرض سيبويه لتسكين المركبة الإعراوية في أمثلة من الشعر والقرآن الكريم وبعض أقوال العرب، أنه يجيز الإسكان في المركبة الإعراوية شعرًا ونثرًا، ويستدركة ابن الجوزي قائلاً: (ولكته قال القياس غير ذلك) (النشر ٢١٣/٢)،
ولا نريد أن نأخذ بالظاهر على إطلاقها، إنما نريد أن نأخذ بها رخصة في تسكين الأعلام المتتابعة في الكلام المتصل تيسيرًا على الكتاب والقراء.

وفي رأينا أنه في مثل «جاء محمد على حسن» يعرب «محمد على حسن» فاعلاً مرفوعاً تقديرًا، وتعرب جميعاً تقديرًا بحسب العوامل، فقد تكون في موقع مبتدأ أو خبر أو فاعل أو مفعول به أو مجرور.

ولعل في كل ما قدمت ما يسوغ جواز تسكين الأعلام المتتابعة في الكلام المتصل مع حذف الكلمة «ابن». وتعرب جميعاً تقديرًا بحسب العوامل.

١٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه ينبع المضاف

تجري على ألسنة المعاصرین صيغ كثيرة يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه ينبع المضاف، ومن أمثلة ذلك:

وكيل أول الوزارة.
مفتش أول اللغة العربية.
أمين عام الجامعة.
مجلس حسبي طنطا.
مجلس قروي طنخا... وهلم جرا..

والصحيح المتداور في الأمثلة السابقة على الترتيب: وكيل الوزارة الأول، مفتش اللغة العربية الأول، أمين الجامعة العام، مجلس طنطا الحسبي، مجلس طنخا القروي.

وبذلك يتخلص التعبير من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ينبع المضاف ويجري على النسق المعتمد للعربية. وفي رأى أنه يمكن إساغته عربياً بعرض صور الفصل التالية:

الفصل بالفعل به والظرف والجار والجرور

أجاز نحاة الكوفة في باب الإضافة أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعل به وبالظرف والجار والجرور ومن أمثلة الفصل بالفعل به قول شاعر في وصف رحلته:

فَزَجَّجْتُهَا بِسِرَّاجِي زَجَ القلوصَ أَبِي مَزَادَه

أى زَجَ (دفع) أبِي مزادَه القلوص، وهي: الناقة الفتية، المزجة؛ رمح قصير. ومن ذلك قول جرير متغلاً:

تَسْقِي امْتِيَاحًا تَدَى السُّوَاكَ رِيقْتُهَا كَمَا تَضَئِنْ مَاءَ الْمُرْزَةِ السُّرَّاصَ
(امتياحاً: اغترافاً، الرصف: الماء الصاف المعدن من صخور)، وقد فصل جرير بين كلمتي تَدَى وريقتها بكلمة السواك: مفعول تسقي.

ومن ذلك قول الطَّرْمَاح في وصف بقر الوحش:

يَطْفَنَ يَحُوزِيَ الْمَرَاطِعَ لَمْ يُرْعَ سَوَادِيهِ مِنْ قَرْعَ الْقَيْسَى الْكَسَائِينَ

والجوزى: الفحل. لم يزع : لم يزع من قرع الكنان القسى : أى من تعرض الصياد. وواضح أنه فصل بين المضاف وهو قرع والمضاف إليه وهو الكنان بالقىسى وهي مقول به. ومن أمثلة الفصل بالظرف قول أبي حية التميري:

كما خطَّ الكتاب بكتْفِ يسوما يهودي يقارب أو يزيل
ويزيل: يبعد. يريد أنه يقارب بين الخط أو يبعد وكلمة «يوما» فاصلة بين المضاف
والمضاف إليه أى «بكتْفِ يهودي».

ومن أمثلة الفصل بالجهاز وال مجرور قول ذي الرمة في وصف إيل:
كانُ أصواتَ من إيقافنَ بنا أواخرَ الميسِ أصواتُ الفراريجِ
الإيغال: شدة السير، الميس: شجر. وأراد ذو الرمة بأواخر الميس الرحل المنحوت منه.
يريد أن الرجل جديد في بعضه يحك بعضا. وقد فصل ذو الرمة بين أصوات وأواخر الميس
بالجهاز وال مجرور من إيقافن بنا.

الفصل بالنداء وإما وبالمعطوف على المضاف

ذكر النحاة واللغويون أمثلة شعرية مختلفة للفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ما مرّ بنا آنفاً. من ذلك قول يعمر بن زهير ينصح أخيه كعباً بالدخول في الدين الحنيف:
وفاق كعب يعمر منقد لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقرا
سقرا: جهنم. أى وفاق يعمر يا كعب...

ومثل ذلك قول الشاعر:

كان يردون أبا عاصم زيد حمار دق باللجام
أى كان يردون زيد - يا أبا عاصم - حمار دق باللجام.

ومن ذلك الفصل بإما في قول تابط شرا:

ما خطنا إما إساري ومنتـة إما در والقتل بالحر أجدر
إذ فصل تابط شرا بين كلمتي «خطنا» و«إساري» بكلمة «إما».

ومن ذلك الفصل بمعرفة على المضاف كقول الفرزدق:
 يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرْقَتْ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجَسِيْهَيْنِ الْأَسَدِ
 وَالْعَارِضُ: السحاب. وَذِرَاعَيْنِ الْأَسَدِ وَجَسِيْهَيْنِ مِنْ مَنَازِلِ الْقَمَرِ. وَقَدْ فَصَلَ الْفَرِزَدِقُ بَيْنَ
 ذِرَاعَيْنِ وَالْأَسَدِ بِكَلْمَةِ وَجَبَّهَةٍ.

الفصل بالنعت

ومن ذلك الفصل بالنعت بين المضاف والمضاف إليه وهو ما يتفق تمام الاتفاق مع الصيغة
 العصرية التي ذكرنا بعض أمثلتها كقول معاوية بن أبي سفيان:
 تجسَّوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ أَبْنَى أَبْنَى شَيْخَ الْأَبَاطِحِ طَالِبُ
 الْمَرَادِيِّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ قَاتِلُ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وَأَصْلُ التَّعْبِيرِ فِي الشَّطَرِ الثَّانِي:
 مِنْ أَبْنَى أَبْنَى طَالِبٍ شَيْخَ الْأَبَاطِحِ، فَفَصَلَ معاوية بين المضاف والمضاف إليه بالنعت. ومن ذلك
 قول الفرزدق:

وَلَئِنْ حَلَفْتَ عَلَى يَدِيكَ لَاْحُلْقَنْ بِيمِينِ أَصْدَقِ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِرٌ
 وَأَصْلُ التَّعْبِيرِ فِي الشَّطَرِ الثَّانِي بِيمِينِ مَقْسُرٍ أَصْدَقُ مِنْ يَمِينِكَ، وَوَاضِعُ أَنَّ الْفَرِزَدِقَ لَمْ يَفْصِلْ
 بَيْنَ الْمضافِ وَالْمضافِ إِلَيْهِ بَنْعَتْ فَحْسِبَ، بَلْ فَصَلَ بَنْعَتْ وَمَعْدَهُ مَتَّعِلِقٌ.

الفصل في القراءات

قد يقال إن هذه الأمثلة إنما جاءت في ضرورة الشعر فلا يعتد بها في جواز الفصل بين
 المضاف والمضاف إليه في النثر، غير أنه بالرجوع إلى قراءات الذكر الحكيم نجد بينها قراءة
 تفصل بين المصدر والمضاف وفاعله المضاف إليه بالفعل به في قوله تعالى في سورة
 الأنعام: **وَهُوَ كَذَلِكَ رَبُّنَّ لَكُثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَاتَلُ أَوْلَادَهُمْ شَرَكَاهُمْ** (وَهُوَ قَاتَلُ أَوْلَادَهُمْ شَرَكَاهُمْ) وهي قراءة ابن عامر أحد
 القراء السبعة، إذ فصل فيها بين لفظي: (قتل شركائهم) بالفعل به وهو: (أولادهم). ونجد
 أيضاً بين القراءات قراءة تفصل بين اسم الفاعل المضاف ومفعوله الأول المضاف إليه بالفعل
 الثاني، وذلك في آية سورة إبراهيم: **(فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ غَيْرَ مُحْلِفٍ وَعْدَهُ رَسِيلٌ)** إذ فصل بين المضاف
 والمضاف إليه بلفظ (وعده) منصوبة.

ويقول ابن الجزرى فى تعلق طويل له على قراءة ابن عامر لآية سورة الأنعام: «هذا الفصل» بين المضاف والمضاف إليه «الذى ورد في قراءة ابن عامر منقول في كلام العرب في فصيحة كلامهم... فقد ورد في أشعارهم كثيرا، أنسد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وتعلب وغيرهم..».

وقد صَحَّ من كلام رسول الله ﷺ: «نهل أنتم تاركوا لي صاحبي». ففصل بالجبار وال مجرور بين اسم الفاعل: تاركوا ومفعوله المضاف إليه: «صاحب».

وقد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب: «هذا غلام - إن ساء الله - أخيك» فالفصل بالفرد أسهل».

وبجانب ذلك نجد كتب اللغة وال نحو تحكى عن العرب قولهم: «قطع الله يَد ورجل مَنْ قالها» بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف، ويقول ابن جنى: «ومنه قولهم هو خَيْرٌ وأفضل مَنْ هناك». تم يقول بعد أن أنسد أمنية شعرية كبيرة للفصل بين المضاف والمضاف إلى. هذا الفصل بينها كبير، وفيها أوردناء منه كافٍ ياذن الله».

و واضح مما سبق أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت له توارد قدمة في العربية، ويدون ريب هو أكثر الفصول المذكورة بين المضاف والمضاف إليه التصاقاً بالمضاف وهو بذلك أحق منها جميعاً لأن يقبل استخدامه في بعض الصيغ المعاصرة حين تشيع وتدور على الألسنة.

إعراب النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه

وقد يقال كيف يُعرَّب النعت في الصيغ المذكورة وهل يُنْوِن أو لا يُنْوِن مثل المضاف منعوه؟، أما حكمه الإعرابي فمعروف وهو أن النعت يتبع المعنوت في إعرابه وتنكيره وتذكيره وإنفاده، وأرى أن يمحذف منه التنوين تخفيفاً، ولذلك نظائر متعددة في قراءات الذكر الحكيم، فقد كان يعقوب أحد القراء العشرة يقرأ: «فلا خوف عليهم» بفتح (خوف) دون تنوين تخفيفاً في سورة البقرة وحيث وقعت في الذكر الحكيم، وكان أبو عمرو بن العلاء برواية تلميذه هرون بن موسى يقرأ: «قل هو الله أَحَدٌ» بضم أحد دون تنوين تخفيفاً، وقرأ بعض القراء آية سورة يس: «ولَا اللَّيل سَايِقُ النَّهَارَ» بدون تنوين سابق ونصب النهار، وروى على منهاها لأبي الأسود الدؤلي قوله:

فَسَأْلِفِيَتِهِ غَيْرُ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

ينصب لفظ الجلالة بعد «ذاكر» على المفعولية مع حذف التنوين منها. وسمع عن العرب «سلام عليكم» بدون تنوين «سلام» كما يشيع في لغتنا اليومية. وكل ذلك قصد به إلى التخفيف، مما يتبع لنا قياساً عليه حذف التنوين من النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه في الصيغ العصرية السالفة.

ونستطيع أن نضيف مسوغاً ثانياً لحذف التنوين في نعت المضاف على هدى ما ذهب إليه التحاة من أن المضافين المتعاطفين يضافان معاً إلى ما يبعدهما في مثل «هو كريم وشجاع القوم» ولذلك لا ينون المعطوف. وفي رأينا أن نعت المضاف في الصيغ العصرية المذكورة أولاً بهذا الحكم لأن التحام النعت بمنتهيه أقوى وأوثق من التحام المعطوف بالمعطوف عليه، إذ هو من حيث المعنى مضاد إلى ما يبعده بنته.

ولعل في كل ما أسلفت ما يبيّن بوضوح أن الأمثلة المذكورة الجاربة على الألسن والتي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه ينعت غير متون سائفة وتجربى على هدى من صياغات العربية في باب الإضافة. ونعن إنما توسيع الأمثلة التي ذكرناها ونظائرها في لغتنا العصرية دون أن نجعل من ذلك قاعدة عامة لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت في الكتابة الأدبية، إذ كل ما تريده إنما هو إجازة الأمثلة العصرية المذكورة وما يجري على غرارها في الألسنة وبيان قبورها وصحتها في العربية.

* * *

المراجع

كتب نحوية:

- الخصائص لابن جنى ٤٠٤/٢ وما بعدها.
- مع الموامع للسيوطى ٢٩٥/٤ وما بعدها
- حاشية الصيان على الأسموى: باب الإضافة.

كتب قراءات:

- السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٧٠.
النشر في القراءات العشر لابن المجزري ٢١١/٢.

١٤ - إخراج غير وسوى من باب الاستثناء

(أ) غير

غير اسم ملازم للإضافة في المعنى، وقد ورد عشرات المرات في القرآن الكريم، تارة اسماً وتارة صفة، وقد جاء محررراً مراراً وتكراراً في مثل: «إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ» و جاء مرفوعاً خبراً لمبتدأ مثل: «وَهُوَ فِي الْخَصَامِ غَيْرُ مُبْيِنٍ» و خيراً لأن في مثل: «إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ» وجاء منصوباً اسماء لأن في مثل: «وَتَوَدُونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوَكَةِ تَكُونُ لَكُمْ» و مفعولاً به في مثل: «أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَتَخُذُ وَلَيَا» و مفعملاً مطلقاً في مثل: «يَظْهُونَ يَا لَهُ غَيْرُ الْحَقِّ» و ظرف زمان في مثل: «مَا لَيْشُوا غَيْرَ سَاعَةٍ» وجاء نعتاً مراراً مثل: «إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ» و «مَنْ إِنَّ اللَّهَ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيْكُمْ بِضَيْاءٍ» و «لَا تَدْخُلُوا بَيْوَاتًا غَيْرَ بَيْوَاتِكُمْ» و «تَعْمَلُ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا تَعْمَلُ»، ولم تأت مبتدأ في القرآن، وجاءت عن العرب في مثل: «غَيْرُكَ يَبْخُلُ». وقول المشتني:

غيرى يأكلن هدى الناس يخدع
إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا
وجاءت «غير» منصوبة كثيراً في مواضع لا تدرج في هذه الوجوه من الإعراب كما في قوله
عَزَّ شَاهَ: «وَمَا أَهْلُ يَهْ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغِرٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِنْمَ» أي من اضطر إلى
أكل هذه الأشياء المحرمة لا ياغيا طلبها ولا متباوراً سد المجموع فلا إثم عليه، ومثل غير في
هذه الآية: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضررِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ» في قراءة من قرأ الآية بتصب: (غير) ومثل هاتين الآيتين قوله عز
سلطانه: «أَجَلْتُ لَكُمْ بِهِمْ أَنْتَمْ إِلَّا مَا يَتْلُى عَلَيْكُمْ غَيْرُ مُحْلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ» ومعنى
الآية واضح، وهو أنه أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محللي الصيد وأنتم حرم، إلا ما يتلى عليكم
تحريم، غير محللين أو محوذين الصيد وأنتم محرومون بمحاجة أو عمرة.

إعراب «غير» في رأي سيبويه

توقف سيبويه عند «غير» في كتابه، وأفرد لها فصلاً قصيراً ذكر فيه عبارة قائل العبارات
الفرآنية الأخيرة هي: «أَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرُ زِيدٍ» وقال: إن معنى العبارة أن غير زيد جاءوا

فصارت غير فيها معنى إلا، فجرت مجرى الاسم الذى بعد إلا يقول: « وكل موضع جاز فيه الاستثناء إلا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذى بعد إلا، لأنه اسم ينزلته، وفيه معنى إلا ». وفسر المبرد في كتابه المقتضب كلام سيبويه، فقال: « أعلم أن كل موضع جاز أن تستثنى فيه إلا جاز الاستثناء فيه بغير ». وفسر النحاة كلام المبرد وسيبوه بأن « غير » تعرّب إعراب الاسم التالى إلا، معنى أنها تأخذ حكم ما بعد إلا، فإذا كان الكلام قبلها تماماً موجهاً نصبت في مثل: « جاء القوم غير زيد » ينصب « غير » على الاستثناء كما تنصب « زيداً » في مثل: « جاء القوم إلا زيداً » وإذا كان الكلام تماماً غير موجب مثل: « ما جاء القوم غير زيد » جاز في « غير » النصب على الاستثناء أو الرفع على البالية تماماً كما في مثل: « ما جاء القوم إلا زيداً أو إلا زيد » ينصب زيداً أو رفعها، وإذا كان الكلام غير موجب وغير تام أعرّب إعراب الاستثناء المفرغ بحسب ما يطلبها من العوامل، ففي مثل: « ما جاء غير زيد » تعرّب فاعلاً مرفوعاً مثل « زيد » في قوله « ما جاء إلا زيد » وتعرّب مفعولاً به في مثل: « ما رأيت غير زيد » مثل زيد في قوله: « ما رأيت إلا زيداً ».

إعراب « غير » في رأى أبي علي الفارسي

خالف أبو علي الفارسي سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة في إعراب « غير » حين لا تأتي على وجهه من وجوه الإعراب التي ذكرناها في صدر هذه الكلمة، وتكون في الوقت نفسه منصوبة كما في الآيات الثلاث التي مثّلنا بها، وكما في المثال الذي ذكره سيبويه، وهو قول الفائل: « جاء القوم غير زيد ». وقال إن « غير » ليست منصوبة على الاستثناء في هذه الأمثلة، إنما هي منصوبة على الحالية، وهي واضحة في الآية: « فَمِنْ اضطُرَّ غَيْرُ يَاغِي » وكذلك في الآيتين التاليتين لها، وأيضاً في مثال سيبويه، واعتراض على الفارسي بأن « غير » جامدة والأصل في الحال أن تكون مشتقة، غير أن الحال جاءت جامدة في مواضع كثيرة بالقرآن الكريم نصّ عليها النحاة كما في مثل: « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا » « اسْجُدْ مَنْ خَلَقْتِ طِينًا » « وَتَسْعَوْنَ الْجِبَالَ بِيُوتَنَاهُ » « هَذَا يَعْلَى شَيْخًا » « وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحَّاً » ويدور من ذلك كثير في العربية مثل: « هو الحق صدقـاً - هو علـياً أبـرـع مـنـهـ أـدـبـاـ - صـامـ رـمـضـانـ ثـلـاثـينـ يـوـمـاـ - أـقـبـلـ زـيدـ أـسـدـاـ » إلى غير ذلك مما يسقط هذا الاعتراض على رأى أبي علي الفارسي. ويرجع رأيه:

أولاً: أن الأصل في « غير » الوصف وأنها تخرج عنه إلى الاستثناء حلاً على إلا، وهو حمل يعفينا منه الفارسي، إذ تحول الكلمة من الوصفية إلى الحال كثير في العربية. نقول مثلاً: « صادقـي شـذـبـ غـاضـبـ » و « صـادـقـي عـلـىـ غـاضـبـ » فتحول الكلمة من الوصف أى النعت إلى

الحال والعكس كثير في العربية، بالضبط كما تقول: «هذا كتاب غير جيد» و «هذا الكتاب غير جيد» فترفع «غير» في العبارة الأولى نعتاً، وتنصبها في العبارة الثانية حالاً، وكلنا نقرأ يومياً مرأوا وتكلراً في الصلاة آية سورة الفاتحة «صَرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» يكسر راء «غير» صفة أو نعتاً للذين، وهي قراءة حُفظ عن عاصم أحد القراء السبعة، وبها قرأ نافع وأبو عمرو وأبن عامر ومحنة والكسائي أى ستة من القراء السبعة، واختلف عن ابن كثير مقرئ مكة فُرُوي عنه يكسر الراء في غير، وروى عنه بفتحها «غير» -- والأقرب حينئذ أن تعرّب حالاً لا أن تعرّب استثناءً لأن المضروب عليهم ليسوا من جنس الذين أنعم الله عليهم إلا أن يكون استثناءً منقطعاً، وهو تكليف لا داعي إلى اللجوء إليه مادام إعرابها حالاً متوجهًا، بل هو الوجه، لأن التبادل بين الصفة وال الحال كثير في العربية كما أسلفنا.

ثانيًا: أن إعراب «غير» مستثنى في مثل «قام القوم غير زيد» إعراب فيه كثير من التجاوز إن لم يكن الحال، إذ ليست هي المستثنى، وإنما هي وسيلة إليه، إذ المستثنى الحقيقي هو ما تضاف إليه، ففي المثال المذكور المستثنى هو زيد وليس لفظة «غير». وبذلك يتضح أن القول بأن «غير» مستثنى فيه مخالفة واضحة للواقع والمنطق معاً، مما يرجح الأخذ برأي أبي علي الفارسي؛ أن «غير» حين تنصب ويكون فيها شيء من معنى الاستثناء تعرّب حالاً لامستثنى ، أخذنا بعندها الأساسي الذي وضع له وهو الوصف أو الوصفية.

ثالثًا: أن إعراب «غير» مستثنى فيه غير قليل من الصعوبة في تعليم الناشئة، إذ يحاولون إعرابها على تصور إعراب المستثنى بعد إلا في أحواله الثلاث حين تكون العبارة قبلة تامة موجبة، وحين تكون تامة غير موجبة، وحين لا تكون تامة ولا موجبة. ولا يوقننا إعراب الفارسي لها «حالاً» في شيء من هذا كله أو بعبارة أدق لا يجعل الناشئة في حاجة إلى شيء من ذلك البتة.

رابعاً: إعراب «غير» حالاً يردها إلى أصلها، لأن الأصل فيها أن تكون صفة، وال الحال في واقعها صفة، ولذلك عرفها ابن هشام في التوضيح بأنها «وصف لبيان الهيئة». وهذا معناه أن إعراب «غير» مستثنى في بعض الأحوال إعراب عارض لها ، بينما إعرابها حالاً - كما رأى ذلك الفارسي - رجوع بها إلى الأصل في استعمالها.

وكل ما قدمت ينتهي باخراج غير من باب الاستثناء كما تقضى بذلك المرجحات السابقة، وإعرابها حالاً حينما تكون صالحة له، إذ تأتي - كما ذكرنا - في صدر هذه الكلمة - على وجوده

كثيرة من التعبير، فقد تكون مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً أو مفعولاً فيه أو مجرورة، ويكثر أن تجيء صفة كا في آية سورة الفاتحة «صَرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» فغير بالجر صفة للذين، وسُمعت عن ابن كثير بالفتح كا أسلفنا، وهي حينئذ تعرّب حالاً، ولا داعي لأن يقال: إنها يمكن أن تعرّب مستثنى لأننا لسنا محتاجين إليه، فضلاً عن أنه يلزمها أن نقول: إنه استثناء منقطع، لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس المنعم عليهم، وتوضح ذلك أيضاً الآية السالفة: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى
الْعُزُرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ» فقد قرئت فيها غير بالرفع، قرأها بذلك أربعة من القراء السبعة وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصر ومحزرة، وهي حينئذ نعت للفظة (القاعدون) وقرئت بالنصب كا مثلنا بها، قرأها بذلك تاج و الكسانى وابن عامر بقية السبعة وهي حينئذ حال، ومن التكليف إعراضها مستثنى، لأن التبادل بين النعت والحال كثير في العربية كما ذكرنا، إذ كلامها وصف.

ولعل في ذلك كله ما يؤكد أن إعراب «غير» المنصوبة حالاً حين تفيد بحكم معناها الاستثناء هو الوجه الصحيح لأنه رجوع بها إلى أصلها وهو الوصف، وبذلك يتبعى إخراجها - دون تردد - من باب الاستثناء.

و «غير» في كل الأمثلة لا تقطع عن الإضافة، وذكر لها النحوة مثلاً قطعت فيه عن الإضافة وبنبت على الضم مثل قيل وبعد، وهو قوله: «قبضت عشرة ليس غير» ويعربون اسم ليس ضميراً يعود على المفهوم مما قبلها أي ليس المقوض غير ذلك، وغير خبر ليس مبنية على الضم في محل نصب، وللحاجة كلام كثير في تعريفها: هل يجوز أن يقال «الغير» أو لا يجوز؟ ولم يرد عن العرب شواهد في تعريفها كا تجربى في الاستعمال الحديث مثل «الغير لا يوافق على ذلك». والقياس على غيرها من النكرات لا يمنع ذلك الاستعمال.

(ب) إعراب «سوى»

اختلف النحو في «سوى» فذهب سيبويه والمفرد وجهور البصريين إلى أنها ظرف مكان، وذهب الكوفيون إلى أن مثلها مثل «غير» تماماً، فتخرج عن الظرفية، وتشهد لرأيهم شواهد اللغة الكثيرة، إذ تقول العرب: «قاموا سواك» كما تقول: «قاموا غيرك». وقد جاءت مثلها مجرورة في قول الرسول ﷺ: «ما أنتم في سواكم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود» وجاءت مضافة في قول أحد الشعراء:

أني - والذى يجح له النا سُ يَجْدُوِي سواك لم أني

وجاءت مرفوعة مبتدأ في قول القائل:

وإذا تباع كريمه أو تُشترى فسواك بائعها وأنت المشتري

واسألاً للبس في قول مجئون ليل:

أَتَرَكَ ليلَ لِيَلَّى إِنِّي - إِذنَ - لصَورَ

وفاعلاً في قول الفند الزماني:

ولم يَمْبَقْ سُوَى الْحُدُودَ نَ دَنَاهِمْ كَسَا دَانَسَا

وجاءت منصوبة اسماً لأن في قول القائل:

لديك كفيلٌ بالمنى لمؤملٍ وإن سواكم من يؤمّله يُنْهَى

ويجيء «سوى» بهذه الوجوه من التعبير مجرورة ومرفوعة ومنصوبة يشهد بأنها تخرج عن الظرفية المكانية، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون، وأنها تتصرف في وجوه من الإعراب مثل غير تماماً، وأيضاً فإنها مثلها في صور من التعبيرات تأتي فيها حالاً، وقد توجه فيها على أنها مستثنى، كما صنعوا بأختها «غير» تماماً، ومن شواهد ذلك قول قيس بن ذريع:

وكُلُّ مصيّباتِ الزَّمَانِ وَجَدَهَا سُوَى فُرْقَةِ الأَحَبَابِ هَيْنَةُ الْحَطَبِ

فلفظة «سوى» في البيت حال قياساً على أختها «غير» ومن التكليف [إعرابها مستثنى وأنْ] نُجرى عليها ما يقولونه من سبقها بكلام تام موجب حتى تكون منصوبة، أو بكلام تام غير موجب حتى يجوز فيها النصب والبدلية، أو بكلام لا تام ولا موجب حتى تعرف بحسب حاجة المعاشر ومواقعها في الكلام، فضلاً عما يقولونه من الاستثناء المنقطع والمتصل. فكل ذلك لا حاجة بنا إليه، اكتفاء بأنها حال منصوبة، وقطع ابن مالك بأنها لا تكون ظرفاً أبداً وأنها تلزم بالإضافة. وواضح أنه ينبغي إخراجها مثل أختها «غير» من باب الاستثناء، وإعرابها في المواطن التي يمكن توجيهها فيها على أنها مستثنى حالاً منصوبة.

النتيجة

النتيجة لكل ما أسلفنا في «غير» و«سوى» أنه ينبغي إخراجها من باب الاستثناء، وإعرابها حالاً في جميع الموضع التي يدلان فيها على مغايرة ما بعدهما لما قبلهما في الحكم.

المراجع:

- الكتاب لسيبوه (طبع بولاق) ٢٠٢/١، ٣٧٠، ٣٧٤ وما بعدها.
- المقتضب للمبرد ٢٧٣/٢ - ٢٧٤، ٣٤٩/٤، ٤٢٢، ٤٢٩.
- الإنصاف لابن الأثيري في الخلاف بين البصريين والكوفيين في سوى ص ١٨٥ وما بعدها.
- التسهيل لابن مالك (نشر وزارة الثقافة) ص ١٠٧ وما بعدها.
- الصبان على الأشموني (طبعة الحلبي) ١١٨/٢.
- هبع الهوامع (طبع الكويت) ٢٧٧/٣ وما بعدها.
- لسان العرب في مادة «غير».

القسم الثاني :

صيغ وتعريفات صحيحة

١ - وقوع الشرط ماضياً بعد مهها

مهما: اسم شرط جازم يليه فعلاً شرط وجاء، ومعروف أن الفعلين من باب الشرط أو باب المجازم قد يكونان مضارعين مثل: **﴿وَإِنْ تَعْوِدُوا عَذْنَ﴾** أو ماضيين مثل: **﴿وَإِنْ عَذْنُمْ عَذْنَ﴾** أو ماضياً فمضارعاً مثل: **﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْآخِرَةِ نَزَدَ لَهُ فِي حَرَثِهِ﴾** أو مضارعاً فماضياً مثل الحديث النبوي: «من يُؤْمِنْ ليلة القدر إيماناً واحتساباً غير له».

وهذا الحكم العام لفعل الشرط والجزاء يقتضى أن يجري على «مهما» كما يجري على أخواتها، غير أن جماعة توافت في طرد هذا الحكم على الفعلين التاليين لها، بوجبة أن فعل الشرط دائرياً معها مضارع كقوله تعالى: **﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ تَسْعَرَنَا بِهَا فَمَا تَعْنِي لَكُمْ يَوْمَئِنِينَ﴾** وقول زعير:

وَمَهَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِّنْ خَلِيقَةٍ وَانْ خَالِمًا تَخْفِي عَلَى النَّاسِ تَعْلَمْ
وَالنَّحَا يَقْرَنُونَهَا بِمَا يُقَولُ بعْضُهُمْ: إِنَّهَا مَا مَكَرَرَهُ، وَوَصَلَهَا بِمَا يَجْعَلُهَا أَدْنِي إِلَى أَنْ تَأْخُذْ
حُكْمَهَا فِي بَابِ الشَّرْطِ، وَخَاصَّةً أَنَّهَا مُثْلَهَا قَدْ تَكُونُ غَيْرَ زَمَانِيَّةَ كَمَا فِي الْآيَةِ وَبَيْتِ زَهْرَى
وَيَقْبَلُهَا مِثْلُ: **﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾** وَقَدْ تَكُونُ زَمَانِيَّةَ كَمَا فِي قَوْلِ حَاتِمٍ:
وَإِنَّكَ مَهْمَا تَعْطِي بَطْنَكَ سُؤْلَةً وَنَفْسَكَ نَالَ مُنْتَهِي النُّمْ أَجْمَعُا
وَيَقْبَلُهَا حِينَئِذٍ مَّا مِثْلُ: **﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاقْسِمُوا هُنُّمْ﴾**.

ويعنى ذلك أنه ينبغي في رأينا أن تأخذ مهها الشرطية حكم ما الشرطية، فيليها تارة فعل شرط مضارع وتارة فعل شرط ماضٍ، فكما يجوز مهها يكن، يجوز: مهها كان، وجزاؤها في بيت حاتم ماض، مما يرشح فعلها الشرطي ليكون ماضياً مثله، ويقطع بذلك أنه جاء فعلاً ماضياً على لسان شاعر هذه قديم هو المتنقل في قوله يرني أبياه:

إِذَا سُذَّتْ شَذَّتْ مَطْوَاعَةً وَمَهَا وَكَلَّ إِلَيْهِ كَفَّاهُ

وكذلك في بيت آخر للأسود بن يعفر هو قوله:

أَلَا هُلْ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَنِ النَّاسِ مَهَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ
و واضح أن فعل الشرط بعد مهها في البيتين ماضيان، مما يدل بوضوح على أن مهها مثل

أخواتها من أسماء الشرط الجازمة قد يليها مضارعان أو مضاريان أو متخالفان كبيت حاتم والأسود.

ونخلص من ذلك إلى أن ما يجري على ألسنة الأدباء في عصرنا من قولهم «مهما كان» صحيح لغويًا صحة «مهما يكن».

المراجع

انظر في منها: ابن يعيش على المفصل - الرضي على الكافية - المغنى لابن هشام - الأشموني على الألفية.

٢ - جواز بحريء «بيتها» في غير الصدارة

يشيع في الكتابات المعاصرة توسط «بيتها» بين جملتيها المرتبطتين بها مثل: «كان على يتكلم ^١ بيته دخل خالد».

ويقول اللغويون والتحاة عنها وعن أختها «بيتها»: إنها من حروف الابتداء، أي أنها يذكران في صدر جملتيها لا متوسطتين بيتهما، وتذكر معاجم اللغة وكتب التحوث أمثلة مختلفة لها تتصدران فيها جملتيها كقول بعض الشعراء:

استغفر الله خيراً وارضيَّ به فبيتها العسرُ إذ دارت ميسيرٌ
وقول شاعر آخر:

بيتها المرة آمن راعيه را نسخ حفظ لم يخش منه انبعاثه
وقول بعض الصحابة في حديث نبوى: «بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل»،
فهل تعد صداره «بيتها وبيتها» بجملتيها قاعدة مطردة بشهادة هذه الأمثلة ونحوها، أو نعيب أن
تتوسط كل منها جملتيها على نحو ما ينتشر في الكتابات المعاصرة؟ فيرأى أن المسألة تحتاج
إلى فضل من النظر للأسباب الآتية:

أولاً: أن «بيتها وبيتها» تتفق عان عن «بن» بزيادة ما، أو الألف. ومعروف أن «بن» قد تأتي
ظرف مكان وقد تأتي ظرف زمان، أما «بيتها وبيتها» فتلزمان الظرفية الزمانية، وهذا بذلك فرعان
لبنين المستخدمة في الزمان، ودائماً «بن» تتخلل جملتها وتتوسطها وتتدخل في أثنتها مثل: «سافر
محمد بين الظهر والعصر» أفالاً يكون من حق «بيتها وبيتها» أن يقايساً عليها، وأن يتوسطاً
جملتيها وخاصة أنها لا يزالان ظرف زمان ويحملان معنى البنية والتخلل مثل «بن» الزمانية
 تماماً، وغاية ما بينها وبينها من خلاف أنها للتخلل والتوسط بين المفردات، وهذا للتخلل
والتوسط بين الجمل.

ثانياً: ذهب بعض التحاة إلى أن «بيتها وبيتها» شرطيان، وقال آخرون: إنها أشربتا معنى
الشرط؛ ولذلك ينبغي أن تتصدر جملتيها، ويلاحظ أن معنى الشرط فيها ضعيف؛ لأن الجملة
الثانية معها لا تترتب على الأولى ترتب جواب الشرط على فعله، وهذا - بحسب استخدامها
اللغوي - تدلان على الاقتران، وليسوا شرطيان ولا مشرطتين معنى الشرط.

ثالثاً: على فرض أن «بینا وبينا» شرطيان أو أشرطاً معرفة الشرط، لا يمنع ذلك من توسطها بجملتها؛ لأن أدلة الشرط التي يقاسان عليها في الصدارة تتوسط جملتها في الاستعمال اللغوي كقوله تعالى: ﴿فَذَرْ إِنْ تَفْعَلِ الْذُكْرَ﴾ ويجيز ذلك الكوفيون والأخفش الأوسط مطلقاً، وينذهب البصريون في مثل الآية الكريمة إلى أن جواب محذوف يدل عليه ما قبله، ومعنى ذلك أن الصيغة العصرية مثل: «كان على يتكلم بينا دخل خالد» إما أن تتحمل على رأى الكوفيين القائل بأن أدلة الشرط يجوز أن تتوسط جملتها ويسبقها الجواب، وإما أن تتحمل على رأى البصريين القائل بأن جواب الشرط يمحذف إذا دل عليه ما قبله، وهي بذلك في الصيغة السابقة وما يائلاها تُعد في ابتداء جملتها، وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه.

ولعل في كل ما تقدم ما يدل بوضوح على أن ما يشيع في الكتابات العصرية من توسط «بینا وبينا» بجملتها سائع لغرياً ولا خطأ فيه.

٣ - كلمات معطوفة بدون حرف عطف

يكثُر في لغة الصحف العصرية حذف حرف العطف بين كلمتين في مثل:

محاولات سعد زغلول - ماكدونالد.

مصر - ألمانيا أربع رحلات أسبوعياً بدون توقف في الطيران.

قطار مصر - أسوان.

ومألف الاستعمال في العربية ينكر مثل هذه العبارات لحذف حرف العطف فيها إذ المألف أن يقال:

مفاوضات سعد زغلول وماكدونالد.

مصر وألمانيا أربع رحلات أسبوعياً بدون توقف.

قطار مصر وأسوان.

غير أن هذا الباب - باب حذف حرف العطف - أمثلة في القديم شرعاً ونثراً، من ذلك ما ذكره ابن جنى من أن المازني حكى عن أبي زيد قول بعض العرب: أكلت لهم سمكاً ثم ريد أكلت لهم سمكاً ورمراً. وذكر ابن جنى أيضاً أن الأخفش الأوسط أنسد من ذلك قول بعض الشعراء:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع السُّود في قواد الكسريح
والشاعر يقول إنه مما يغرس المودة التحية في الصباح والمساء، وقد حذف حرف العطف بين جملتي: كيف أصبحت كيف أمسيت. وذكر ابن جنى أيضاً من هذا الباب ما أنسده ابن الأعرابي لبعض الشعراء من قوله:

وكيف لا أبكي على غلاني صباتحتي غبائيني قيلانى
العلات جمع علة: ما يتعلّل به، وفسّرها بالصبايع والغيائق والقيلات، يقول: كيف لا أبكي
على ما كنت أتعلّل به وأتلهمي من إبل الصبايع والمساء ووقت القيلولة، وقد حذف حرف العطف
بين صباتحتي وغيائقى وبين غبائيني وقيلانى. ويتناول ابن هشام في كتابه «المفق» حذف حرف
العطف بين المتعاطفين، ويقول: إن باب هذا الحذف الشّعر، ويدرك أن الأخفش الأوسط حكاه
عن بعض العرب وينشد منه قول المخطبة:

إن امرئاً رَهْطَه بالشام متزلاً برمل تَبَرِّينَ جارُ شَدَّ ما اغترَبَا

يقول: إن أمراً أهله بالشام ومتزنه برملي بيرين في اليمامة ما أشد اغترابه، وقد حذف حرف العطف بين جملة متزنه برملي بيرين، وجملة رهطه بالشام.

ثم يذكر ابن هشام أنه خرّجت من هذا الباب، أي باب حذف حرف العطف تلاته آيات في الذكر الحكيم:

أولاً: **﴿وَشَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمُ قَاتِلًا بِالْقُسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾** العزيز الحكيم * **﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾** (آل عمران ١٨ - ١٩) يفتح أن في قوله جل شأنه: **﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾** في قرامة الكسائي، فقد حذفت معها واو العطف كما يقتضى ظاهر القراءة.

والآية الثانية: آية سورة التوبة: **﴿لَيْسَ عَلَى الْضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُفْقِدُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحَّوْا لَهُ وَرَسُولُهُ مَا عَلَى الْمُعْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتُوكُمْ لِتَحْمِلُهُمْ قُلْتُ لَا أَجِدُ مَا أَجِدُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلُّوا وَأَعْيُنُهُمْ تَقْبِضُ مِنَ الدُّمَعِ﴾** (التوبه ٩١ - ٩٢) وظاهر السياق في الآية الثانية قد يفهم معه أن واو العطف حذفت من قوله تعالى: **﴿قُلْتُ لَا أَجِدُ﴾** أي قلت، وذكر ابن هشام لكل من هذه الآية وسابقتها تخرّيجاً فخرّجت الآية الأولى على أنها بدل من أن قبّلها وصلتها، وخرّجت الثانية على أن **(قلت)** هي جواب إذا و**(تولوا)** جواب سؤال مقدس، كأنه قيل: فما حالم؟

والآية الثالثة آية سورة الفاطحة: **﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاطِحَةِ * وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَائِفَةٌ﴾** وبعد أن تمت أوصاف هذه الوجوه، والمراد أصحاحها قال جل شأنه: **﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾** (الفاطحة ٨) أي وجوه عطفاً على وجوه السابقة. ولم يذكر ابن هشام في هذه الآية تخرّيجاً آخر ينفي عنها حذف حرف العطف.

و واضح من كل ما قدمت أن حذف حرف العطف أمثلة في الشعر والنثر ذكرها ابن جنى وابن هشام، وانفرد ابن هشام، كما مر، بذكره تلاته آيات من القرآن الكريم خرّجت على حذف حرف العطف.

وفي ذلك كله ما يسوغ ما جرت اللغة العصرية عليه أحياناً من هذا الحذف في أمثلة محصورة تداولتها الصحف والألسنة كالأمثلة المذكورة آنفاً.

المراجع:

٤ - إشراب «ما» في صيغة «مادام» معنى الشرط

١- تستخدم صيغة «مَادَام» في تعبيرات عصرية على هذا النطّ:

(أ) مدام على يجتهدا في دروسه فسيكتب لها النجاح.

(ب) مدام قد حضر صاحب الاقتراح لمناقش الموضوع.

وعصرية هذين التعبيرين وما ياتلهمها تأقى من أن «مادام» تكون عادة تابعة لجملة تتقدّم بها
كتقوله تعالى: **﴿وَأُوصَنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَادِمْتُ حَيًّا﴾** ويقول النحاة إنها في الآية الكريمة
وما ياتلها زمانية مصدرية، أي أنها وما بعدها في الآية يتقدّم: «مدة دوام، حيًا».

٢ - واضح أن «مادام» في التعبيرين العصريين السالفين جاءت متقدمة بجملتين وليس ذلك فحسب، فإن الجملتين في التعبيرين يعدها شبيهتان شبيهًا قويًا بالجملتين الشرطيتين، إذ تترتب ثانيتها على أولاهما ترتب جواب الشرط على فعله. وأيضاً فإن جملة الجواب مع «مادام» في التعبيرين وما ياتلها تأخذ حكم جملة جواب الشرط في افتراضها بالفاء إذا كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو طليق أو مقترب بقدر أو سوف أو السين كها في المثالين.

٤ - يلاحظ أن أداء «ما» لمعنى الشرط واضح في التعبيرين العصريين، ويتبين أداؤها المعنى المظرفية في التعبير الأول ويضعف هذا الأداء أحياناً كما في التعبير الثاني، ولذلك قلنا: إنها في التعبيرين زمانية ولم تقل إنها ظرفية، أي أنها تدل على الزمانية دلالةً ما، وهي دلالة لزمنها من استعمالها القديم مع «دام».

٥ - ونخلص من ذلك كله إلى: صحة صداررة «مادام» للجميلين في التعبيرات العصرية، وتخرجُ (ما) فيها على أنها زمانية شرطية.

٥ - «حتى»

عاطفة بدون معطوف عليه

يشيع في الكتابات المصرية - استخدام حتى عاطفة بدون معطوف عليه كما في الصيغ التالية:

- ١ - الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل، يعترف بذلك حق المتعاطفون معها.
- ٢ - مجلس الأمن يعقد دون أن يُعرض عليه حتى مشروع قرار.
- ٣ - لم يقرأ حتى الصحف.
- ٤ - لم ينجح في أن يكون حتى عضواً في مجلس القرية.
- ٥ - ترك الخلاف أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين.

المت Insider إلى قارئ هذه الأمثلة جميعاً أنها كانت تتم لو أنه ذُكر في الجملة الأولى الفاعل قبل حتى، وفي الثانية نائب الفاعل الذي كان ينبغي أن يسبقها، وفي الثالثة المفعول به، وفي الرابعة خبر يكون، وفي الخامسة الجار والمجرور. ولو أن الجمل جميعاً جاءت تامة على هذا النحو لأعربنا حتى عاطفة وما بعدها معطوفاً على ما قبلها دون أي تردد.

وفي الجمل السابقة يبرز سؤالان: أولهما هل يصح قبل حتى حذف الفاعل كما في المثال الأول، ونائمه كما في المثال الثاني، والمفعول به كما في المثال الثالث، وخبر يكون كما في المثال الرابع، والجار والمجرور كما في المثال الخامس؟

ومعروف أن حذف المفعول والجار والمجرور كثير ما دام يدل عليهما السياق، ونستطيع أن نعمم ذلك في بقية الأمثلة، إذ جاء حذف الفاعل في القرآن الكريم مع دلالة السياق عليه في مثل: **«حتى توأرت بالمحجوب»** أي الشمس، ويقاس نائب الفاعل على الفاعل فيحذف إذا دل عليه السياق، ومثلهما خبر يكون . إذ الخبر مع المبتدأ كثيراً ما يحذف مثل: **«طاعة وقول مَعْرُوفٌ»** أي خير من غيرهما، فتحمل صيغة خبر التوسيع على صيغة خبر المبتدأ. وإذاً يمكن أن نضع قاعدة عامة، هي أنه يصح حذف أي جزء في الجملة إذا دل عليه السياق، وبذلك يتوجه الحذف في الأمثلة الخامسة.

أما السؤال الثاني فهو كيف نعرب ما بعد حتى؟ وأرى أن يعرب نفس إعرابه لو أن هذه المحدوفات بقيت ولم تمحى في الجمل السابقة، فيكون ما بعدها معطوفاً على محدوف مائل له في الرفع والنصب والجر قبله، فيقال في المثال الأول: «المتعاطفون» معطوفة على فاعل محدوف وهم جراً، وقد صرَّح ابن جنِي في كتابه الخصائص (٢/١ - ٣) بأنه قد حذف المعطوف تارة والمعطوف عليه أخرى. ومثل للحالة الثانية يقول القائل: الذي ضربت وزيداً جعفر «يريد الذي ضربته وزيداً جعفر» فحذف الضمير المعمول به وعطف عليه، وواضح أن ابن جنِي أطلق كلمة حذف المعطوف عليه دون تخصيص، وذكره المثال الذي ألقَ به للباب وهو حذف المعطوف عليه إذا كان مفعولاً به لا يخص قاعدة العامة التي وضعها، وهي أنه قد يحذف المعطوف عليه سواء أكان مفعولاً به أو لم يكن مفعولاً به.

وأوضح من كلام ابن جنِي فيما يتصل بالأمثلة السابقة ما جاء في شرح الكافية للرضي (١/٢٣٦) من قوله: «وقد يحذف المعطوف عليه بعد «بلى وأخواتها» تقول من قال: «ما قام زيد» «بلى وعمرو» أى «بلى قام زيد وعمرو» ويتابع الرضي التمثيل بمعطوفات عليها محدوفة مع ذكر حروف العطف حتى يقول: «وتقول من قال: مات الناس: بلى حتى الأنبياء» أى بلى مات الناس حتى الأنبياء، فما بعد حتى معطوف على فاعل محدوف قبلها في المثال، وحقاً هو مثال خاص بالجواب فقط، ونحن نعممه، وبذلك يشمل غير الجواب كما في الأمثلة الخمسة في أول هذا الكلام.

وبذلك يمكن وضع قاعدة عامة لإجازة الأمثلة المذكورة على النحو التالي:

«تاء حتى عاطفة، وقد يحذف معها المعطوف عليه».

٦ - «لا» النافية غير العاملة في استعمالات معاصرة

يكثر في استعمالات عصرية أن تدخل لا النافية بين المبتدأ وخبره، مثل: هذا العمل لا إنساني، وبين المعموت ونعته مثل: هذه فكرة لا دينية، وبين الحال وصاحبها مثل: صنع ذلك لا مكررًا بأحد. وهي تعبيرات عصرية تحتاج صحتها إلى شيء من إنعام النظر والعودة إلى آراء النحاة لترى هل يمكن أن تقبل هذه الاستعمالات العصرية، التي تكون فيها لا نافية وغير عاملة ولا مكررة، ومن يرجع إلى كتب النحو يجدون ينصون على أن لا النافية غير العاملة تدخل على ما يلى:

- (أ) على الفعل المضارع كقوله تعالى: **﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهَرُ بِالسُّوْرِ مِنَ الْقُولِ﴾**.
- (ب) وعلى الفعل الماضي في الدعاء دون تكرار مثل: **«لَا أَصَابَكَ مَكْرُوهٌ»**.
- (ج) وعلى الجملة الاسمية وعلى الفعل الماضي (في غير الدعاء) وعلى الاسم المفرد خيرًا ونعتًا وحالاً. واختلف النحاة: هل يجب تكرارها حينئذ أو لا يجب؟ مذهب سيبويه والجمهور وجوب تكرارها في كل ذلك فيقال:
- لَا الشَّمْسُ طَالِعٌ وَلَا السَّمَاءُ مَمْطُرَةٌ.
- زَيْدٌ لَا حَضَرٌ وَلَا اعْتَذَرٌ.
- عَلَيْهِ لَا شَاعِرٌ وَلَا كَاتِبٌ.
- هِيَ قَصِيدَةٌ لَا رَائِعَةٌ وَلَا بَدِيعَةٌ.
- تَحْدُثُ زَيْدٌ لَا مَقْنَعٌ وَلَا مَصِيبَةٌ.

ومذهب المبرد أنه لا يلزم في كل ذلك تكرار لا، وتشهد لهذه نصوص مختلفة في كتاب سيبويه وفي القرآن الكريم وفي اللغة. وفيما يلى بيان ذلك:

أما عدم تكرار لا مع الجملة الاسمية فقد احتاج له المبرد بما جاء عند سيبويه (٣٥٦/٣٥٧) من إجازته: **«لَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»** (انظر المقتضب ٤/٢٨٠). وفي المجمع ١٤٨/٩ وأوضح المسالك الشاهد رقم ١٥٥ قال بعض الشعراء:

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائئ من شأننا شائى
ومر آنفًا أن لا النافية لا تكرر مع الماضي في الدعاء، مما يؤذن بجواز عدم تكرارها في غير
الدعاء، ويشهد لذلك قوله تعالى في سورة البلد: **(فَلَا اقْتَحِمُ الْعَقَبَةَ)**. والأية نص واضح في
جواز عدم تكرار لا مع الماضي مطلقاً، أما الاسم المفرد فقد جاءت لا معه غير مكررة في شاهد
عند سيبويه (٣٥٨/١) وهو قول شاعر من بني سلوى:

وأنت أمرؤ منا خلقت لغيرنا حيائنك لا نفع وموتك فاجمع
وواضح أن لا النافية دخلت على الخبر في البيت ولم تكرر، وقال بعض الشعراء كما في الهمع
وشرح الأسمونى على الصبان:

قهرت العذا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع المدانع والمكرر
ولا النافية في البيت دخلت على الحال دون تكرار.

ومعنى ذلك كله أن مذهب المبرد في عدم تكرار لا النافية غير العاملة مطلقاً يسنه نص
قرآنى، ونصوص عند سيبويه وفي اللغة، مما يجعل مذهبة صائباً وصحيحاً، وإن يكون سائفاً
ما يجرى في التعبيرات العصرية من عدم تكرار لا مع الاسم المفرد: خيراً ونعتاً وحالاً في مثل:
هذا الاتجاه لا أخلاقي، هذا عمل لا إنسانى، تحدث لا أمراً.

وفي هذه الأمثلة تُعرب لا نافية وما يعدها بحسب موقعه من الإعراب خبراً أو نعتاً أو حالاً،
وكذلك إذا دخلت على خبر في مثل: «هذا العمل لا إرادى»، ويكون أن نعم ذلك على النحو
التالى:

يسوغ دخول لا النافية غير مكررة على الأسماء المفردة: أخباراً أو نعتاً أو أحوالاً.

المراجع

الكتاب لسيبوه ٣٥٦/١ - ٣٥٨.

المقتضب للمبرد ٤/٣٨٠.

ابن يعيش على المفصل ١١٢/١.

مع المقام للسيوطى ١٤٨/١.

أوضح المسالك: (طبعة محبى الدين عبد الحميد) ص ١٩٤.

الأسمونى على الصبان (طبعة بولاق) ٣٦٦/١.

٧ - اللاأدبية - اللاأخلاقي - الماهية - الماصدق

المعروف أن العباسين سموا من يتوقفون عن الحكم على الأشياء باسم اللاأدبية، وهي صيغة مشابهة مثل قولنا اللامتناهي، وقد شاع هذا التعبير في عصرنا فيقال اللا أخلاقي واللاشعوري واللا معقول وما إلى ذلك.

وأرى أن تغير بين الصيغة الأولى والصيغة التالية التي دخلت فيها أداة التعريف على صفة منافية بلا، وأوضحتها في الكلمة السابقة إساغة مثل قول المعاصرین: هذا لا أخلاقي، وتحدث لا أمراً، على أن لا تانية غير عاملة وما بعدها يرفع أو ينصب بحسب موضعه من العبارة، ويمكن أن نسُوّغ مثل اللامعقول واللاشعوري بأن الكلمة مع لا التانية عموملت معاملة اسم واحد فدخلت عليها أداة التعريف، وأصبحت مع ما بعدها كلمة واحدة يوصف بها في مثل: هذا العمل الأخلاقي سبئ النتائج، وتقع مبتدأ في مثل اللامعقول خارق للمعتاد المألوف.

أما الصيغة الأولى: اللاأدبية فمشتقة من قول أصحاب هذا المذهب الفكرى لا أدري، فأصل الصيغة لا التانية والفعل المضارع أدري، فيقال: هذا المفکر لا أدري، أي أنه يتوقف عن إصدار حكم أو رأي في الأشياء، ثم نعمت الأسلاف من هذا التركيب مصدرًا صناعيًّا وأضافوا إليه أداة التعريف دلالة على هذه الجماعة المتوقفة عن إبداء الآراء والأحكام.

ولم يعامل الأسلاف لا التانية وما بعدها هذه المعاملة وحدها، بحيث تصبح هي وما بعدها كأنها كلمة واحدة مستحدثتين منها مصدرًا صناعيًّا، فقد صنعوا ذلك بما الاستفهامية وما يليها من ضمير يُسأل به عن كنه الشيء وحقيقة، واشتقو من ذلك أو استحدثوا منه مصدرًا صناعيًّا هو قولهم: ماهية الشيء، يريدون بهذه وتعريفه، ودار ذلك على ألسنة الأسلاف وخاصة المناطقة، مضيقين إلى الكلمة أداة التعريف، فيقولون: الماهية، كما يقال: اللاأدبية.

وأكثر من ذلك أنهم دلوا بالتعبير: «ما صدق» على جموع الأفراد أو الأنواع الداخلة تحت كل واحد، والتعبير مؤلف من «ما» الموصولة والفعل الماضي «صدق». وعاملوا هذا التعبير معاملة المفرد، فأدخلوا عليه أداة التعريف، يقولون: الماصدق، كما يقولون: الماجرى، وكما يقولون: الماهية، وكما يقولون: اللاأدبية، وهم يجمعون الماصدق على الماصدقات، والماجرى

على الماجريات، وتبسيّرًا على العلماء في عصرنا والمتفلسفة في وضعهم للمصطلحات العلمية المستحدثة نخلص إلى أنه:

يسوغ لأصحاب العلم والفلسفة عند الحاجة في وضعهم للمصطلحات أن يحدوا الكلمة المنفية بلا والأخرى المسبوقة بها الموصولة كلمة واحدة ويعرفوها بـأي ويصوغوا منها مصدرًا صناعيًّا.

٨ - لم ولن أفعل - لا ولن أفعل

. تجري على ألسنة المعاصرين الصيغتان التاليتان:

١ - صيغة تجمع بين لم ولن في مثل قوله: «إن صورتها لم ولن تغيب عن»، واضح أن هذه الصيغة تجمع بين لم التي تقلب زمن المضارع إلى الماضي ولن التي تقلبه إلى المستقبل.

٢ - صيغة تجمع بين لا ولن في مثل قوله: «إن موقفك لا ولن يغير رأي»،
ولا: نافية للحاضر ولن نافية للمستقبل

وتوجيه الصيغتين قد يجدون فيه شيء من الم convergence إلا إذا أدخلناها في باب التنازع، وحقاً لم يشر القدماء إلى التنازع في المرفرين، غير أنه من الممكن قياس الصيغتين على صيغته المعروفة التي يتسلط فيها عاملان على معمول واحد، كما يقول البصريون.

ومعروف أن النحاة اختلفوا في عامل المعمول بباب التنازع، هل هو العامل الأول كما يقول الكوفيون، أو هو العامل الثاني لقربه كما يقول البصريون وتشهد نصوص العربية لرأيه، كما لاحظ سيبويه في كتابه، وتأسياً على ذلك يمكن إدخال الصيغتين في باب التنازع، مع الأخذ برأى البصريين القائل بإعمال العامل الثاني، وبذلك تنصب لن المضارع في الصيغة الأولى، واستغشت لم عن مضارع بجزوه يليها بدلاًلة السياق.

وبالمثل تنصب لن المضارع في الصيغة الثانية، واستغشت لا عن مضارع يليها بدلاًلة السياق، وبما قللت يمكن توسيع الصيغتين المصريتين على أنها من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، مع الأخذ برأى البصريين الذي يجعل العمل في المعمول للعامل الثاني مع السعة في قياس تلك القاعدة على المحروف قياساً مطرداً.

٩ - إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد

حيث ظرف مكان مبني على الضم ومحله النصب إلا أن يغير بين وإلى، ودائماً يضاف إلى جملة اسمية أو فعلية، فيقال: رأيتك حيث زيد جالس - رأيتك حيث جلس زيد - جئت من حيث تعلم - أذهب إلى حيث ذهب زيد. وجاء عن العرب مثل: قمت حيث زيد. وحينئذ يرفع البصريون لفظ زيد، ويعرّبونه مبتدأاً مخدوف الخبر، والتقدير قائم أو موجود ونحو ذلك.

وذهب الكسائي إلى أن الاسم المفرد عقب حيث في مثل: قمت حيث زيد مجرور بإضافة حيث إليه، وجعل ذلك قياساً مطرداً لمجيئه عن العرب في مثل قول بعض الشعراء:

أَمَا تَرَى حِيثْ سَهِيلٌ طَالِعًا نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا

وأنشد ابن الأعرابي تلميذ الأصممي لأحد الشعراء:

وَنَطَعْنُهُمْ حِيثْ الْكُلُّ بَعْدَ ضَرِبِهِمْ بِيَهْنِ الْمَوَاضِعِ حِيثْ لَئِنْ الْعَامِرِ

أي حيث الرؤوس، وأنكر ذلك البصريون، وافتقرقا فريقين: فرقـة أنكرت رواية «سهيل» في البيت الأول بالجر، ورفعته على أنه مبتدأ مخدوف الخبر، وبالمثل أنكرت رواية «لي» في البيت الثاني بالجر ورفعته على أنه أيضاً مبتدأ مخدوف الخبر، وفرقـة لم تنكر رواية الكلمتين بعد حيث بالجر، غير أنها قالت: إن ذلك نادر، والنادر لا يقاس عليه.

ويرجح الأخذ برأي الكسائي ومن تابعه من الكوفيـن مثل تلميذه الفراء أن ظروف المكان أخوات حيث جميعاً تضاف إلى الاسم المفرد، وإن فاضاـفة حيث إلى ما بعدها رجوع بها إلى الأصل المأخوذ به في نظرتها من ظروف المكان، وفي رأينا أن الكسائي أدق من البصريـن وأرهـف حساً لغويـاً حين جوـز إضافتها إلى المفردات.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن حيث قد تضاف إلى الجملة اسمية أو فعلية، وقد تضاف إلى الاسم المفرد، فيجـر بالإضافة إليها قياسـاً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانـية، وأخذـا برأـي الكـسـائي وما احـتـاجـهـ منـ الشـعـرـ فيـقـالـ: أـلـقـاكـ حيثـ الجـامـعـةـ أوـ حيثـ الأـهـارـامـ، وـيـادـرـ إلىـ

حيث العمل الجاد، وسافر إلى حيث المعيشة ال�نية، ولا ثمار في الحكم من حيث العدل، واشهد من حيث الحق،
ومن كل ما تقدم يتضح أن إضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائفة قياساً واستعمالاً.

المراجع

انظر في حيث: ابن يعيش على المفصل، والرضى على الكافية، والمغني لابن هشام، وهم الهوامع للسيوطى، والصبان على الأسموى. وراجع معجم لسان العرب.

١٠ - تسهيل الهمزة في مثل: «آيل للسقوط»

تعبير «آيل للسقوط» يشيع في اللغة المعاصرة، وفيه تسهيل الهمزة في الكلمة «آيل» فتقلب ياءً، وهي اسم فاعل من فعل «آل» الأجوف. والمعروف أن قاعدة اشتغال اسم الفاعل من هذا الفعل أن تقلب عينه همزة مثل: قائل - باعْ، فكان القياس يقتضي أن يقال في التعبير السالف: «هذا المزّل آيل للسقوط». وفي رأى أن كلمة «آيل» بالتسهيل - كما في العامية - صحيحة لغويًا بدليل ما يلى:

(أ) كثرة تسهيل العربية للهمزة في الكلمات وتخفيفها وحذفها، ومن قول سيبويه في الكتاب ٢٦٧/٢: «ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان، فتحفظا، ويستقل أهل المجاز تخفيف الهمزة الواحدة»، وإنما دعا إلى تسهيل الهمزة وتخفيفها، بل حذفها أحياناً أنها أكثر الحروف تقللاً في النطق، إذ تضفت على مخرجها من أقصى الملحق، حتى ليشبه صوتها - كما قال الأسلاف - التهوع.

(ب) نص عليه الصرف على أن الهمزة المتحركة بعد الألف المدودة يجوز تخفيفها بأن تُلِّين، وتجعل بين الهمزة والياء في مثل: مسائل، والبيتية أو التوسط في النطق بين الهمز والياء ضرب من التسهيل، إذ يريدون إشمام الياء الهمزة، أو بعبارة أخرى أن يضفت عليها قليلاً كأنها آتية من الملحق، أو من جهة الملحق، وهو على كل حال نطق ينتهي بالهمزة في مثل «مسائل» و«عبادة» إلى أن تخفف وتنتهي ياء أو أقرب ما تكون إلى الياء.

(ج) وردت صيغة من صيغ اسم الفاعل المشتق من فعل أجوف تخفف الهمزة بعد الألف في قراءات الذكر الحكيم، هي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع قارئ المدينة وأحد القراء العشرة لآية سورة آل عمران: «أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِّنَ الطَّيْرِ كَهْيَةً طَيْرٌ فَانْفَخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا يَأْذِنُ اللَّهُ بِإِذْنِهِ» إذ قرأ في رواية عيسى بن وردان (كهيبة الطاير.. فيكون طائراً) بتسهيل الهمزة بين يين في الموضعين، وكذلك قرأ آية سورة المائدة: «وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّيْرِ كَهْيَةً طَائِرًا يَأْذِنِي فَتَنْفَخْ فِيهَا فَتَكُونُ طَائِرًا يَأْذِنِي».

٤ - وأيضاً ذكر أبو بكر بن مهران في كتابه في وقف حزنة، أحد القراء السبعة، قراءة مماثلة في نحو (ناتيات) يبدل الممزة ياءً، وحکى أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبرى في ذلك أنه بين

بين.

٥ - وإن يكون تسهيل الممزة في الكلمة «آيل» أصل، هو نطقها بالتلرين كما في بعض القراءات السالفة، ويشفع تسهيلها ونطقها ياءً صعوبة النطق بها: «آنل» مهموزة بعد الألف، إذ تبتدئ الكلمة بهمزة تضفط في نطقها على أقصى الحلق، وقد فتحت الفرصة للزفير، غير أنه لا يليبت أن يتوقف لضغط النطق بالممزة الثانية على أقصى الحلق مرة أخرى، مما يحدث تقللاً واضحاً في التلفظ بالكلمة، وهو تقليل يتطلب تسهيلها ونطقها ياءً، ونخلص من ذلك كله إلى: أنَّ الكلمة «آيل» يتسهل تسهيل الممزة ونطقها ياءً عربيةً صحيحة، ومثلها ما يشاكلها كلفظة آيب في قولهِم: آيب من السفر.

المراجع

الكتاب لسيبوه ٢٦٧/٢

النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ١٤٠٠/٢ ، ٢٤٠/٢ ، ٤٦٣ .

١١ - قياسية «فاعل» للدلالة على الاشتراك وعلى التتابع والموالاة

وردت كلمتا المعاوقة والمحاثة في مصطلحات الفيزيقا للدلالة على أصل الفعل وتواлиه أو تتابعته. ولما كانت المعاجم لم تثبت الفعلين: «عاوق - حاث». فقد رجعنا إلى كتب الصرف فوجدنا أن الصرفين ينصون على أن الاشتراك أظهر معانٍ فاعل، وأن من معانيها أيضاً التابعة والموالاة (نص على ذلك ابن قتيبة والرمضي).

وإذن فالمعنى الذي أرادته لجنة الفيزيقا لـ«فاعل» معنى صحيح من معانيها، وتزخر المعاجم بالفاظ لها نفس الدلالة مثل: «تابع - والي - ثابر - حاصر - دافع - ذاكر - رابط - داوم - زاول - سامح - طاول - عامل - عالج - عاود - عاون - غامر - ناضل - مارس - ماطل - لاطف - لازم - حاضر - واصل - واطب».

ولما كانت لجنة الفيزيقا بالمجمع في حاجة إلى استخدام كلمتي: «المعاوقة - المحاثة» يعني تتابع الإعاقفة والمحث، وكان المجمع قد أجاز من قبل قياسية فعل للدلالة على التكثير والبالغة، وقياسية استفعل للدلالة على الطلب والصبر وردة، وقياسية صيغة تفاعل للدلالة على المساواة والاشتراك والتماثل، فإني أرى قياسية فاعل للدلالة على التابعة والموالاة لشدة حاجة لجنة الفيزيقا إليها في كلمات أخرى كثيرة تقترب منها مثل: مواسعة من واسع، ومقاصرة من قاصر وعلم جراً، وهي أفعال لم تثبتها المعاجم. وأرى أن يضاف إلى دلالة الموالاة في هذا القياس دلالة الاشتراك، لأنها أظهرت معانٍ فاعل، وتحتاج اللجنة العلمية إلى تسويفها بدورها، ولذلك أرى الاتساع في قياسية فاعل التي لم تثبتها المعاجم للدلالة على الاشتراك، وأيضاً على الموالاة، وأن الفعل يتلو بعضه بعضًا أخذًا بتسير اللغة العلمية، وإمدادها بما يعززها من المواد اللغوية.

المراجع

- ١ - الكتاب لمسيبويه ٢٢٨/٢.
- ٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة (طبع مطبعة السعادة بمصر) ص ٢٥٥ وما بعدها.
- ٣ - شرح الشافية للرمضي (بتتحقق الشیخ محمد نور وزميله) ٩٢، ٧١/١ وما بعدها.

١٢ - أذنية صحيحة في التصغير والنسب

(أ) أذين

عرضت لجنة الطب على مجلس المجمع بين مصطلحاتها المصطلح: **أذين**، وكان ذلك مثاراً لتساؤل مؤكد: هل يجوز في تصغير المؤنث المجازى حذف تاء التأنيث فيه فيقال في عين **عين** وفي **اذن اذين**، وخاصة أن الأطباء درجوا في كتاباتهم ومحاضراتهم على هذا التصغير، فيقولون: **أذين لا أذينة**? وفي رأينا أن لهم مندودة في ذلك، إذ نص عليهما التصريف على أن **الذاء لا تظهر** في تصغير المؤنث المجازى إذا أدى ظهورها إلى الالتباس، فمثل كلمة «شجر» تصغر بدون زيادة تاء، فيقال: **شجين**، لا **شجينة** حتى لا يطعن السامع أو القارئ أنها تصغير شجرة.

ولعل الذي عدل بالأطباء عن تصغير **اذن** على **أذينة** بحسب القاعدة، أن **أذينة** في العربية تستخدم على من قديم مثل: **عروة بن اذينة**. ويشفع لهم أيضاً أنه جاءت عن العرب كلمات مؤنثة تأنيثاً مجازياً، وصُغرَت بدون تاء مثل: **قوس** إذ يقال فيها: **قويس**، **ودرع** إذ يقال فيها: **درع**، **وحرب** إذ يقال فيها: **حرب**.

ونخلص مما سبق إلى أنه: يجوز في المصطلحات العلمية عدم إلحاق التاء بالمؤنث المجازى المصغر، وخاصة إذا اقتضى إلحاقها ضرورة من ضروب الالتباس.

(ب) أذيني

نسبت لجنة الطب مصطلحها **أذيني** إلى **اثنتين**، وهذه النسبة يمكن أن تقبل قياساً للمتنى على الجموع، إذ نسب العرب إليه خوفاً من الالتباس بينه وبين المفرد في مثل كلامي نسبة إلى قبيلة كلاب، إذ لو نسبوا إلى المفرد فقيل: كلبي لظنّ أن النسبة إلى قبيلة كلب لا إلى قبيلة كلاب، ومن ذلك أنصاري وأثارى ومعافرى. وهذا الالتباس نفسه هو ما جعل اللجنة الطبية تعدل عن النسبة إلى المفرد **«أذين»** قائلة **أذيني** حتى لا يُطعن أن النسبة إلى **أذين واحد**، إذ هي صفة تلايس **الأذين** معاً

وقد يقال: إنه لم ترد عن العرب كلمات منسوبة إلى المثنى سوى بحراني نسبة إلى البحرين، وكأنهم لجأوا إليه استثناءً لكلمة بحراني. على أنه يلاحظ أن كثيراً من الكلمات المنسوبة أدخلوا عليها ألفاً ونوناً قبل أيام النسب، وكأنهم تورثها قبلها مع أنها مفردة مثل: رَبَّانِي - رَوْحَانِي - عَلْمَانِي - شَعْرَانِي - صَوْفَانِي - حَقَّانِي - بَرَانِي - تَحْتَانِي - فَوْهَانِي - دَبَّانِي - صَدْرَانِي - جُوَانِي - حَمْصَانِي - إلى كثير من أمثل ذلك مما لا تدعو إلى تبنيه في النسبة أى حاجة، فلأولى أن تحفظ الكلمة المشتقة في النسبة بالألف والنون مادامت تدعو إلى ذلك حاجة علمية، وبذلك كله تتبيّن صحة المصطلح الطبيعي: أذينانِي.

ونستطيع أن نخلص مما قدمنا إلى أنه: يجوز في المصطلحات العلمية - عند الحاجة - أن ينبع إلى المثنى بلغته كما نسبت العرب أحياناً إلى الجمع بلغته.

(ج) النسبة إلى نظرية النسبة نسبي

أحال مجلس المجمع على لجنة الألفاظ والأساليب بحث كلمة «نسبي» نسبة إلى نظرية النسبة «لأينشتين» هل تجيئها قواعد النسبة المعروفة؟

المعروف أن قاعدة النسب إلى مثل «النسبة» أن تمحى أيام المشددة والتاء فيقال: نسبي، غير أنه يمكن قبول كلمة «نسبي» نسبة إلى نظرية النسبة تمييزاً لها من النسبة إلى كلمة «النسبة»، فيقال: هذا الرأي نسيبي بالقياس إلى آراء أخرى، ويقال: هذه الفكرة أو الظاهرة سببية نسبة إلى نظرية النسبة «لأينشتين».

ويسُوغ قبولها أنها لو قلنا في المنسوب إلى النظرية المذكورة: إنه نسيبي التيس الأمر وظنّ أنه منسوب إلى لفظ «النسبة» لا إلى النظرية المذكورة، والغرابة دائمة في مثل هذا الموقف تعدل إلى المخالفة في الصيغة، حتى لا يكون في استخدام اللفظة وهم أو إيهام، وقد لاحظوا ذلك في النسبة إلى «البحرين»، فقالوا «بحريانِي». يقول الفير وزابادي: كرهوا في النسبة إليها لفظة «بحري» لثلا يشتبه المنسوب إليها، ويظنّ أنه منسوب إلى البحر لا إلى البحرين.

وأما أن الواو زيدت في الكلمة حين نسبت إلى نظرية «أينشتاين» فلأنها تزداد كثيراً في باب النسب، وخاصة في المقصور، مثل: معنى ومعنى، والمختوم يوم مشددة مثل على

وعلوى، والممدود مثل سماء وسماوي، وقد تزاد على الكلمة الصحيحة مثل زيادة العرب الواو والألف والنون إلى هند في قولهم: سيف هندوانى، وسبق للمجمع أن أجاز في النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال: «وحدوى».

ولكل ذلك يتضح أن كلمة نسبي نسبًّا إلى نظرية «النسبية» صحيحة سائفة.

١٣ - رد المذوق من فاء الثلاثي ولامه في النسب

١ - رد فاء الثلاثي

للفظ الثلاثي المذوق القاء صورتان: صورة لام اللفظ فيها صحيحة مثل: عدة - جهة، وصورة ثانية: اللام فيها معتلة مثل: شبة، والصورتان جمعاً عوضاً فيما عن الفاء المذوقة بهاء التأنيت.

(أ) الصورة الأولى مثل: عدة - جهة

يرى سيبويه أن لا ترد إلى هذه الصورة في النسب فاء اللفظ الثلاثي، فيقال في عدة - جهة وما يماثلها: عدّى - جهّى. ويرى الفراء أن ترد فاءه إلىه في النسب ولكن لا في موضعها من أول اللفظة، وإنما في موضع اللام لما سمع عن العرب من قولهم: عدّوى في عدة، يجعل ذلك قياساً مطروحاً في مثله، فيقال في جهة: جهّوى.. إلى غير ذلك.

(ب) الصورة الثانية مثل : شبة

يرى سيبويه أن تُردد إلى هذه الصورة في النسب فاء اللفظة في أولها ويفتح ثانيتها وتقلّب ياؤها وأوا فيقال في شبة: وشّوى. ويرى الفراء أن ترد الفاء في موضع اللام مثل: عدة، فيقال في النسب إلى شبة: شّوى.

٢ - رد لام الثلاثي

للفظ الثلاثي المذوق اللام الواوية ثلاثة صور: صورة حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثي وعوض عنها بهاء التأنيت مثل: ستة - فتنة - مئة. وصورة ثانية حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثي وعوض عنها بالف الوصل مثل: اسم - ابن - وصورة ثالثة حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثي دون تعويض عنها لا بهاء التأنيت ولا بالف الوصل مثل: أب - يد - أخ.

(أ) الصورة الأولى مثل: سنة - فئة - مئة - شفة

يرى النحاة جميعاً أن تُرَدَّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحنوقة فيقال فيها:
سنوى - فتوى - مئوى - شفووى.

(ب) الصورة الثانية مثل: ابن - ابنة

اختلف النحاة في النسب إلى هاتين اللفظتين، فقيل تُرَدَّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحنوقة، فيقال فيها: سموى - بنوى (وتُحمل على ابن لفظة بنت فيقال فيها أيضاً بنوى) وقيل تظل الألفاظ في النسب كما هي فيقال: اسمى - ابني - ويقال في بنت ينتى.

(ج) الصورة الثالثة مثل: أب - يد - أخ

يرى النحاة جميعاً أن تُرَدَّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحنوقة فيقال فيها: أبوى - يدوى - أخوى (وقيل يناسب إلى اخت مثل أخ فيقال أخرى). وقيل بل تظل كما هي مثل: بنت فتقال أخرى كما يقال ينتى).

النتيجة

تيسيراً لما تقدم أرى الأخذ برأي الفراء في صورق (أ و ب) في رقم ١ وتضم إليها الصورة الأولى في رقم ٢ وألفاظ الصورة الثالثة، بحيث تصبح للنسب في الألفاظ المحنوقة الفاء واللام قاعدة واحدة هي رد المحنوقة واوا في النسب ما عدا كلمة اسم فتبقى كما هي في حالة النسب، فيقال فيها اسمى . وبقيمة الألفاظ تصبح في النسب كما يلى: عِدوى - جِهوى - شِبَوَى - سنوى - فتوى - مئوى - شفووى - بنوى (لابن وبنت) - أبوى - يدوى - أخوى (الأخ وأخت).

١٤ - عبارات صحيحة

(أ) صارحه الرأى - صارحه بالرأى

لم تذكر المعاجم الصيغتان المتداولتان: «إن أصارحك كذا - أصارحك بكلّها» وإنما فيها: «صارح بما في نفسه؛ أبدأه كصرح».

على أن المعاجم ذكرت أن صرحاً الثالثي يعني متعدداً، يقال: «صرح زيد الأمر» إذا يئن وأظهره، وفيها أيضاً: «صرح الشيء وأصرحه» بالتضعيف وزيادة الهمزة بمعنى «بيته» مثل صرحة تماماً.

وعكن تحرير الصيغة الأولى: «صارحه الرأى» على أساس أن الفعل صارح مزيداً بألف بعد فإنه لفعل صرحاً المتعدد، وهي زيادة أعدته لأن يتعدى إلى مفعول ثان؛ ولذلك أمتلاه مختلفة في اللغة مثل:

«خلس زيد الشيء»، وخالس زيد عمر الشيء» بمعنى سلبه وناجز زيد الشيء، و «ناجز زيد عمر الشيء» بمعنى عجله، و «نصب زيد له العداء، وناصبه العداء» بمعنى أظهره».

أما الصيغة الثانية وهي «صارحه بالرأى» فيمكن تحريرها أيضاً على أساس أنه يكثر في اللغة بمعنى « فعل» الثالثي و «فاعل» المزید بألف بعد فإنه متعددين إلى مفعول به واحد مثل: «خدعه وخادعه - جاز المكان وجاءوه - زحمه وزاحمه - غاظه وغايظه - مزج الشيء ومازجه - تجد صاحبه وناجده».

و واضح مما قدمنا أن الصيغتين: صارحه الرأى - صارحه بالرأى». صححيتان، وتجريان على سنتن قويم في العربية.

(ب) حَبْداً لَوْ رَضِيت

ذهب بعض الباحثين إلى تخطئة هذا الأسلوب، لأن «لو» المصدرية إنما يكثر وقوعها بعد «وَدْ يَوْدُ - وَاحْبَبْ يَحْبُّ - وَتَقَىْ يَتَعْنِي». واضح أن «حَبْداً» لا تفيد التمني وليس فيها معناه مطلقاً، إنما معناها المدح أو الذم إذا قلت: لا حَبْداً. وفات هذا الباحث أن بمعنى «لو» مصدرية إنما يكثر كما قال بعد «وَدْ يَوْدُ» وما يائلها ما يفيد التمني غير أن ذلك إنما يصدق على الكثرة وقد جاءت مصدرية لا تناسب مراراً بعد أفعال لا تفيد التمني ومن أمثلة ذلك قول أمرئ القيس:

تجاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَعَشْرًا عَلَى جِرَاصًا لَوْ يُسْرُونَ مَقْتُلَى

وقول الأعشى:

وَرِبِّا فَاتَ قَوْمًا جَلُّ أَمْرِهِمْ مِنَ التَّالِي وَكَانَ الْخَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

وقول قُتيبة بنت المخارث:

مَا كَانَ ضَرُّكُ لَوْ مَنَّتْ وَرِبِّا مِنَ الْفَتَنِ وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْتَقَنُ

وهي أمثلة تشفع لرجي «لو» مصدرية غير مسبوقة بما يفيد التمني، وفي رأينا أن صيغة «حَبْداً» مشربة شيئاً منه.

وي يكن قبول الصيغة على أساس أن «لو» فيها ليست مصدرية، وإنما هي للتمني كما في قوله تعالى: **(فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرْهَةً)** وفي مثل «لو تأتيني فتحذثني». أما مخصوص «حَبْداً» فمحذوف يدل عليه سياق التعبير.

ويُوضح من ذلك أن أسلوب «حَبْداً لَوْ رَضِيتْ» وما يائله في كلام المعاصرين سائع لغويًّا إنما على أن «لو» مصدرية، وإنما على أنها للتمني، ولا خطأ فيها ولا غلط.

المراجع

«لو» في المثل ص ٢٩٣ وما يبعدها.

(ج) تَعَالَمْ خَالِدٌ عَلَى زُمَلَاهُ

هذه الصيغة من الصيغ التي أنكرها بعض الباحثين قائلًا: إنها تدور على الألسنة بمعنى التفاخر والتباكي بالعلم، ويقول: إنها صيغة مستحدثة غير معجمية؛ إذ ليس في المعاجم للفعل «تَعَالَمْ» هذا الاستعمال ولا هذا المعنى، وإنما فيها: تَعَالَمُ الجمِيعُ الْخَبَرُ، أو عَلِمُوهُ، أَي اشتركتوا في علمه.

ويمكن تحرير الاستعمال المعاصر للفعل على أساس ما ذكره سبوريه من أن صيغة «تفااعل» قد تدل على التظاهر بالفعل مثل: «تعامى - تناقل» ومن ذلك: «تناسي - تفاخر - تباكي - تباليه - تجاهل - تسامي - تعالي - تماجيئ - تعارض - تضليل - تصاغر - تعاظم - تحامق - تناهٰى - تماهٰى - تماهٰى - تماهٰى» إلى غير ذلك من أفعال في العربية جاءت على صيغة تَفَاعَل. وقياساً على ذلك تقبل صيغة «تعالم علينا - تعالم على زملائه» بمعنى تظاهر بعلمه، وهو تظاهر يلزم الفخر والتباكي. وبذلك يكون الاستعمال العصري لصيغة «تعالم» سائغاً وجارياً على أساليب العربية.

(د) لم أفعل ذلك أبداً

الأبداً: الدهر. وتتداول في اللغة المصرية صيغة: «لم أفعل ذلك أبداً» وينكر هذه الصيغة بعض علماء اللغة، لأن كلمة «أبداً» في رأيهما إنما تستعمل لتأكيد الإثبات والنفي في المستقبل مثل: «خالدين فيها أبداً» ومثل «لن يظلم أبداً» ولا يصح في رأي هؤلاء العلماء أن تستخدم «أبداً» لتأكيد النفي في الماضي فلا يقال: «لم أفعل ذلك أبداً» إذ الصحيح استخدام «قط» في هذه الصيغة، فيقال: «لم أفعل ذلك قط». غير أنه جاء في القرآن الكريم ما يثبت صحة الصيغة المصرية، ففي سورة النور: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةً مَا رَأَيْكُمْ مِنْ أَهْدِ أَبَدًا» واضح أن كلمة (أبداً) في الآية تؤكد الفعل الماضي المنفي: «زكًا» أى صلح. وفي ذلك دليل قاطع على أن كلمة «أبداً» كما تستخدم لتأكيد نفي الفعل في المستقبل تستخدم لتأكيده في الماضي، مما يثبت - بوضوح - أن الصيغة المصرية: «لم أفعل ذلك أبداً» صحيحة، وتحيرى على نهج قويم في العربية.

القسم الثالث

سَوْيِعُ الْفَنَاظِ دَارِجَةٌ

أَجْرَبَ - أَجْرَبَ اللُّونَ

ما يدور في ألسنة المعاصرين تعبيرهم عن تغير اللون في الثوب وما يشبهه بأنه أَجْرَبَ فيقولون: أَسْوَدَ أو أَحْرَأَ أَجْرَبَ، ويستخدمون له صيغة الفعل الخاصة بالألوان فيقولون: «أَجْرَبَ التُّوب» إذا تغير لونه كما يقولون: «أَحْرَأَ - أَخْضَرَ». ولا يوجد هذا المعنى للكلمة ومشتقاتها في المعاجم، وفيها الجرب داء جلدي تشاً عنه حِكْمة شديدة، وفعله: «جَرَبَ يَجْرِبَ جَرَبَاً» إذا أصابه الجرب، وهو أَجْرَبَ وجَرِيَانٌ. غير أن في المعاجم: «الجرب: العيب وصدا السيف» فيقال: جَرَبَ السيف وسيف أَجْرَبَ إذا صدَّى وعلته كُدرة، وكان المعاصرينأخذوا من ذلك وصفهم اللون المتغير بأنه أَجْرَبَ، فكما يقال: جَرَبَ السيف إذا صدَّى وعلته كدرة قالوا: أَجْرَبَ اللُّونَ إذا تغير وعلته كدرة على سبيل الاستعارة.

وبذلك تكون الكلمات: «جَرَبَ التُّوب - تُوب أَجْرَبَ أو جَرَبَانَ - أَجْرَبَ التُّوب» «تعبيرًا عما يصيب لونه من تغير» كلماتٍ سائحةٍ سليمة.

الإِمْضَاءُ

تدور كلمة الإِمْضَاءُ في اللغة اليومية المتدالة يعني توقيع الشخص باسمه على ورقة أو أوراق، والكلمة في اللغة مصدر من قوهي أَمْضَى الأمر إِمْضَاءً إذا أَنْذَهَ، وفي الحديث النبوي: «لَيْسَ لَكَ مِنْ مَالِكِ إِلَّا مَا تَصْدَقْتَ فَأَمْضِيهِ» أي غَافِلْتَ فِيهِ صَدْقَتِكَ وَلَمْ تَرَاجِعْ، ولما كان توقيع الشخص على ورقة يعني أنه سينفذ ما تعطوه من أمر أو اتفاق استعيرت بذلك الكلمة الإِمْضَاءُ التي تعني المضى في التنفيذ من باب تسمية الشيء باسم لازمه على طريقة المحاجز المرسل، تم اتساع استعمالها في مجره التوقيع بالاسم على أي ورقة للعلم وما يشبهه، وبذلك تكون الكلمة الإِمْضَاءُ، أي توقيع الشخص على ورقة أو أوراق، عربية صحيحة.

أراض رَعُوَيَّة

تتردد الكلمة «أراض رَعُوَيَّة» في الصحف، وقد يظن أن النسبة فيها غير صحيحة، لأن القاعدة العامة في النسبة إلى مثل الكلمة «رَعْنَى» الثلاثية أن يقال: «رَعْنَى» كما في: ظبي «طَبَبِي» وفي دُمية: «دُمِيَّ». ويمكن أن يُسْوَغ استعمال رَعُوَيَّة و«رَعُوَيَّة» على أساس أنه جاءت في النسبة كلمات ثلاثة مختومة بالياء، وقلبت فيها الياء الأولى وأوا، مثل: أمية، فالنسبة إليها «أموى» ومثل: «قرية» فالنسبة إليها «قروي». وقياساً على ذلك يمكن أن يقال في النسبة إلى رَعْنَى «رَعْنَى» - رَعُوَيَّة بقلب الياء وأوا مع سكون العين، حتى لا تلتبس المفظة بكلمة «رَعُوَيَّة» بفتح العين نسبة إلى «الرَّعْيَة». وبذلك يكون استعمال الصحف لكلمة «أراض رَعُوَيَّة» استعمالاً سائغاً.

إجازة

يتداول المعاصرون كلمة «إجازة» بمعنى عطلة، فيقولون «إجازة عيد الفطر» مثلاً بمعنى عطلة، ولا توجد الكلمة في المعاجم بهذا المعنى، وإنما فيها «أجاز الشيء» بمعنى جعله جائزًا، و«أجاز الطريق» بمعنى قطعه، و«أجاز العقد» بمعنى أمنه، وفيها أيضاً «أجاز الرأي» بمعنى أنقذه، و«أجاز العالم تلميذاً له برواية أحد كتبه» بمعنى أنه أذن له في روايته عنه، و«أجازوا بني فلان للحج» إذا أنفذوهم من ديارهم وصرحووا لهم بالمرور في أرضهم». غير أن في المعاجم أيضاً: «أجاز له الأمر» إذا سُوِّغ له، ومن هذا المعنى - في رأينا - استخدم المعاصرون كلمة الإجازة بمعنى توسيع أيام العطلة، وإعفاء الشخص فيها من مزاولة عمله اليومي، من إطلاق العام وهو مطلق الإجازة بمعنى التسويف على المخالص وهو توسيع أيام العطلة، على طريقة التجاز المرسل. وبذلك تكون الكلمة «إجازة» بمعنى العطلة عربية صحيحة.

باهت - باهت

تتداول في اللغة المعاصرة كلمتا: «بهت - باهت» للدلالة على تغير اللون ونقص زهوه. ولم تذكر المعاجم هذه الدلالة، إنما ذكرت أن بهت يعني إذا استولت على شخص الحجة، وفيها بهته يعني بهتانًا فعلاً متعدياً يعنى كذب عليه، وفي حديث الفيضة: «وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته» أي افتريت عليه الكذب.

ويكفي أن يخرج الاستعمال العصري لصيغة بهت اللون فهو باهت على أحد وجهين:
 ١ - إنما من البهتان حين يقهر المتكلم أو المجادل صاحبه بالحججة القاطعة والبرهان الساطع، ويلزم ذلك عادة شرط من التغير في وجه الشخص المحجوج مع تحجّب لونه. ومن ثم استخدم المعاصرون كلامي: بهت وباهت في الألوان على طريقة المجاز أخذًا من لازم الدلالة الأصلية للكلمة. وقد يقال إن كلمة باهت في هذا التخريج لا تستقيم مع لزوم الفعل، ولكن لذلك شواهد في العربية تتبع الرخصة لهذا الاستعمال العصري.

٢ - وإنما من البهتان يعنى البهتان والكذب، لأن اللون حين يتغير ويفقد زهوه وتصاعده يصبح غير صادق الدلالة التامة على لونه، ومن هنا استخدم المعاصرون الكلمة في تغيير الألوان على طريقة المجاز والانتقال بها من الكذب المعنوي إلى نقص الدلالة الحسية في اللون، إذ لم يعد يعبر عن حقيقته قلماً وما كان له من الزهو والتضاعة وأي حد هذين التضريعين أو بكليهما تصيب كلمتا: «بهت - باهت» في الاستعمالات العصرية صحيحتين سائعتين في العربية.

باش - بُوش

تدور في أفواه الناس كلمة «باش الحبز» [إذا ابتلَ بالماء وتفتت، وفي المعاجم: «بُوش القوم» إذا كثروا واحتلطوا، وفيها «تركهم بُوشًا» أي مختلطين، فأصل مادة الفعل موجود في المعاجم يعني الاختلاط، وكان المعاصرين استخدامها يعني خلط الحبز بالماء على طريق الاستعارة من الاختلاط بين الناس إلى الاختلاط بين الحبز والماء، أو بعبارة أدق لكل ما يختلط به الماء يحدث تحللاً في أجزائه، وهي استعارة مقبولة.] وبذلك تكون الكلمة: «باش الحبز - بُوش» عربتين صحيحتين.

تجريف الأرض

من الكلمات المتداولة في الصحف هذه الأيام كلمة تجريف الأرض بزع جزء من سطحها المزروع، وفي اللغة جرف الشيء بحرفاً أخذه أحداً كثيراً، وجرفت الشيء ذهبت به كله أو بمعظمها، وجرف السيل الوادي إذا ذهب بما عليه من الكلأ وغير الكلأ. وكلمة تجريف الأرض يعني نزع جزء من سطح الأرض المترعنة لا توجد في المعاجم، وبالنذر تحملها «جرف الأرض تجريفاً». وتضعيف الفعل: «جرف» قياسي في اللغة، ودخله في هذا الاستعمال العصري شيء من السعة عن طريق المجاز المرسل، إما بطلاق الكل وهو مطلق الأخذ للجزء، وهو أخذ جزء أو نزعه من سطح الأرض، وإما بطلاق المثل على ما يحمل به من قويم أخذ السيل الوادي إذا أخذ السيل ما عليه من الكلأ والزرع، والتخريجان صحيحان لغويان.

وبذلك تكون الكلمة «تجريف الأرض» عربية سائفة صحيحة.

تحجيم

تشيع في اللغة المعاصرة كلمة تحجيم وحجّم من الحجم، أي جعل للشيء أو الفكرة حجمًا، ولا توجد الكلمة في المعاجم. والموجود حجم فلاناً عن الأمر إذا كفه، وحجّم الرئيس إذا عالجه، وحجّمت الحياة فلاناً إذا نهشته، وأحجم عن الشيء إذا كف، وحجّم إذا نظر نظرة تدیداً، وفي اللغة أيضاً أحجم الندى إذا تهدى، والفعل لازم، غير أنه - كما يتضح من معناه - مشتق من المجم بمعنى حِرْم الشيء. ولما كان المجمع سُرُغ الاشتراق من أسماء الأعيان، فإنه يجوز لنا أن نشقق من الحجم حِجْم بمعنى جعل للشيء حجمًا.

وبذلك تكون الكلمة تحجيم المسألة أو الفكرة المتناولة لعصرنا سائفة سليمة.

التحوير

يدور في كثير من الألسنة أن الكلمة التحوير بمعنى تغير الشيء أو التغيير فيه غير فصيحة، غير أنها ترد في المعاجم بمعنى التبييض، يقال: حُور الشوب إذا غسله وبَيْضه، وهو معنى يؤهل لمعناها المتناول، إذ يحمل في أطوانه شيئاً من دلالة التغيير في اللون، وفي المعاجم أيضاً: أن أصل الكلمة وهو الحُور معناه الرجوع عن الشيء وإلى الشيء، مما يؤذن بالتغيير والتحول، وفي لسان العرب: كل شيء تغير من حال إلى حال فقد حار بمحور حُوراً، ونستطيع بهذا المعنى لفعل حار أن نصوغ منه حُور بتضعيف العين بمعنى حَوْل الشيء من حال إلى حال، أو بعبارة أخرى غير فيه وعدّل.

وبذلك يكون تعبير المعاصرين: حُور الكلام تحويراً بمعنى غير فيه وعدّل تعيرًا عربياً سليماً.

التسوّل

من الألفاظ المولدة كلمة التسوّل، ويُكَن توجيهها على أنها مأخوذة من سأّل سؤالاً وسُؤلاً بالواو دون أن تهمز تخفيفاً، وقاعدة الاشتغال لصيغة تفعّل من هذين المصادرين تسأّل وتسوّل تسأّلاً وتسوّلاً، وكأنما آثر أسلافنا الثانية على الأولى تخفيفاً، ومنه قولهم رجل سوّلة أي سلوّل. وأصل معنى التسوّل الطلب والاستعطاف، وأطلقه الأسلاف على الشحادة باعتبارها إلحاداً في السؤال وطلب العطايا المالية وغير المالية. وهو إطلاق سديد إذ هو من باب إطلاق العام على الخاص بطريقة المجاز المرسل.

تسبيس

تستخدم هذه الكلمة كثيراً في الصحف وعلى الألسنة، وكلمة تسبيس من ساس الرعية يسوسها سياسة إذا قام عليها وملك أمرها، وأصله من ساس يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والمصدر السياسة والسوّس.

و واضح أن الكلمة واوية العين، فكان القياس يقتضى أن يقال: تسبيس لا تسبيس من سوّس القوم فلاناً تسبيساً إذا جعلوه يسوسهم، غير أن اللغة كثيراً ما تقلب الواو ياء والياء وأواً كما في: دُنيا، وعُلياً، وموعن، وموس، وهي تنجأ بذلك في الكلمات حين يكون لها استعمالان كما هو الشأن في تسبيس، فإن كلمة تسبيس قد توهم أنها بمعنى وقوع السوس في الخشب، أو في الطعام كما في العامية، وفراراً من هذاليس شاعت على الألسنة كلمة تسبيس من السياسة وهو استعمال سليم، لما قلنا من أن الواو والياء يتبدلان مواضعهما في العربية، وخاصة عند تغيير معنيين للكلمة مثل تسبيس وتسبيس. وبذلك تكون كلمة تسبيس عربية سائفة.

تصحر الأرض الزراعية

من الكلمات التي تردد في الصحف هذه الأيام كلمة «تصحر الأرض الزراعية» بمعنى استحالة الأرض التي كانت تزرع إلى أرض صحراوية لا تحيط شيئاً، وليس في اللغة فعل «تصحر» بهذا المعنى، وإنما فيها: أصحر المكان إذا اتسع - أصحر الشخص إذا يرزق الصحراء - أصحر الأمر إذا أظهره». وثلاثي هذا الفعل يأتي لازماً فيقال: «تصحر يعني أشرب حرة»، ويأتي متعدياً فيقال: «تصحر الطعام إذا هباء وطبيخه - صحررت الشمس فلاناً إذا آلت رأسه». وأخذنا بقرار المجمع القائل بجواز الاستثناء من أسماء الأعيان يمكن أن تتحت من صحراء صحر فيقال: «صحررت» الأرض الزراعية تصحريراً، وتصحررت تصحرراً، بمعنى أنها استحالت صحراوية جرداً خالية من أي نبات.

وبذلك تكون كلمة «تصحر الأرض الزراعية» كلمة عربية سائقة صحيحة.

تغيّر الشيء

في الكتابات المعاصرة كلمة «تغيّر الشيء» بمعنى اتخاذه غاية له وجد فيه، والفعل لا يوجد في المعاجم، والموجود فيها: «غيّر الغاية نصيحتها وأقامها، وغيّر فلاناً جعل له غاية، وغيّر الشيء» جعل له غاية ونهاية. وبمعنى التلائم المضف للفعل متعدياً يؤذن بجواز زيادة تاء تفعّل ليصبح الفعل «تغيّر» للدلالة على اتخاذ الشيء غاية كما في مثل: ترضاه وتعرفه وتعقبه وتعقله وتبينه وترصدّه وترقبه وتحمّله وتقدمه وتنقصه وتفهمه وتفعّله وتفقدّه. وهو باب واسع في اللغة، ومنه تدخل كلمة «تغيّر الشيء» الشائعة بمعنى اتخاذ الشيء مقصدًا له وغاية، وهي بذلك صيغة عربية صحيحة.

تمحّك - التمحّك

من الكلمات المتدالوة كلمة «تمحّك» يعني حاول الرجوع في الصفة التي اشتراها متعللاً ببعض الأسباب، والكلمة لا توجد بهذا المعنى في المعجم، غير أن فيها «تمحّك يَتمحّكَ مَهْكُماً» إذا لجأ في المنازعات، وبالمثل: «تمحّكَ تَمَحَّكًا». وكان المعاصرين أخذوا كلمة «تمحّك» من هذا المعنى العام، وهو التجاجة في المنازعات، وأرادوا بها معنى خاصاً هو المنازعات في المساومة ومحاولة كل من البائع والمشتري الرجوع في الصفة، وهو من باب إطلاق الكل على الجزء عن طريق المجاز المرسل. والقائل أن تستخدم كلمة التمحّك في صنيع المشتري فهو الذي يغلب أن يراجع البائع في ثمن ما اشتراه محاولاً تحفيضه أو التخلص منه، ويحدث أحياناً أن يتمحّك البائع إذا لم يكن سلماً ما باعه ومحاول رفع ثمنه أو رده.

ويذلك تكون كلمتا: «تمحّك - التمحّك». عربيتين مقبولتين.

الجاروف

يتدالون المعاصرون وخاصة الفعلة والصبية على الشواطئ كلمة «الجاروف» للدلالة على آلة المجرف للرمل وغيرها، ولم تثبت المعجم هذه الكلمة بين أسماء الآلة في مادة «جرف» وإنما أثبتت «المجرف ومؤنته المجرفة» واستعمال المعاصرين للكلمة مقبول، لأن صيغ أسماء الآلة غير الميمية لا تكاد تنحصر؛ وما جاء على فاعول مثل جاروف كلمات: فاتوس - ناطور - راوق - قادوس. إلى غير ذلك، مما يدل على أن استخدام المعاصرين لكلمة الجاروف اسم آلة للمجرف استخدام عربي سائع.

جيئوي

تستخدم الصحف كلمة جيئوي نسبة إلى جهة والسبة القياسية إليها جيئوي كما هو معروف في قواعد النسبة، ومن الممكن قيومها على أساس القرار من اللبس، لأنه قد يظن حين يقال: جيئوي أن النسبة إلى جهة مصدر جيئوه إذا صك جيئته، أو إلى جهة من جهة إذا اتسعت جيئته، وسيق للمجمع أن أجاز في النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال «وحدي» كما أجاز في النسبة إلى نظرية النسبة أن يقال «نبوى».

وفي ذلك كله ما يسُوغ كلمة جيئوي نسبة إلى الجهة نسبة صحيحة.

جَحْ - جَخْانَعَ - الْجَحْ

من الكلمات المتداولة في عصرنا فعل جَحْ يعني افتخر وتباهي تباهياً مفرطاً بثرائه أو بما يملك من عقار، والكلمة لا توجد بهذا المعنى في المعاجم وفيها: «جَحْ يَجْحِيْ جَحْ» إذا اضطجع واسترخي، ويقال أيضاً: جَحْ إذا تحول من مكان إلى مكان، كما يقال: «جَحْ بِرْجَلِه» إذا نسف بها التراب، وليس بين هذه المعانى والمعنى المتداول أي صلة. غير أن صاحب القاموس نصَّ على أنه يقال: «جَحْ» كما يقال: «يَجْحَ» في الفخر، وكان المعاصرين اشتقولوا من كلمة «جَحْ» بهذا المعنى فعل «جَحْ» يعني افتخر وتباهي مفرطاً في تباهيه وافتخاره، واستعملوا معه المصدر «الْجَحْ» وصيغة المبالغة، فقالوا عن يكثر من تباهيه وافتخاره: بأنه «جَخْانَعَ كَبِيرٌ». وقد استخدمها شوقي في «مسرحية الست هدى». والكلمة يشهادة صاحب القاموس عربية صحيحة.

جَذْرُ الفِكْرَةِ

جَذْرُ كُلِّ شَيْءٍ بفتح الجيم وكسرها أصله، ومنه جَذْرُ الشَّيْءِ أَجَذْرُه إذا قطعته أو استأصلته، والجذر في المحسب العدد الذي يضرب في نفسه، فيكون جذره أو أصله. ولا توجد في المادة صيغة «جَذْرُ الشَّيْءِ» يعني جعل له جذراً، غير أنه يمكن أن يضاف هذا الفعل إلى المادة قياساً على مثل أَصْلِ الشَّيْءِ إذا جعل له أصل، أو أبَانَ عن أصله، ومن ذلك سُورَ الحديقة إذا جعل لها سوراً، وعُمُقَ الفكرة جعل لها عمقاً بعيداً، وجَبَ القميص جعل له جيباً، ونَصَّلَ الرُّمَحَ جعل له نَصَلاً، وحوَطَ المكان جعل له حائطاً، وسُوِّجَ الستان جعل عليه سياجاً، وأَسَّسَ البناء جعل له أساساً.

وبذلك يتضح أن اشتراق جَذْرٌ من الجذر يعني أبان عن جذر الرأى وأوضحته اشتراق سديد فصبح تسلية اشتراقات العربية وما يُطْوِي فيها من أقيسة وسنن.

جَرْسَه - الجُرسَة

يتداول المعاصرون كلمة «جرسَه» بمعنى فضحة، واشتقوا منها الجُرسَة اسم بمعنى الفضيحة. والكلمتان لا توجدان في المعاجم بهذين المعنين، غير أن في القاموس المحيط التجريس بالقوم التسميع بهم، وذلك يؤذن بفعل جرس متعدياً بالياء بمعنى التشهير بالشخص، وكان المعاصرین انتقلوا بالفعل: «جرس» والاسم «الجُرسَة» من المعنى العام وهو مطلق التسميع إلى المعنى الخاص وهو التشهير بفضيحة تتحمّل الشخص بغير يخل ببرورته على طريقة المحاجز المرسل في استخدام العام في الخاص. والفعل في المعاجم متعد بالياء وفي استخدام المعاصرين متعد مباشرة، والتباين بين النوعين من الأفعال كبير في العربية مثل: رضي به ورضيه - وقدف بالحجر وقدفه. والكلمتان: جَرْسَه بمعنى فضحة والجُرسَة بمعنى الفضيحة بما قدّمت ساقutan في العربية ، صحيحتان.

جُدْ تَجْمِيدًا - تَجْمُد تَجْمِيدًا

تشيع في لغة المال والقانون كلمة تجميد، فيقال: تجميد الأرصدة وتجميد أموال الشركة وتجميد الترکة، بمعنى منع حق التصرف فيها. واضح أن كلمة «تجميد» مشتقة من الفعل الرباعي المضعف المتعدي «جُدَّ» وهو لا يوجد في المعاجم.

وتشيع أيضًا على الألسنة كلمة تجُّمِد السائل والماء بمعنى صلابتها بعد أن كانا ذائبين. واضح أن كلمة تجُّمِد مشتقة من الفعل الرباعي اللازم تجميد، وهو أيضًا لا يوجد في المعاجم، إثنا موجود فيها «جَدَّ» الثالثي اللازم، ويوجد فيها أيضًا «جَمَدَ» وهو لازم، يقال: جَدَ السائل أو جَمَد.

ومن الممكن تسويغ الصيغتين المعتبرتين المذكورتين: جَدَ تجميدًا وتجُّمِد تجميدًا بقاعدتهما أقرها المجمع قدئًا، وهي جواز إكمال الاستلاقات في مادة لم ترد في المعاجم عند الحاجة، وأيضًا فإن المجمع في الدورة الحادية عشرة أقرَّ نقل المجرد الثالثي إلى صيغة « فعل» لإفاده التعديلية عندما تمس الحاجة إلى ذلك، ومعرف أن تعديلية الثالثي تفيد التصريح إلى الشيء، مثل: قوَاه جعله قويًا، وخُوفَه جعله خائفًا، وبالمثل يقال: جَدَ الشيء؛ جعله جامدًا، والمصدر التجميد.

ويلاحظ أنه استعير التجميد الحقيقي، وهو جعل الشيء صلبيًا لتجميد الأرصدة وأموال الشركة والترکة بجازًا بمعنى منع حق التصرف في كل ذلك. واتسعت هذه الاستعارة في مجالات مختلفة فيقال: تجميد المفاوضات، تجميد الأنشطة إلى جم من أمثال ذلك. وأما كلمة تجُّمِد السائل والمائع، وفعلها «تجُّمِد» فأمرها واضح، إذ تجُّمِد فعل مطابع لجَدَ السالفه، يقال: جَدَ السائل فتجُّمِد تجميدًا كما يقال: كسرت الشيء فتكسر تكسيرًا، ومدّته فتمدد تتدّد، وقطعته فقطع قطعًا، وحسنته فتحسن تحسنًا.

وبما قدمنا تكون الاستعمالات العصرية لصيغتي: جَدَ تجميدًا وتجُّمِد تجميدًا استعمالات سائنة جارية على سفن العربية.

الخناقة

يكثُر دوران كلمة الخناقة في أفواه المعاصرين بمعنى الخصومة الحادة التي قد تؤدي إلى استخدام الأيدي، والكلمة بهذا المعنى لا توجد في المعاجم، وإنما فيها خنقه صاحبه إذا ضغط على رقبته وعصره حتى مات أو كاد يموت، ويقال أخذ بخناقه أي بحلقه حتى أجده جهذا شديداً. واستعار المعاصرون ذلك التعبير لمن يسد الطريق على صاحبه في إبراد المحجج والبراهين. وليس أصل كلمة الخناقة موجوداً في اللغة فحسب، فالكلمة أيضاً موجودة بمعنى الخبالة التي تشد على العنق، واستعارها المعاصرون للدلالة على الخصومة العنيفة بين شخصين أو أشخاص، وكأنما أخذ كل منهم بخناق صاحبه يريد خنقه والقضاء عليه.

وكلمة الخناقة بالمعنى العصري المتداول - بذلك - عربية سائفة، وال العامة تنطق الكلمة بإبدال القاف همسة.

الدردحة

تدور في ألسنة المعاصرين كلمة «الدردحة» مع توابعها من المشتقات بمعنى حسن التصرف مع سعة الحيلة، والكلمة بهذا المعنى لا توجد في المعاجم لاهي ولا مشتقاتها، غير أن فيها «الدردح» المولع بالشيء وكان المعاصرين أحسوا في معن الو Louise بالشيء حسن الإدراك والمعرفة المستبررة، فصالحوا من كلمة «الدردح» لفظة «الدردحة» وتتابعها من المشتقات، شعوراً منهم بسلامتهم العربية الموروثة بأن اللغة تحيز الاشتغال من أسماء الأعيان، وقد تدارس المجمع قدّياً هذا الموضوع ورأى كثيراً كثرة ظاهرة في العربية، فأجازه إجازة مطلقة.

وبذلك يكون اشتغال فعل «دردح دردحة» وتتابعه مثل: «تدردح - مدردح» سائغاً جارياً على أقىست العربية.

الدوشة

تدور كلمة «الدوشة» في لغتنا اليومية بمعنى الضوضاء الشديدة، والكلمة لا توجد في المعجم بهذا المعنى، وفيها «دُوش الرجل دُوشًا» إذا أصابه ضعف في البصر ينتج عنه اختلاط المسميات، وفيها: «الدوش ظلمة في البصر» وكان المعاصرين استعروا الكلمة الدالة على غشاوة الظلمة في البصر للدلالة على ما يعترى الأذن في الضوضاء بسبب كثرة الاختلاط في الأصوات، بحيث لا تستطيع أن تميز صوتاً، كما لا يستطيع من دُوشت عينه بسبب ما يسْتر نظرها من غشاوة الظلمة أن يتَّبِعْ شيئاً تَبَيَّنَ دقِيقَاً، وأطلقوا على الضوضاء كلمة الدوشه، لأنها مصدر تلك الغشاوة التي تصيب الأذان في الجلبة الشديدة، وكل ذلك يجري على سنن الاستعارة في العربية.

وإذن فكلمة الدوشه بمعنى الضوضاء وما تغشى به الأذن مما يحول بينها وبين تبيين الأصوات في دقة عربية صحيحة.

الرفف

من الكلمات التي تدور في اللغة المصرية كلمة «رفف» السيارة وجمعه رفاق، وهو أحد جانبيها البارزين يجوار بابيها أو أبوابها لتفعلية عجلاتها، وهي عربية صحيحة إذ مادتها كثيرة في اللغة، من ذلك رفُّ القوم بفلان إذا أحدقوا به وأحاطوا، والرُّفُّ: خشبة مستطيلة تُجعَلُ على المائدة لوضع كتب أو غيرها عليها، ويقال: رفف الطائر بجناحيه إذا بسطها عند محاولته السقوط على شيء يحوم عليه، أما كلمة الرفف اسماً فيسْمى به كل ما فضَّل عن شيء وَقَعَ وعطف، ولذلك سعوا به كسر الحباء وجانيه، وروشن البيت، وطرف البساط، والفسطاط، وما فضل من ذيل الدرع، وما تهَّدَّلَ من غصون الأيكه، وكل ذلك يؤكد أن الاستخدام العصري لكلمة رفف على رفف السيارة على طريق الاستعارة استخدام سائع صحيح.

رَعِيلُ منه - الزَّعْلُ - زعلان

تُتداول في عصرنا الكلمة «الرَّعِيلُ» بمعنى الألم أو التألم النفسي، ومعها فعل رَعِيلُ ومصدرها زعلان مثل عطش فهو عطشان، وللزعيل وفعله في اللغة معنى هو التضور أو الألم الشديد من المرض أو الم Jouع، والصلة واضحة بين معنى الكلمة المتداولة ومشتقاتها، وبين المعنى المعجمي، وهو الألم المادي الشديد من الم Jouع أو المرض، إذ هو انتقال طبيعي لكلمة الزعل من الدلالة الحسية المادية إلى الدلالة المعنوية النفسية على طريقة الاستعارة، واشتقا منها الفعل رَعِيلُ بمعنى تألم ألمًا نفسياً، والصلة منه زعلان.

وبذلك تكون كلمات: الرَّعِيلُ - زَعْلُ - زعلان عربية سائفة.

زاغ - زوَّغ

تتداول ألسنة المعاصرين الكلمة «زاغ» بمعنى توارى، فيقولون: «زاغ من المدرسة أو من الواجب» بمعنى تواريه، كما يقولون: «زاغ بين الصفوف» إذا اختفى بينها، وقد يقولون: زاغ بمعنى انصرف أو هرب، وكل ذلك يفضي إلى معنى التوارى، وفي المعاجم: زاغ يزوغ زوغنا وزوغانا وكذلك «زوَّغ» إذا مال، وفيها «زاغ الشيء أماله». ولما كان الزوغان بمعنى الميل عن القصد يلزمه الانحراف عن الطريق القاصد انحرافاً قد يؤدي إلى الاختفاء أو التوارى، فقد استخدم المعاصرون الكلمة بهذا المعنى عن طريق علاقة اللزوم في المجاز المرسل.

وإذن فال استخدام المعاصرين لكلمات «زاغ» و«زوَّغ» وزوغان» بالمعنى المذكور يجري على قواعد العربية، وهو استخدام لغوي سليم.

سببية الشعر

تشير في العامية كلمة «سببـتـ الفتـاةـ شـعـرـهاـ» أي سـرـحتـهـ وأـرـسـلـتهـ، ولا تـوـجـدـ الكلـمـةـ فيـ المعـاجـمـ بـهـذـاـ المعـنـىـ، غـيـرـ أـنـ فـيـهـاـ السـبـبـ بـعـنـيـ المـفـازـ أـيـ الـأـرـضـ الـوـاسـعـةـ التـبـسـطـةـ وـاشـتـقـواـ مـنـهـاـ: «سبـبـ الرـجـلـ» إـذـاـ سـارـ فـيـ أـرـضـ لـيـنـةـ مـسـتـوـيـةـ، وـاسـتـعـارـواـ النـفـلـ لـانـطـلـاقـ المـاءـ دـونـ عـائـقـ، فـقـالـوـاـ: «سبـبـ المـاءـ» إـذـاـ أـسـالـهـ دـونـ عـوـائـقـ نـقـفـ دـونـهـ، وـمـنـ هـذـاـ المعـنـىـ اللـغـوـيـ أـخـذـ المـعاـصـرـوـنـ كـلـمـتـهـمـ الدـارـجـةـ: «سبـبـتـ شـعـرـهاـ» إـذـاـ سـرـحتـهـ وأـرـسـلـتهـ، كـأـنـهـ اـسـتـعـارـواـ سـبـبـيـةـ المـاءـ لـسـبـبـيـةـ الشـعـرـ لـاشـتـراـكـهـاـ فـيـ الإـرـسـالـ، وـكـلـمـتـاـ «سبـبـ» - «سبـبـةـ» بـذـلـكـ كـلـمـتـانـ عـرـبـيـاتـ صـحـيـحـتـانـ.

سحب - تسحب - انسحب

تدور في الألسنة كلمات: «سحب» يعني أخذ و «تسحب» يعني تسلل و «انسحب» يعني خرج، والكلمات لا توجد في المعجم بهذا المعنى، وفيها سحب الشيء يسحبه سحبًا إذا جرّه، ومن ذلك قوفهم: سحب الوديعة من البنك، وقوفهم: سحب كلامه، كأنما جرّه وغيبه عن الأنظار، وفي اللغة «تسحب» إذا تدلّل ويقال: «تسحب في حقله» إذا اغتصبه، ومن هذا المعنى أخذت الكلمة المتداولة «تسحب» إذا جاء أو ذهب متسللاً متوازياً عن الأنظار، وكأنما استغرى اغتصاب الحق ومحاولة إخفائه للسحب ومحاولة الدخول أو الخروج في الخفاء، وهي استعارة واضحة، وفي اللغة أيضاً: «انسحب» يعني انجرّ على وجه الأرض، ولما كان يلزمها الزّيُّح والبعد استعيرت الكلمة يعني لازمها الخروج من المكان فيقال: «انسحب من المجلس» كما يقال: «انسحب الجيش من المعركة».

وبكل ما قدمت تكون كلمات: انسحب من العمل و «تسحب إلى المجلس» و «سحب رأيه» كلمات عربية سائعة.

سُرَحُ العَامِلِ - السُّرِّيْحُ

ما يدور في الألسنة قول المعاصرين: «سُرَحُ العَامِلِ - والجِنُودُ» يعني أخلاقه وأخلاهم من الخدمة، وتسميتهم البائع المتجول باسم **السُّرِّيْحُ**، ومادة سرح في المعاجم واسعة، وهي تدور على معنى المفروج والانطلاق من أي قيد، فيقال: «سَرَحَ الْمَاشِيَةُ يَسْرُحُهَا سَرُوحًا وَسَرَحُهَا تَسْرِيْحًا» إذا أخرجها وأطلقها للرعى. ومن ذلك قول المعاصرين في الريف المصري: «سَرَحَ إِلَى الْحَقْلِ» إذا خرج إليه ليعمل فيه مما يتصل بأمور الزراعة، وقولهم في المدن عن البائع: «سَرَحَ» إذا خرج إلى دكانه لبيع سلعته، أو خرج إلى الشوارع لبيعها، ويسمون البائع المتجول: «سِرِّيْحًا» وهي صيغة مبالغة مثل صديق وشريك، والصواب كسر حرفها الأول والعامة تفتحها. وما يتصل بهذا المعنى قول العامة: فلان يسراح بفكرة فهو سرحان إذا شردت أفكاره وتفرقـت. وقد جاء في القرآن الكريم: **(وَسَرَحُوهُنَّ بِعَرُوفٍ)** أي فارقوهن، وما يتصل بهذا المعنى قول المعاصرين: «سَرَحَ صاحبُ الْمَصْنَعِ فَلَانًا» إذا فصله من عمله.

وبذلك يتضح أن الكلمتين «سُرَحُ العَامِلِ» و«السُّرِّيْحُ» الدائريتين على الألسنة عربستان فصيحتان.

الشِّبِّرْقَةُ

تَداوِلُ كلمة «الشِّبِّرْقَةُ» يعني قطع النقود الصغيرة التي تعطى للصبية من بنين وبنات لكي يشتروا بها ما يريدون من الحلوي أو اللب وما يألفها. وفي المعاجم شبرق التوب، إذا قطعه ومزقه ومثلها شبرق اللحم وشبرق البازى الصيد، وفيها أيضًا الشِّبِّرْقَةُ القطعة من النوب وكأن المعاصرين أخذوا هذه الكلمة وفتحوا شيئاً وسموا بها قطع النقود الصغيرة التي تعطى للصبية، تمييزاً لها بفتح شيئاً عن مطلق القطعة، واستقروا منها فعل شبرق الصبي يعني أعطاهم شبرقته، وكل ذلك عربي سائغ. مع ملاحظة أن العامة تنطق القاف في الكلمة بالهمزة.

الشَّخْسَخَةُ - شُخْشِيَّخَةُ

من الكلمات المعجمية كلمة **الشَّخْسَخَةُ** بمعنى صوت السلاح وصوت القرطاس، وقد توسع فيها المعاصرون، فاستخدموها في كل ما يحدث صوتاً إذا احتكَتْ أجزاؤه بعضها ببعض، واستقروا منها **شُخْشِيَّخَةُ** بمعنى أحدث صوتاً، يقولون ذلك للشخص إذا حرك مفاتيح السيارة في يده فاحتكَتْ بعضها ببعض، وأحدثت صوتاً.

وبذلك تكون كلمتا: **شَخْسَخَ** - **الشَّخْسَخَةُ** عريتين سائقتين. وقد اشتقت العامة من **الشَّخْسَخَةُ** كلمة **شُخْشِيَّخَةُ** للعبة تحدث صوتاً عند هزها لتهيبة الطفل، وهو استيقان سانع.

شاكله - الشكلة

يستخدم المعاصرون كلمة **شاكله** بمعنى خانقه ويشتقون منها كلمة **الشكلة** أسماء بمعنى الخناقة. والكلمتان لا توجدان بهذين المعنين في المعاجم، وفيها شكل، الأمر وأشكل إذا التبس، ومن ذلك الأمور المشكلة. وفي المعاجم أيضاً **شَكَلَ الدَّاهِيَّة** إذا شدَّ قوائمها بشكال أي حبل. ويعيدوا أن المعاصرين أخذوا استعماهم للكلمتين من المعنى الثاني، وهوأخذ تجيزه اللغة عن طريق الاستعارة، إذا استعاروا **شَكَلَ الدَّاهِيَّة** بشكال أو قيد للتغلب عليهما لمحاولة كل من الخصمين التغلب على صاحبه بالكلام أو الضرب، واستقروا من «شاكله» **الثلاثي «شاكله»** للدلالة على المشاركة في الفعل وهو المغالبة، واستقروا من الفعل **«الشكلة»** أسماء للدلالة على تلك المغالبة. وبذلك تكون الكلمتان: **شاكله** يعني غالبه وخانقه، **الشكلة** يعني المغالبة والخناقة سائقتين صحيحتين.

الشُّطُب - التَّشْطِيب

تتداول في هذا العصر كلمة **الشُّطُب** بمعنى الإلغاء، فيقال شطب الكلمة يشطّها إذا ضرب عليها بخطٍ لإلغائها، ويقال شطب هذا الجزء من المصرفات أو من الميزانية يعني أنه ألغاه، كما يقال شطب القاضي القضية من جدول القضايا إذا ألغاها.

وكل هذه الاستعمالات وما يُطْرَى فيها من معنى الإلغاء لم ترد في المعجم، غير أنه يوجد فيها ما هو منها بسبب، إذ يوجد فيها **الشُّطُبة**، واحدة شطب السيف، أي الخطوط والطرائق في متنه، ويوجد فيها أرض مشطبة إذا خط فيها السيل خطوطاً، وكأنهم سموا الخط للسيل في الأرض باسم شطبة السيف تشبّهها له بها، واستقروا منها الفعل الرباعي «شطب» المضعف للدلالة على ما يخط السيل في الأرض من خطوط. واستعملهم للفعل الرباعي «شطب» بهذا المعنى يتبع إضافة شطب يشطب الثلاثي بمعنى خط يخط استعمالاً لبقية المادة حسب قرار المجمع القديم، وهو ما دار في الألسنة من قولهم: شطب الكاتب في مقاله هذه الكلمة أو تلك للدلالة على أنه خط عليها خط، ولما كان ذلك يستلزم إلغاءها سموا هذا الصنف إلغاء. وهذا هو الأصل في استخدام كلمة الشطب بمعنى الإلغاء، ثم اتسعوا في استعمالها، فجعلوها تدل على الإلغاء مطلقاً من باب إطلاق الخاص على العام عن طريق المجاز المرسل، مما أتاح لهم أن يقولوا: شطب هذا الجزء من المصرفات أي ألغاه، وشطب القاضي القضية أي ألغاها وحذفها من جدول القضايا المعروضة.

ولما كانوا يقولون: **شطب السيف** يعني أنه انتهى من صقله ووضع شطبه طولاً وعرضًا عليه، فقد أخذ هذا الفعل المضعف: «شطب» يستخدم استخداماً عاماً بمعنى الانتهاء من عمل أي شيء سيف أو غيره بإطلاق الخاص على العام عن طريق المجاز المرسل. وتوسعوا في هذا الاستعمال بصورة مختلفة، فقالوا: شطب العمل أي انتهائه أو إنهاء، وقالوا **شطبت المحال** أو **الدكاكين**، أي انتهت العمل فيها، وأغلقت أبوابها، وقالوا **شطب البنادون** البيت أي انتهوا من بنائه، ومن ثم قالوا **تشطيب البناء** أي متممانه ومكملاً له.

وبذلك كله تكون استعمالات كلمات التسطيب بمعنى الانتهاء من العمل، والشطب يعني الإلغاء والمحذف، و**شطب الكلمة** يعني ضرب خطٍ عليها لإلغائها، كل هذه الاستعمالات سائفة ومقبولة.

شغوف

يدور في كلام المعاصرين وكتاباتهم لفظ «شغوف» بمعنى مولع يقولون متلا: هو شغوف بالقراءة أو بالبحث. ويتوقف بعض اللغوين في قبول هذه الكلمة لأن المعاجم تذكر في مادتها فعلين هما: سفة الحب يستغفه شغاف إذا وصل إلى التساغ من قلب المحب وهو حجابه أو سويفاته، وشغف بالشيء كفرج إذا علق به؛ والفعل الأول متعد، ويمكن أن يشتق منه «شغوف» على أنها صيغة مبالغة، غير أنه لا يقال عنها فلان شغوف بالقراءة، وإنما يقال: شغوف القراءة لأن فعلاً تعلم عمل فعلها، وفعلها متعد كـرأينا فلا يلحق مفعوله الباء. وقد قالوا: شغف بالشيء، على مالم يسم قاعله، والقياس مع هذه الصيغة أن يقال: فلان مشغوف بالقراءة، لا شغوف، أما الفعل الثاني اللازم وهو شغف بالشيء يعني علق به، فالقياس فيه أن يقال في الصفة المشبهة منه: شغف، مثل فرج من فرج، واضح بما سبق أن كلمة شغوف بالقراءة لا يمكن تحريرها على أنها صيغة مبالغة مشتقة من الفعل المتعدد في المادة.

وبذلك كله يقول من يرفضون كلمة «شغوف». غير أن المجمع سبق له في الدورة الحادية والأربعين أن درس قياس صوغ «فول» للمبالغة، وانتهى إلى إجازة أن تصاغ من أي فعل ثلاثة كثرة الفعل والمبالغة فيه سواء كان الفعل متعديا مثل شكور - غفور - ضروب أو لازما مثل هرير عليه - سكوب لاته - ضبور عنه وبذلك تصبيع كلمة «شغوف بالقراءة» صحيحة إما على أنها من الفعل المتعدد والباء معها زائدة، وإنما من الفعل اللازم أخذها بقرار المجمع ويشفع لقراره أن صيغة فمول جاءت من فعل اللازم مرارا في اللغة مثل: جزوع من جزع - عجول من عجل - غضوب من غضب - قنوع من قبع. وبكل ذلك تصبيع كلمة شغوف عربية صحيحة ولا يتسوها أي تحرير.

شیوه

تداول في اللغة اليومية كلمة «شوية» بمعنى القليل من كل شيء، وفي «تاج العروس» للزبيدي أن تصغير شيءٍ شيئاً، وأورد صيغة تصغير أخرى لها هي: «شويّ» وفيها قليلاً أيام الأولى وأوا، وهي كثيراً ما تقلب وأوا في النسق، وأيضاً سهلت الهمزة وأصبحت ياء، وهو تسهيل مقبول في العربية. وذكر الزبيدي أنها لغة حكمة عن إدريس بن موسى التنجوي وارتضاهَا سائر النحاة الكوفيين، وقال إن المولدين استعملوها في أشعارهم، وفي دمية القطر للباخرزي لشاعر نجدى من ربيعة يسمى قيساً:

معاهد لم يبقَ صُرُفَ الزما ن منها ومني إلا نُسُوا

و واضح أن لفظة «سوياً» في البيت تضغير شئٌ وقد ألحقت بها اللغة اليومية المتدالوة هاء السكت، فأصبحت «سوية» وهو إلهاق جائز في الأسماء حين تنتهي بساكن في الوقوف عليها فتلحق بها هاء سكت، وبذلك تكون كلمة «سوية» التي نلوكها الألسنة في عصرنا عربية سليمة.

الصِّدَّاقَةُ - صَدِيقٌ

من الكلمات المتدالوة كلمة الصداعنة يعني تبدل الشعور وفقدان الاكترات واستقروا منها صداغة صفة لم يُتعتَّ بذلك. والكلمة لا توجد في المعاجم بهذا المعنى، وفيها صداغة صداعنة إذا ضعف، وفيها أيضاً صداغة عن طريقه إذا انحرف عنه، وصداغة البعير إذا وسمه على صدغه بعلامة، وصداغة شخصاً إذا قوم أمعوجاجه. وكل هذه المعاني بعيدة عن المعنى المتدالول، ويبدو أن المعاصرين استقروا الكلمة من الصداغة وهو جانب الوجه لتدل على أن صاحبه يعرض وجهه ونفسه للناس بدون مبالاة أو حياء. والاستفاق - بهذه الصورة - من أسماء الأسياء والمذوات تحيزه اللغة، وهو فيها كثير. وكان المعاصرين - بحسبهم اللغوي الموروث - استقروا من الصداغة الصداعنة يعني تبدل الحس وانعدام المبالاة والاحتشام، ونعتوا صاحبها بأنه صداغ بكسر الصاد وهي مفتوحة. وبذلك تكون كلمتنا الصداعنة - صداغ صحبيتين سائقتين.

صدفة - مصادفة

تشيع في اللغة العصرية كلمتا: صدفة - مصادفة، بمعنى حدوث الشيء اتفاقاً، والكلمتان لا توجدان في المعاجم بهذا الاستعمال العصري، غير أنها عربستان صحيحتان ويمكن تخيّلها على النحو التالي:

- ١ - أما كلمة صدفة، فيمكن تخيّلها على أن تكون مصدراً مستخدماً لفعلها صدف يصدف صدفاً على زنة فَرِح يُفرِح فرحاً؛ إذ نص سيبويه (٢٢٤، ٢٢٢/١) على بحثه، المصدر من «فَيُفَعِّل» على زنة «فَعْلَة» مثل: شهَبْ شَهْبَة وقوى قَوَة، وكانت استحداث الاستعمال العصري مصدراً ثانياً للفعل بجانب مصدره الأساسي ، وهو الصدف، للدلالة على معنى المصدر المجدَّد، وهو المحدث اتفاقاً بجانب المعنى الفديم وهو تداون الفخذين في السير تلقائياً دون قصد.
- ٢ - أشرت اللغة العصرية فعل «صادف» الدال في المعاجم على لقاء شخصين - فيقال صادف محمد علينا أى لقيه - معنى الاتفاق المتصل بإقبال إحدى ركتي الشخص على الأخرى في المشي فيقال صادف محمد علينا أى لقيه اتفاقاً، وطبعاً أن يتضمن المصدر، وهو مصادفة، نفس هذا المعنى حتى ليصبح خالصاً له فيقال: حدث ذلك مصادفة أى اتفاقاً. وبالتالي ضمنت اللغة العصرية فعل «تصادف» الدال على التقابل نفس المعنى، فيقال: تصادف وجود على، أى اتفق وجوده. وكل هذا من باب التوسيع الجارى على سنن العربية في الاستعمال اللغوى. وبذلك تكون كلمتا صدفة - مصادفة بمعنى «اتفاقاً» صحيحتين صياغةً ودلالةً. كذلك استخدام «صادف» و«تصادف» بمعنى الاتفاق دون إرادة، وهو استخدام مستحدث يُسّيغه التطور العام في مدلولات الكلمات العربية من عصر إلى عصر.

الطابق

تُتداول كلمة طابق البيت أو العمارة وجمعها طوابق، وهو الدور من أدوارها. ولم تثبت المعاجم الكلمة، وهي عربية صحيحة إذ مادتها كثيرة في اللغة، من ذلك: الطبق وهو غطاء كل شيء ونظيره المساوى له، ومن ذلك: طبق الغيت الأرض إذا غطّاها، ومنه أيضاً: طابقه على الأمر إذا وافقه عليه، ويقال: تطابق السينان إذا تساواها، وطابق بينها إذا جعلها على حذف واحد، ويقال أيضاً: هذا الشيء وفق ذاك وطابقه وطابقه يعني واحد مثل: قال به بكسر اللام وقال به بفتحها. وذلك يؤكد أن استخدام الطابق يفتح الباب في الدور الذي يقاتل دوراً آخر في منزل أو عمارة استخدام لغوي صحيح، وغاية ما في الأمر أنه من استعمال الطابق العام يعني المطابق المماثل في الطابق الخاص يعني دور المنزل أو العمارة المطابق للأدوار الأخرى، على طريقة المجاز المرسل في تسمية الخاص باسم العام مع ملاحظة أن العامة تبدل القاف همزة في الكلمة.

طَمْنٌ

يكثر في اللغة المعاصرة أن يقال طمن زيد عمراً يعني سُكنته وهدأه، والفعل لا يوجد في المعاجم إما الموجود فيها بنفس المعنى: «طمأنه - طمأنه» من الطمأنينة، ومن الصعب أن نقول إن الهمزة أو الألف قلبت مبياً في أحد هذه الأفعال، لأنه لا توجد لذلك أمثلة في اللغة، غير أن من الممكن أن نجد لها وجهاً لنوبها، إذ في القاموس المحيط «الطُّمُنُ الساكن كالطمأن» وورود كلمة بهذه الصورة بدون همزة يتبع لنا أن نستقر منها طمن الثلاثي يعني سكن واطمأن أخذنا بقرار الجميع: إجازة استكمال مادة لغوية لم تذكر بقيتها في المعجمات، ونضع عينه لدلالة التعدي، فيقال طمنه كما يقال (طمأنه). وبذلك يصبح هذا الفعل الشائع في اللغة المعاصرة عربياً سليماً.

عَيْطٌ - عَبَطٌ - اعْتِبَاطٌ

من الكلمات المتداولة على الألسنة كلمات: «عيطٌ - عَبَطٌ - اعْتِبَاطٌ» يرددون بأولها عدم النضج العقلي وضعف الإدراك، وهو نفس ما يرددون بالكلمة الثانية. أما الثالثة فستعمل من قديم عند الفقهاء إزاء الأحكام الفقهية التي لا تعلل، والكلمات لا توجد في المعاجم بهذا المعنى، غير أن الكلمتين الأولتين يمكن ردهما إلى ما جاء في المعاجم من أنه يقال: «لم عَيْطٌ» يعني أنه طرى غير ناضج، وكأنه استعير عدم النضج الحسي في اللحم لعدم النضج العقلي في الإنسان، وهي استعارة سائغة، واشتقوا من الصفة مصدراً هو «العَبَطٌ - العَيْطٌ» بمعنى التخلف العقلي وضعف الإدراك، وهو أيضاً استنراق سائع. أما كلمة «اعْتِبَاطٌ» بمعنى: «بدون علة» فما خودة مما جاء في اللغة من قوله: «مات اعْتِبَاطاً» إذا مات بغير علة من مرض أو غير مرض، والفقهاء بذلك نقلوا الكلمة من هذا المعنى المتصل بالموت إلى الحكم الفقهي الذي لا توجد له علة واضحة، وهو نقل سائغ على سبيل التوسيع. وبذلك تكون كلمات: عَيْطٌ - عَبَطٌ - عَيْطٌ - اعْتِبَاطٌ عربية صحيحة.

عَيْطٌ - العِيَاطٌ

من الكلمات المتداولة «عَيْطٌ» يعني بكى بصوت مرتفع، واشتقت منها كلمة «العِيَاطٌ» بمعنى ارتفاع الصوت في البكاء. والكلمة لا توجد في المعاجم بهذا المعنى العصري، غير أن فيها تعريفاً القوم إذا صاحوا وأحدثوا ضجة بصياحهم، وفيها أيضاً عَيْطٌ إذا صاح مرة، وكان المعاصرین نقلوا الكلمة من الصياح المطلق إلى صياح الصغار وغيرهم بالبكاء من إطلاق العام على الخاص، فقالوا عَيْطٌ عِيَاطٌ إذا صاح الشخص في بكائه وتمازج به في جزع ووعيل. وبذلك تكون الكلمتان المتداولتان: «عَيْطٌ - العِيَاطٌ» صحيحتين سائгин.

عشوانى - عشوانية - العشوانية

تدور في اللغة المعاصرة كلمات: عشوانى وعشوانية صفتين، والعشوانية مصدراً صناعياً. فيقال مثلاً: فكرة عشوانية أى على غير Heidi وتور، كما يقال عشوائية القرارات أى أنها ليست نمرة Heidi وبصيرة.

والكلمات الثلاث لم ترد في المعاجم، وأصل الكلمة: عسواء، صفة للناقة كليلة البصر تحبط الطريق في السير، دون أن تتبين بدقة مواضع أخلفافها، ومن أمثلهم: هو يحبط خطط عشوان، ويقول زهير:

رأيت المنايا خطط عشوان من تُصبْ تُقْسِه ومن تُخْطِئْ يعْمَرْ فِيهِمْ
والقياس في الاسم الممدود أن الهمزة إذا كانت للتأنيث قلبت في النسبة واوا مثل: حراء
ينسب إليها حراوى، وتثبت الهمزة في الكلمة إذا لم تكن للتأنيث مثل: قرآنى في النسبة إلى
قراء، وإذا كانت منقلبة عن واو جاز الوجهان: تبوتها وقلبها مثل: سماوى وسماوي في النسبة
إلى ساء. والهمزة في عشوانة للتأنيث، فقياس النسبة إليها عشواؤى وعشوانية، وفي ذلك ثقل واضح في النطق لاجتماع واوين، ليس بينها فاصل يعتد به في الكلمة، ولعل ذلك ما جعل اللغة
المعاصرة تفر من هذا الثقل فثبتت همزة عشوانة في النسبة قائلة عشوانى وعشوانية.

ومن يرجع إلى كتب التحوى يجد تخرجاً للنطق الدائر على الألسنة بآيات همزة عشوانة في
النسبة إذ يقول الصبان في حاشيته: من العرب من يقر هذه الهمزة التي للتأنيث في النسبة، وفي
باب تثنية المقصور والممدود بشرح الأسمونى يذكر أن أبي جعفر النحاس روى عن الكوفيين في
تثنية حراء أن يقال حراءان، مما يلزمهم بأن يقولوا في النسبة حراوى، للقاعدة العامة، وهي أن
الاسم الممدود يعامل في النسبة معاملته في التثنية. وكل ذلك ربع إليه المجمع وقرر - كما في
كتابه أصول اللغة - جواز النسبة إلى مثل حراء على حراوى وحراوى، وأجاز ذلك في كلمة
كيمباء فينسب إليها: كيمياتى وكيمياوى، وأيضاً أجاز ذلك في كلمة صراء، بحيث ينسب إليها
في الطبع: صفرانى، وبذلك كله تصبح النسبة إلى عشوانة عشوانى جائزة سائقة.

وما دامت كلمة «عشوانى» أصبحت سائقة فبالنال، تصبح كلمة «العشوانية» مصدراً
صناعياً سائقة بدورها، إذ المصدر الصناعي يصاغ على زنة الكلمة منسوبة مؤنثة وهي هنا كلمة
عشوانى، فيما قد أجزناها فإن المصدر الصناعي منها يصبح جائزاً سائقاً بدوره.

عَصْلَج

من الكلمات المتدالة على الألسنة كلمة «عَصْلَج» بمعنى عُسر وصعب، والفعل لا يوجد في المعجم، غير أن في القاموس المحيط: العَصْلَج: المعوج الساق، وما كان اعوجاج الساق من شأنه أن يجعل صاحبها يتعر في مشيه، فقد استق المعاصرون من كلمة «العصَلَج» « فعل » عَصْلَج عَصْلَجَة فهو معَصْلَج للدلالة على تَصْعِبُ التَّسْيِيْر، فيقولون مثلاً «عَصْلَجَ المَفْتَاحَ فِي الْقَلْبِ» بمعنى أنه لم يستطع فتحه ولا استطاع الخلوص، وقد يقولون «عَصْلَجَ الْقَلْبِ» بمعنى أنه تعذر فتحه، وقد يقولون عَصْلَجَتِ الْمَسَأَةُ «أى أنه تعذر حلُّها» ومن قديم أجاز المجمع الاستفاض من أسماء الأعيان مطلقاً لكثرته كثرة مفرطة، وبذلك تكون الكلمات: «عَصْلَج - عَصْلَجَة - مَعَصْلَج» كلمات عربية سائعة.

غَامِق

تدور في أفواه المعاصرين كلمة «غَامِق» صفة للألوان، فيقولون مثلاً: «أَحْرَرْ غَامِق - أَخْضَرْ غَامِق» إذا كانت الحمرة والحضراء ضاربة إلى السواد قليلاً، والكلمة «غَامِق» لا توجد في المعجم بهذا المعنى إما فيها «غمَقَتِ الأَشْجَارُ» إذا ركبتها النَّدَى وكثُرَّ عليها، غير أن فيها قولهم: «غَمَقَ الْبُرْسُ» أى البلح، إذا غَمَّ ليدرك وينضج قبل أن يرطب، وهو حينئذ يضرب إلى السواد قليلاً. وفيها أيضاً بُرْسٌ مغمومٌ إذا مُسْ بالخلل والملح ثم ترك في الشمس حتى يلين، مما يحمل أيضاً معنى التغير إلى السواد قليلاً لليه، وكأنما استخدم المعاصرون الكلمة في الألوان أخذها من هذين الاستعمالين، وهو أخذ تحريره اللغة عن طريق السعة والتعميم في معان الكلمات.

بذلك تكون كلمة غَامِق صفة لللون بمعنى أنه ضارب إلى السواد قليلاً عربية صحيحة. مع ملاحظة أن العامة تقلب الفاف هزة في الكلمة.

الغَمْوُس

يتداول المعاصرون كلمة «الغَمْوُس»، بمعنى الإدام الذي يُؤتَم به الطعام، ولا توجد الكلمة في المعاجم بهذا المعنى، غير أن فيها غمسم الخيز في الخل إذا غمره به، ويدخل هذا المعنى في تصاريف الكلمة فيقال: «اغتمس في الماء وانغمس فيه» ويقال: الأمر الغَمْوُس أى الشديد، واليمين الغَمْوُس أى الكاذبة التي تقسى صاحبها في الإناء، وقياساً على عبارة «غمسم الخيز في الخل» يقال إن الخل غَمْوُس للخنزير تم وصفوا بذلك كل ما يغمس فيه الخيز، مما يشبه الخل السائل من ألوان الطعام، ثم عمموه في كل إدام يُشترأ به الطعام سائلاً وغير سائل، تم نقلوا كلمة الغَمْوُس من الوصقية إلى الاسمية إذ تحولت اسماء الإدام مطلقاً، ومن ذلك قولهم: «هل يوجد غَمْوُس - غَمْس اللّقطة في العسل - غَمْس الخيز بالجبن». وبذلك تكون كل هذه الكلمات عربية سائفة.

الفُرْجَةُ - متفرّج

الفُرْجَةُ اسم مصدر للفعل فرج، يقال فرج القم أي كشفه فرجاً وفُرْجَةً، وتدور كلمة الفُرْجَة في الأفواه بمعنى لا يوجد لها في المعاجم وهو ما يروح عن النقوس من الملاهي والغرائب، ياطلاق الكلمة على ما يلزمها من كشف القم عن النقوس وإذاته، وسميت أيضاً مشاهدة تلك الغرائب والملاهي فرجة من باب تسمية المسبب بالسبب على طريقة المجاز المرسل، وانتقت منها كلمة متفرّج بمعنى مشاهد الملاهي والغرائب ومعها فعلها تفرّج قياساً على مثل: تنزه وتشبع وتبقى وتجمل وتحرج وتجبر وتتكبر وتصنع وتتنكر، وهي صيغة قياسية من صيغ الفعل اللازم. وبذلك يكون استخدام الكلمة الفُرْجَة بمعنى الملاهي وكلمة متفرّج بمعنى مشاهدها استخداماً عربياً سليماً.

فَرَمَ - فِرَامَة - مِفْرَمَة

يُستعمل المعاصرون كلمة «فرم» بمعنى فَتَّ الشَّنْي، كما يستعملون الكلمة «فِرَامَة» و«مِفْرَمَة» أسمى آلَة للفرم، وكل ذلك استعمال محدث لا يوجد في المعاجم، غير أن صاحب القاموس ذكر كلمة «الأَفْرَم» وقال إنها صفة بمعنى التحطّم الأسنان». وتحيز لنا هذه الصفة أن تكمل مادتها بالفعل «فرم» حسب قرار المجمع القديم القائل بجواز استكمال الاستفاقات في المادة اللغوية. وإن يجوز أن يقال «فَرَمَ» بمعنى حطّم وفَتَّ على نحو ما يستعمل ذلك المعاصرون، إذ يقولون: «فَرَمَ اللَّحْمَ فِرَاماً» إذا فَرَمَه وفَتَّه، وانتقى المعاصرون من الفعل كلامي «فِرَامَة» و«مِفْرَمَة» أسمين لآلَة الفرم، وهو استناقٌ قياسي. وبذلك تكون كلمات: «فَرَمَ - فِرَامَة - مِفْرَمَة» عربية سائغة.

الفُسْحة

تُتداول عبر التفاه كلمة «الفُسْحة» لفترةٍ صeshire بين عميّن في المصنوع أو بين درسين أو أكثر في المدارس، وفي المعاجم. «فَسَحَ لَهُ فِي الْمَجْلِسِ فُسْحَةً» إذا وسَعَ لَهُ فِيهِ. وتكثر مستفقات الكلمة وتدور حول الاتساع، ومن ذلك «الفُسْحة» وهي السعة في المكان، ولذلك يقال الفُسْحة بين الدارين أو الدور أي الفُرْجَة، وقد استعارها المعاصرون من دلالتها على السعة بين الأُمُكَنة إلى السعة بين الأَزْمَنة أو بعبارة أدق بين أَزْمَنة عَمَلِين أو أَعْمَالِ لِمَرَاحَة، وهي استعارة سديدة، ومنها يقولون «تفَسَحَ» إذا أخذَ فُسْحةً من العمل ليستريح فتره، وعادة تكون محدودة. وبذلك تكون كلمتا «الفُسْحة - تفَسَح» التداولتان عربيتين صحيحتين.

فضفض

تتردد في اللغة اليومية كلمة «فضفض عن نفسه» بمعنى أنه أفضى بكل ما في نفسه وأراحها من عبء ما تحمله، وفي المعجم «فضفض العيش» إذا اتسع، وفيها «فضفض الشوب» إذا وسّعه، فهو فضفاض أى واسع.

وكأنما انتقل المعاصرون من الكلمة بمعناها المادي وهو الاتساع في العيش أو في التوب إلى الاتساع في الحديث عن دخائل النفس، والانتقال بالكلمات في العربية من معانٍ لها المادية إلى معانٍ لها غير المادية سُنة من سننها المطردة.

ومن هنا تكون الكلمة فضفض عن نفسه بمعنى أنه أفضى بما يدخلها من خواطر كلمة عربية سائفة.

الفوطة

تدور في الأفواه كلمة الفوطة وجعها فوط، وهي كلمة مولدة استخدمها الألاف على علها على مازر أو ثياب قصيرة كانت تُجلب من السندي، وربما كانت الكلمة في الأصل سندية كما قال صاحب القاموس، وقال أيضا إنها سميت بها مازر بخططة، وقد توسيع المعاصرون في استخدامها، فسموا بها الميدعة، وهي ثوب لا أكمام له يُلبس فوق الثياب ليقييها أثناء العمل مما قد يعلق بها من الشوائب، وتوسّعوا أكثر، فسموا بها المنشفة التي يجفف بها الوجه واليدين بعد غسلهما بالماء، كما سموا بها أيضا نسيجة القماش من القطن التي توضع على الصدر أو الركبتين عند تناول الطعام وقاية لثياب الأكل.

وكل هذه الصور من التوسيع بالكلمة المولدة وهي الفوطة على سبيل الاستعارة قياسي وسائع في العربية.

قاوِحه - مقاوه

يتداول المعاصرون كلمة «قاوِحه مقاوه شديدة» بمعنى أنه شادٌ صاحبه في الكلام وأكثر من محاراته حماولاً الظفر به، ولا يوجد الفعل ولا معناه في المعاجم، غير أن فيها قاح المرح يقوح إذا امتلاً فيها وقد صاغ المعاصرون من قاح قاوِحه للتعبير عن المكابرة في الكلام والتجاهج فيه، وكأنما كثرت فيه المرح، وامتلاّت بقبح اللدد والجدل والقصحة، وكل ذلك على سبيل الاستعارة، وبذلك تكون صيغة «قاوِحه مقاوه» عربية صحيحة للدلالة على القبح وشدة اللجاج والإجتراء في الكلام. والعلامة تنطق الكلمة ومشتقاتها بإبدال الفاف هزة.

القطاع

يكثُر في هذا العصر استخدام كلمة قطاع مضافة إلى الزراعة أو الصناعة أو التجارة للدلالة على مؤسسة أو هيئة أو طائفة معينة من الطوائف العاملة في الشعب. وكلمة قطاع في اللغة تُرد إلى القطْع وهو فصل أجزاء الشيء بعضها عن بعض، ويسمى الجزء المنفصل قطعة وقطاعاً، وتسمى الطائفة من الليل قطاعاً، واستعاراتها لطائفة من طوائف الشعب أو مؤسسة أو لنشاط من الأنشطة استعارة سليمة، وبذلك تكون الكلمات المتداولة في الصحف مثل كلمة قطاع الزراعة، وقطاع عام أو خاص وما يائلاها عربية سائفة صحيحة.

القفش

تجري في الألسنة كلمة «القفش» يُعنى أن الشخص حاضر البديهة وأنه حين يسمع كلمة من صاحبها يعلق عليها بكلمة فكهة تعد امتداداً لها تظرفاً، ولا يوجد هذا المعنى للكلمة في المعجم وإنما فيها قفس قفشاً «إذا نسق في الأكل و «قفش بالمعصا» إذا ضرب بها و «قفش الشيء» إذا أخذته.

ولا صلة بين هذه المعانى ومعنى الكلمة «القفش» المتداولة، غير أن في المعجم «قفش اللص» «إذا أخذه يتلايه جامعاً ثيابه عند نحره وجره على وجهه، ويكون أن تكون الكلمة بمعناها المعاصر أخذت من هذا المعنى لأن القافش المعلق على الكلمة بكلمته الفكهة كأيما قبض عليها قبضاً محكمًا لا تستطيع الإفلات منه حين فصلتْ من فم صاحبها مولداً منها - أو عتمداً بها إلى - | الكلمة فكهة.

وبذلك استعيرت الكلمة من دلالتها على الإمساك باللص إلى الدلالة المعاصرة دلالة الإمساك باللفظة أو الأنفاظ تظرفاً ودعابة، وهو استعمال سائع عن طريق الاستعارة، وال العامة تنطق الكلمة بإبدال القاف همزة.

كبده - تكبد

الكبَد العناء والمشقة، وفي الذكر الحكيم: «لقد خلقنا الإنسان في كَبِدٍ» ومن مشتقاته في اللغة: كَبَد البرد الناس إذا شق عليهم، وفيها تكَبَّد الشيء إذا غلظ، وتتكَبَّد الأمْر إذا قصده، وتتكَبَّدت الشمس السماء إذا توَسَّطتها من الكَبِد بمعنى الوسط، وفيها كَابَد الأمر إذا قاساه وتحمل مشقته. وبجانب هذه الاستعمالات اللغوية يستعمل المعاصرون لفظ «كَبَدَ الأمر» كثيراً يعنى أنه عانى فيه كثيراً، و«تكَبَّد الأمر» يعنى أنه عانى فيه عناه شديداً. وهذا استعمالان عصريان يكملان الأفعال والاستعمالات القديمة في المادة، وهذا حرثيان بالقبول أخذا بقرار المجمع الذي يحيز استكمال المادة اللغوية بمشتقات واستعمالات جديدة. وبذلك تصبح كلمتنا: «كَبَدَ الأمر - تكَبَّد الأمر» صحيحتين مقبولتين.

كُويس - أَكوس

من الكلمات العامية التي تدور في الألسنة كلمة «كُويس» تقال في استحسان أى شيء أو معنوي إذ يقال مثلاً «الطعام كُويس - الكتاب كُويس - المقالة كُويسة» إلى غير ذلك. والكلمة لا توجد في المعاجم، مما قد يدفع إلى الظن بأنها غير فصيحة. وأرى أنها تصغير لكلمة كِيس بمعنى لطيف أو حسن، وقد يقال إنه كان ينبغي أن تصغر على «كِيس» بإضافة ياء التصغير حسب قواعده المعروفة، غير أن الكوفيين يحيزون صحة هذا التصغير، وذلك أنهم جوَّزوا قلب الياء وأواً في تصغير مثل: «بيت - شيخ» مما ثانية ياء، فيقال: «بيت - شويخ» كراهة اجتماع ياءين، واختار ذلك ابن مالك. ويلزم الكوفيين وأبن مالك أن يجعلوا في «كِيس» أن يقال في تصغيرها: «كُويس» إذ هي - وما يائتها - أولى أن تقلب الياء فيها وأواً لاجتماع ثلاث ياءات بها، وبذلك يتضح أن تصغير الكلمة كِيس على «كُويس» تسيقه العربية، وهو تصغير للتحسين والتلميح مثل: ياما أَحْبَبْنَ الرَّوْضَ - ياما أَمْلَأَ البُستانَ.

ونجوى على ألسنة المعاصرين في المفاضلة بين عطلين كُويسيين أن يقال: «هذا أَكوس من ذلك» وقد يظن أنه تعبير غلط، وليس بذلك إذ له مسوغ هو أن العربية كثيرة ما تقلب ياء اليائي وأواً وقد تعكس فتقلب واو الواوي ياء، ولذلك كثيراً ما تروي الكلمة بالواو، وفي رواية ثانية تروي بالياء مثل: «كُلبة - كُلبة - حَيْثَ - حَوْثَ». وفي اللسان قالوا: «هذا الأَكيس وهي الكوسي» وكأنهم حين أجازوا قلب الياء وأوا مع الأثنى مضى المعاصرون في إنرهم فقلبوا الياء وأوا في صيغة أَكوس، وهي كثيراً ما تقلب - كما أسلفنا - وأوا في العربية. وبذلك تكون كلمتا كُويس - أَكوس صحيحتين سائعتين.

المراي

تشيع في اللغة المعاصرة كلمة (المراي) بمعنى من يدلين الناس بالرِّبَا قصدًا لزيادة ماله على حساب ديونهم، ولا يوجد في المعاجم فعل «رأي» بمعنى غَيْرِ المال عن طريق الرِّبَا، وإنما فيها لهذا المعنى فعل أَرَى، إذ جاء في القاموس المحيط (المراي: من يأْنِ الرِّبَا).

ومن الممكن تحرير الفعل «رأي» وتصحیحه عربیاً بأحد وجهین. الوجه الأول أنه مزید من الفعل الثالثي «ربا المال»؛ إذا مما بزيادة ألف بعد فاته ليصبح على صيغة فاعل للدلالة على المواراة مثل: جالس - حاور - تابع، وبذلك يقال فلان مُرَابٌ أَى أنه يتابع الرِّبَا ويعوله. والوجه الثاني أن فعل رأي بمعنى أَرَى أَى زاد وضاعف مثل: «داين بمعنى أَدَانَ - راضٍ بمعنى أرضٍ - عاون بمعنى أَعَانَ». وقدیماً قال أبو العلاء:

أَرَابِكَ فِي الْوَدِ الَّذِي قَدْ يَذْلِلُكَ فَأَضْعُفْ إِنْ أَجْدَى لِدِيكَ رِبَاءَ
وَسَوَاءَ أَخْذَنَا - حسب مقاييس اللغة - في قبول الفعل «رأي» واستقاقاته بالوجه الأول أو
بالوجه الثاني فإن كلمة «المراي» المتداولة على الألسنة في اللغة العصرية عربية صحيحة.

مُصْدَاقِيَّة

يُستَخدَمُ المصدر الصناعي كثيراً في عصرنا سواه في لغة العلوم أو في الصحافة، ومعرفة أنه يتكون بالإضافة أيام مشددة إلى الكلمة ومعها تاء تأنيث، وما كثر اليوم استخدام كلمة مُصْدَاقِيَّة، وأصل الكلمة مصدق، وفي لسان العرب يقال «هذا مصدق هذا» أَى ما يصدقه وما يشهد بصدقه، فأصل الكلمة صحيح لغويًا، وأضيفت إليها أيام المصدر الصناعي المشددة وتأوه، فقيل مُصْدَاقِيَّةً هذا الرأي سليمة أَى ما يصدق عليه من الدلالة أو الحكم. وتضاف الكلمة إلى الدول، فيقال مثلاً مُصْدَاقِيَّة هذه الدولة صحيحة ومُصْدَاقِيَّة تلك غير صحيحة، بمعنى أن سياستها المعلنة تطابق سياستها غير المعلنة وأنها صادقة في فعلها مثل قولها. والكلمة بذلك سائفة لغويًا وعربية صحيحة.

نَبْطُ عَلَيْهِ

تجرى في اللغة الدارجة كلمة «نبط عليه» بمعنى أنه لز صاحبه بكلام يتسرر فيه إلى بعض عيوبه مع سوء من الخفاء، ولا توجد للكلمة في المعاجم هذا المعنى غير أن فيها «نبط الشيء» ونبيطة» إذا أظهره بعد خفائه، والصلة بين هذا المعنى، والكلمة واضحة فإن اللازم لصاحبها ينطق بكلام مخفياً في تنايه عيوبه، مع إعطاء الفرصة للسامع كى يتضح له ما يريده من هذه العيوب، وكان الكلمة الدارجة أجملت هذا الصنيع إذ صيغت على هذا النحو: «نبط على صاحبه» وكان أصل التعبير «نبط كلاماً ما عليه» فحذف المفعول به لأنه متباذر ومفهوم، والمراد أنه حمل كلامه على صاحبه عيوبًا حقيقة، حاول أن يكشفها بعمره له ولزه، وبذلك تكون الكلمة «نبط عليه» المتداولة عربية سائفة.

نشَلُ - النَّشَالُ

تتداول في اللغة اليومية الكلمة «نشل» بمعنى سرق، واستقروا منها كلمة النشال بمعنى اللص متعدد السرقة، والكلمتان ليستا في المعاجم القديمة غير أن فيها «نشل الشيء» إذا أسرع في نزعه، ومن ذلك قولهم «نشل اللحم من القدر» إذا أسرع في إخراجه منها بيده، وقولهم «نشل الخاتم من يده» إذا أسرع في اتزاعه، وقولهم: «نشل الغريق من الماء» إذا أخرجه من الماء مسرعاً، ومن هذا المعنى تداول الناس كلمة «نشل» للخطف السريع وبعبارة أخرى للسرقة، فيقال: «نشل ما معه من ثقود». واشتقت من ذلك الكلمة النشال للص الذي يسرق الناس على غيره. وبذلك تكون الكلمتان المتداولتان: نشل - النشال عربيتين صحيحتين.

النقطة

تُتداول بين الناس كلمة «النقطة» بمعنى ما يهدى إلى العروسين أو أحدهما من هدية مال أو غير مال في العرس أو قبله أو بعده، والكلمة لا توجد بهذا المعنى في المعاجم، وفيها النقطة علامة مستديرة توضع فوق الحرف أو تحته لتمييزه من المروف غير المقوطة، وفي المعاجم أيضاً نقطة الدائرة في الهندسة مركزها، وتُجعل النقطة بين العبارات في الكلام للفصل بينها، والنقطة: الأمر والقضية، وفي المعاجم أيضاً النقطة القطعة الصغيرة من الكلأ والقدر الصغير من الشيء، يقال أعطاء نقطة صغيرة من العسل، ومن هذا المعنى استعيرت كلمة «النقطة» للدلالة على ما يقدم للعروسين من مال أو من بعض الطرف، وهي استعارة سديدة، وقد اشتق منها فعل هو «نَقَطَ العروسين» بمعنى أنه قدم لها هدية، وهو اشتراق سليم، وبذلك تكون كلمة «النقطة» بمعنى الهدية تقدم للعروسين وكلمة «نَقَطَ» بمعنى أهدي العروسين هدية عرببيتين سائغتين، وال العامة تبدل القاف في الكلمتين همسة.

وشوشه - الوشوشه

تدور في أفواه المعاصرين كلمة «شوشه» بمعنى كلمه أخفى ما يكون الكلام حتى لا يسمعه سواه، واشتقوا منها كلمة الوشوشه بمعنى الكلام الخفي يلقى في أذن المستمع، ومن ذلك قولهم توشوشو إذا تساووا بالكلام وهمس به بعضهم إلى بعض، والكلمة ومشتقاتها لا توجد في المعاجم بهذا المعنى، غير أن فيها وشوش الرجل إذا تكلم بكلام مختلط غير بين، وكأنهم استخدمو الفعل متعدياً، ناقلين له من الكلام المختلط غير وبين إلى الكلام المهموس على طريقة الاستعارة، وبذلك تكون كلمتاً: وشوهـه - الوشوشه - صحبيحتين سائغتين.

فهرس الموضوعات

صفحة		
٨ - ٥	مقدمة	
١٢٧ - ٩	القسم الأول : تصحيح بعض القواعد	
٢٧ - ١١	١ - تبادل اللزوم والتعدى في الفعل الثلاثي	
١١	الفعل اللازم - الفعل المتعدى	
١٢	تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد ينفس صيغته	
١٣	التسوية بين الأفعال المتعدية بواسطة حرف جر والمتعدية مباشرة	
١٥	التضمين في الفعل الثلاثي المتعدي مباشرة - شواهد	
١٧	تعليق على الشواهد	
٢٠	إسقاط الجار للمفاعيل	
٢١	شواهد	
٢٣	تعليق على الشواهد	
٢٦	النتائج	
٤٠ - ٢٨	٢ - استثناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بادته عن الفاعل في صيغ مطردة	
٢٨	رأى ابن مضاء في دلالة الفعل بادته على الفاعل	
٣٢ - ٢٩	أولاً: صيغ يطرد فيها غياب الفاعل	
٢٩	(أ) أفعال باب الاستثناء: خلا - عدا - حاشا - لا يكون - ليس	
٣٠	(ب) فعل التعجب: «ما أعمله - أفعل به»	
٣٢	(ج) أفعال مكفرة بد «ما» لا فواعل لها: «قل ما - كثرا - طالما»	
٣٣	(د) الفعل الأول في صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل	
٤٠ - ٣٦	ثانياً: أفعال بدون فواعل في قراءات قرآنية وأمثلة نثرية وشعرية	
٣٤	(أ) في قراءات قرآنية	
٣٧	(ب) في أمثلة نثرية وشعرية	
٣٩	قادعتان عامتان	
٤٩ - ٤١	٣ - استثناء الفعل المبني للمجهول بادته عن ثاب فاعل	
٤١	صيغ الفعل المبني للمجهول: الماضي-المضارع-نهاية المفعول به عن الفاعل	
٤٢	إنابة غير المفعول به: نياية المصدر - نياية الظرف	
٤٣	بعض ظروف غير متصرفة تالية لأفعال مبنية للمجهول: (أ) بين	
٤٤	(ب) دون (ج) عند	

صفحة

٤٤	رأى التحاة في الظروف الثلاثة السالفة التالية لأفعال مبنية للمجهول نيابة الجار والمحرر عن المفاعل - اعتراضات الأسلاف على نيابة الجار
٤٦	والمحرر عن المفاعل قاعدة عامة ٤ - أفعال المطاوعة صيغ أفعال المطاوعة.
٤٨	(أ) صيغة افعل (ب) صيغة افتعل (ج) صيغة تفعل (د) صيغة تفعل (هـ) صيغة تفاعل (و) صيغ أخرى : ١ - صيغة فعل مثلثة العين ٢ - صيغة فعل اللازم ٣ - صيغة أفعل ٤ - صيغة استفعل أفعال المطاوعة القياسية أربع : افعل، افتعل، تفعل، تفاعل ٥ - الجموع ودلالتها جمعاً على القلة والكثرة الجمع السالم اسم الجمع اسم الجنس الجمعي جمع التكسير ٦ - ملاحظات على قياسية الفالب من جموع التكسير قياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيت جدول لقياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيت جمع تكسير قياس جمع الاسم الثلاثي المزيد ببناء التأنيت - جمع المؤنث السالم جمع التكسير جدول لقياس جمع الاسم الثلاثي المزيد ببناء التأنيت جمعاً سالماً وجعاً مكسراً قياس جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد جدول لقياس جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد جمع تكسير قياس جمع الصفة الرباعية التي ثالثتها حرف مد زائد جدول لفعلن وفعول يعني فاعل قياس جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاه جدول جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاه قياس جمع فعلن مثلثة الفاء جدول لقياس جمع فعلن مثلثة الفاء ٧ - قياسية جمع الجمجم المكسر جمعاً ثانياً أولاً : جمع المذكر السالم وتبادله مع جمع التكسير ٧٨

صفحة	
٧٨	ثانياً: جمع التكسير جعا ثانياً في باه
٧٩	ثالثاً: جمع المؤثر السالم مع جمع التكسير
٨٠	تعديل قرار قديم للمجمع - القاعدة العامة ٢
٩٢-٨١	٨ - التضمين ونهاية حرف الجر بعضها عن بعض
٨١	تعريف التضمين - صور التضمين
٨٢	تضمين فعل متعدّ بحرف معنى فعل آخر مماثل فيتمدّي بنفس حرقه
٨٣	كلام ابن حني
٨٤	صنيع البصريين
٨٥	رأى الكوفيين - تضمين فعل متعدّ معنى فعل متعدّ بحرف جر
٨٦	شواهد قرآنية وشعرية
٨٧	أولاً: من القرآن الكريم - ثانياً: من الشعر
٨٨	صحة رأى ابن قتيبة
٨٩	شواهد قرآنية
٩٠	شواهد شعرية من كتاب المغني
٩١	خلاصة القول في التضمين
٩٧-٩٣	٩ - فصل صيغ المبالغة عن صيغ الصفة المشبهة
٩٣	(أ) صيغ المبالغة الحمس: فعال - مفعال - فعول - فعل - فعيل
٩٤	(ب) صيغ أخرى للمبالغة
٩٤	(ج) التقاء صيغ المبالغة بصيغ الصفة المشبهة
٩٤	١ - فعول
٩٥	٢ - فعل ٣ - فعيل
٩٦	الملاحة: ١ - صيغ المبالغة الحمس: فعال - مفعال - فعول - فعل - فعيل - فعلة
٩٧	إخراج صيغ فعل وفعيل من صيغ المبالغة
١٠٢-٩٨	١٠ - اطراد صيغة «تفعل» في عبارات معاصرة
٩٨	ابن حني يذكر لصيغة تفعل ستة أمثلة
٩٩	في المعاجم القديمة أمثلة أخرى
١٠٠	أمثلة عصرية كثيرة لصيغة تفعل
١٠٢	النتيجة
١٠٣	١١ - الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط
١١٢-١٠٣	(أ) صداررة أدوات الاستفهام - معنى الصداررة
١٠٥	قاعدتان
١٠٦	العدول عن قرارات مجمعين

صفحة

١٠٧	(ب) أدوات الشرط
١٠٩	(جـ) صدارة أدوات الشرط
١١٢	قاعدتان
١١٥-١١٣	١٢ - تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام
١١٣	شواهد على تسكين الحركة الإعرابية
١٢١-١٢٦	١٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه ينتمي المضاف
١١٦	الفصل بالفعل به والظرف والجار والجر وـ
١١٧	الفصل بالنداء وإما وبالمعطوف على المضاف
١١٨	الفصل بالنعت - الفصل في القراءات
١١٩	إعراب النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه
١٢٨-١٢٢	١٤ - إخراج غير وسوى من باب الاستثناء
١٢٢	(أ) غير - إعراب «غير» في رأى سيبويه
١٢٣	إعراب غير في رأى أبي علـ الفارسي
١٢٥	(ب) إعراب سوى
١٢٦	النتيجة
١٥٨-١٤٩	القسم الثاني: صيغ وتعبيرات صحيحة
١٣١	١ - وقوع الشرط ماضياً بعد منها
١٣٣	٢ - جواز بحري «يبني» في غير الصدارة
١٣٥	٣ - كلمات معطوفة بدون حرف عطف
١٣٧	٤ - إشراب «ما» في صيغة «ما دام» معنى الشرط
١٣٨	٥ - «حق» عاطفة بدون معطوف عليه
١٤٠	٦ - «لا» النافية غير العاملة في استعمالات معاصرة
١٤٢	٧ - الالذرية - اللأخلاقى - الماهية - الماصدى
١٤٤	٨ - لم ولن أفعل - لا ولن أفعل
١٤٥	٩ - إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد
١٤٧	١٠ - تسهيل المهمزة في مثل: «آيل للسقوط»
١٤٩	١١ - قياسية «فاعل» للدلالة على الافتراك وعلى التابع والموالة
١٥٠	١٢ - أبائية صحيحة في التصغير والتسب
١٥٠	(أ) أذين (ب) أذينى
١٥١	(جـ) التسبة إلى نظرية التسبة نسبوي
١٥٣	١٣ - رد المحذوف من فاء الثالثي ولاته في التسب

صفحة

١٥٣	١ - رد فاء الثلاثي: (أ) الصورة الأولى مثل عدة - جهة - (ب) الصورة الثانية مثل: شيء
١٥٣	٢ - رد لام الثلاثي (أ) الصورة الأولى مثل: سنة - فئة - مئة - شقة (ب) الصورة الثانية مثل: اسم - ابن (ج) الصورة الثالثة مثل: أبي - يد - أخي النتيجة
١٥٤	٤ - عبارات صحيحة (أ) صارحه الرأى - صارحه بالرأى (ب) حبذا لو رضيت (ج) تعلم خالد على زملائه (د) لم أفعل ذلك أبدا
١٥٥	١٩٤-١٥٩ القسم الثالث: توسيع ألفاظ دارجة أجري - اجرِب اللون، الإمضاء أراضيَّة، إجازة بهت - باهت باش - بُوش، تحرير الأرض تحجيم، التحويز التسول، تسييس تصحر الأرض الزراعية، تفيا الشيء تحك - التمحك - المخاروف جيئهوى، جمع - جخاخ - الجبح جذر الفكرة، جرسه - الجرسة جد تجميدا - تجعيد تجميدا الخناقة، الترددية الدوشة، الرُّفرف ذعل منه - الزعل - زعلان، زاغ - زوغ سببية الشعر، سحب - تسحب - انسحب سريع العامل - السريع، الشُّرقة التخيّفة - تشخيّفة، شاكلة - الشكلة الشطب - التشطيب شفوف
١٥٦	
١٥٧	
١٥٧	

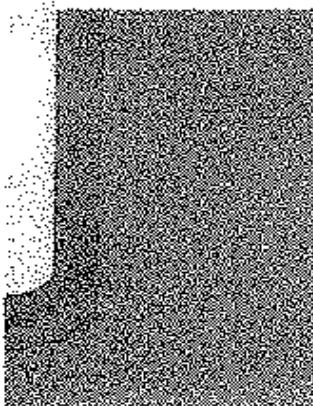
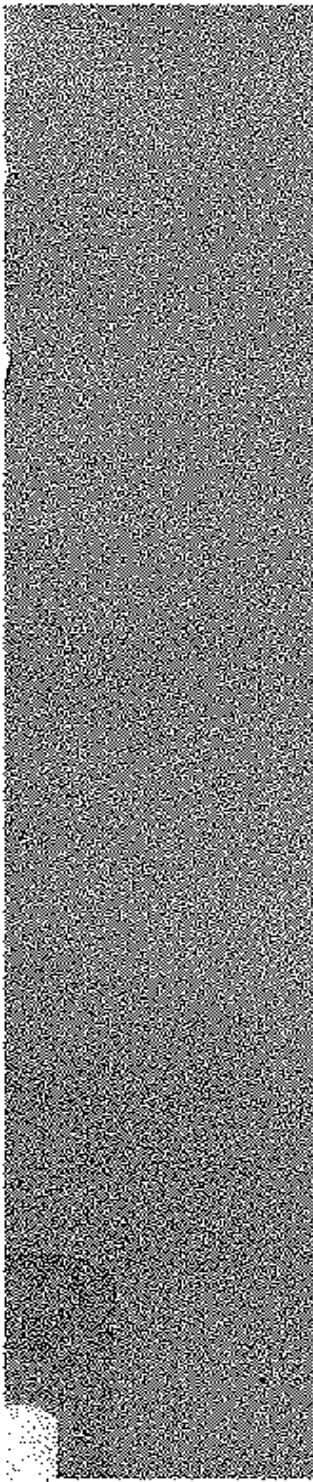
صفحة:

١٨٠	شُوَيْه. الصِّدَاعَة - صَدَغ
١٨١	صَدَفَة - مَصَادَفَة
١٨٢	الطَّابِق. طَمْن
١٨٣	عَبَيْط - عَبَيْطَة - عَبَيْطَة - الْعَبَاط
١٨٤	عَشْوَانِي - عَشْوَانِي - الْعَشَوَانِي
١٨٥	عَصْلَج. غَامِق
١٨٦	الْعَسْوَس. الْفُرْجَة - مَتْفَرْج
١٨٧	غَرْم - فَرَأْمَة - مَفْرِمَة. الْفَسْحَة
١٨٨	فَضْفَضَن. الْفَوْطَة
١٨٩	قاوِحَه - مَقاوِحَة. الْقِطَاع
١٩٠	الْقَقْشَن. كَبَدَه - تَكَبَّد
١٩١	كَوَيس - أَكَوَس
١٩٢	الْمَرَابِي. مَصَدَاقَيْه
١٩٣	بَعْطَه عَلَيْه. نَشَل - النَّشَال
١٩٤	النَّقْطَه. وَشُوشَه - الْوَشُوشَه

١٩٩-٨٨٨	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧-٩٢-٣٩٩٦-٧	الترقيم الدولي

١/٨٩/٧٦

طبع بطبع دار المعرف (ج.٢٠.ع)



Vadis

To: www.al-mostafa.com